وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية : الحقوق والعلوم السياسية

قسم : العلوم السياسية

رقم: .....

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية

فرع: الحقوق والعلوم السياسية

تخصص: ادارة محلية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب(ة): عبد الكبير احمد

تحت عنوان

دور الإدارة المحلية في التنمية البيئية

بلدية المسيلة انموذجا

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الاستاذ(ة)	جامعة.....	رئيســا
د. برادشة فريد	جامعة مسيلة	مشرفا و مقررا
اسم ولقب الاستاذ (ة)	جامعة.....	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

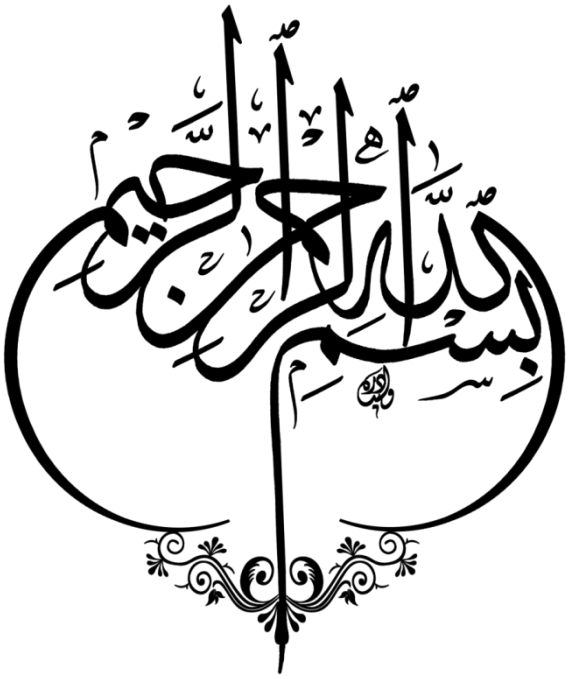

قال الله تعالى:

" هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها " سورة هود_61_

" هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور "

سورة الملك_15_

شكر وتقدير

الحمد لله السميع العليم ذي العزة والفضل العظيم والصلاة والسلام على المصطفى الهادي الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد: مصداقا لقوله تعالى : " ولئن شكرتم لأزيدنكم". أشكر الله تعالى الذي أنار لي درب العلم والمعرفة وأعانني على إتمام هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للدكتور :"برادشة فريد" لقبوله الإشراف على هذه الدراسة والذي لم يدخر وسعا في تقديم النصيحة والتوجيه لي.

والشكر للدكتور حويش علي بكلية التربية البدنية بجامعة المسيلة الذي قدم لنا يد العون.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للسيّد : "سليم عبد الرشيد "نائب بالمجس الشعبي البلدي على المساعد ة الكبيرة التي قدمها لنا في الجانب الميداني في زياراتنا المتكررة لمصالح البلدية.

دون أن أنسى ابنة الأخت : "شيتور سميلة " التي مدت يد العون لي وصبرت معي طوال هذا البحث.

وفي الأخير كل الشكر موصول لأساتذتنا الكرام في قسم العلوم السياسية وزملاء الدفعة

إهداء

إلى التي تحملت وشقت من أجل أن تراني رجلاً أواجه الحياة بكل حرية ونجاح،

إلى نسمة الحياة التي أعيش بها أمي الغالية العزيزة التي أحبها كثيراً.

إلى روح أبي الطاهرة التي أشعر بها ترفرف من حولي ...تلمسني

...تذكرني ...تسكن قلبي وعقلي ...عسى أن يرحمها الرحمن وتكون جنة

الملك مستقرها ومأواها

إلى من ساندتني ووقفت بجانبي ولازالت قائمة زوجتي وشريكة عمري

زهيرة ... إلى الشموع التي أنارت حياتي ، فلذات أكبادي : تسنيم ، وسام ،

وتقوى.

إلى كل إخوتي وأخواتي وأبنائهم وكل أفراد العائلة ،إلى كل الأصدقاء

والأحباب ...

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي...

إلى كل هؤلاء أهدي عملي هذا.

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي (الايتيمولوجي) لدراسة المضامين المفاهيمية

المبحث الأول: ماهية الإدارة المحلية

المطلب الأول: تعريف الإدارة المحلية والمصطلحات المشابهة.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف الإدارة المحلية

المطلب الثالث: مقومات الإدارة المحلية و عوامل نجاحها

المطلب الرابع: أسباب ومبررات اعتماد الإدارة المحلية

المبحث الثاني: ماهية التنمية البيئية

المطلب الأول: تعريف مصطلحي البيئة والتنمية.

المطلب الثاني: عناصر البيئة

المطلب الثالث: أساليب ووسائل حماية البيئة

المطلب الرابع: مشكلات وتحديات البيئة

الفصل الثاني: واقع السياسة البيئية في الجزائر ووسائل الحماية المنتهجة

المبحث الأول: دور الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة وتنميتها

المطلب الأول: موقع التنمية البيئية في أجندة الإدارة المحلية الجزائرية

المطلب الثاني: العلاقة بين التنمية البيئية ومخططات الإدارة المحلية في الجزائر

المطلب الثالث: مكانة التنمية البيئية المحلية في قوانين البلدية الجزائرية

المطلب الرابع: مكانة التنمية البيئية المحلية في قوانين الولاية الجزائرية

المبحث الثاني: الوسائل والإجراءات الميدانية العملية لإرساء التنمية البيئية المحلية في الجزائر

المطلب الأول: المبادئ العامة والتدخلية للوقاية من الأخطار البيئية المعاصرة.

المطلب الثاني: الوسائل القانونية التي يمكن للإدارة المحلية استعمالها لحماية البيئة.

المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه الإدارة المحلية في حماية البيئة وتنميتهاعلى المستوى المحلي

المطلب الرابع: الإجراءات الوقائية والحلول المقترحة لحماية البيئة.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لبلدية المسيلة.

المبحث الأول: نبذة عن ولاية المسيلة وتحليل هيكلها التنظيمي

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن بلدية المسيلة.

المطلب الثاني: تحليل الهيكل التنظيمي لبلدية المسيلة .

المبحث الثاني: عرض و إجراءات و مناقشة منهجية الدراسة الميدانية

المطلب الأول: عرض إجراءات منهجية الدراسة

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة

المطلب الثالث: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها

الخاتمة.

مقدمة

مقدمة :

تعتبر الإدارة المحلية الحلقة الوسيطة التي تربط بين الحكومة المركزية والمواطن على المستوى المحلي والتي تعمل وفق المهام والصلاحيات التي منحتها لها الإدارة المركزية وذلك لتحقيق رغبات وإشباع حاجيات الأفراد حتى تتاح الفرصة للمجتمع المحلي من إدارة شؤونهم بأنفسهم وهذا بوضع الخطط والمشاركة الفعالة وممارسة الحكم وكذا البحث عن سبل حل المشكلات التي تواجههم خاصة مع التزايد المستمر في الطلبات وما فرضه التقدم العلمي والتكنولوجي والصناعي من تطور وهو ما يحتم على الإدارة المحلية من مسايرة ومواكبة هذا الواقع بكل تحدياته لإدارة جميع الموارد والثروات وممارسة مختلف النشاطات الاقتصادية داخل هذه البيئة المحلية واختبار ما توفره من قدرات طبيعية وبشرية.

فالبيئة هي المحيط الذي يتواجد فيه جميع العناصر الحية واللاحية والمتفاعلة فيما بينها وتتميز بوجود توازن طبيعي يمكّن من وجود الكائنات الحية وعيشها، فهي نظام إيكولوجي متوازن من خلق الله عز وجل، فكما قال الله تعالى: "وَكُلَّ شَيء خَلَقنَاهُ بقَدَر"[1]. ويقول أيضا " وَجَعَلنَا منَ المَاء كلَّ شَيء حَيّ " [2].

كما أنّ العنصر البشري في قضايا وسياسات البيئة يعتبر الفاعل الرئيسي بلا منازع لتسخير مكوناتها في خدمته واستمراره، ولكن كما هي سنّة الله في الخلق والكون إذا زاد الشيء عن حده انقلب الى ضده.أما التطورات التي شهدتها القطاعات الاقتصادية في الجزائر وعلى رأسها الفلاحية الزراعية والعمرانية الصناعية والبترولية... سواء على المستوى الوطني أو المحلي فإنّ جميعها يجب أن تكون في خدمة البيئة ومن أجل ترقية التنمية البيئية وعدم إتاحة الفرصة أو الإمكانية لأي تصادم مع الكنوز البيئية التي تحوزها البلاد، ولهذا فإنّ مسألة الاهتمام بقدرات البيئة والمحافظة على توازن جميع تلك الأنظمة البيئية أضحى أكثر من ضرورة وحتمية، لأنّ أي

[1] – سورة الفرقان, **الاية 49**

[2] – الانبياء, **الاية** 30

تلاعب بهذه الإمكانيات والمقدرات سوف يعود علينا جميعا بالسّلب وسيسبب الكثير من المعاناة والمأساة والأمراض لفئات عريضة من المجتمع ليس الوطني فحسب وإنما الدولي بأسره.

إن الإدارة المحلية اليوم تعيش تحديات كبرى ومشاكل عويصة أمام توغل رجال المال والأعمال، واتساع شراهتهم لالتهام واستنزاف ما يمكن استنزافه من عقارات وأخشاب وماء وثروات باطنية وإنجازات ضخمة للمشاريع وما انجرّ عنها من تأثيرات سلبية على البيئة وصحة الإنسان، وفي مقابل هذا غياب أدنى طرق معالجة ومكافحة ما تخلفه تلك المشاريع والاستثمارات من أضرار، وإنّ هذه السياسة الصناعية الجديدة والمشاريع العملاقة التي تنتظر التجسيد هو هاجس عالمي يقلق يوما بعد يوم البشرية جمعاء وليس المجتمع المحلي فحسب، هاته العملية التي لا تستفيد منها الجماهير في النهاية من تلك الاستثمارات إلاّ بقدر ضئيل، وهو الأمر الذي يجب أن تكون السياسة البيئية حاضرة لمحاربته والتقليل منه، وأن تعود في نهاية المطاف بالفائدة على الجميع وعلى المجتمع المحلي تحديدا، أما إن تبقى العملية تدور في فلك المعادلة غير العادلة :" الأغنياء يزدادون غناً والفقراء يزدادون فقرا فهذا ما لا تقبله العقول ولا الأعراف ولا الدين ولا أي قانون أخر في العالم".

مما تقدم، فالإدارة المحلية صارت مطالَبة بل مفروضا عليها – بصيغة الإلزام– أن تهتم بمتطلبات واحتياجات المجتمع المحلي، وذلك من منطلق الديمقراطية التشاركية التي أصبح من خلالها المواطن البسيط شريكا للإدارة في وضع وتسطير السياسات وصياغة الاستراتيجيات واتخاذ القرارات بهدف حماية بيئته وصحته ومجتمعه في مواجهة الطمع والجشع اللامتناهي للمستثمرين الذين لا يكلفون أنفسهم حتى عناء تنقية ما يخلفونه من سموم وغازات، وبهذا فالقضية أصبحت أوضح من شمس نهار في كبد السماء، فالسّياسة البيئيّة الّتي تعتمدها أيّ إدارة محلية هي سياسة عامة عقلانية وراشدة من أجل حماية وتنمية البيئة والوصول إلى بيئة نظيفة وجميلة.

أولا: أهميّة الدّراسة:

أ . الأهمية العلمية: إن موضوع دور الإدارة المحلية في التنمية البيئية أصبح يحظى باهتمام بالغ على المستويات المحلية،الإقليمية والوطنية وحتى العالمية نظرا لتعلق هذا الموضوع بالإنسان

مباشرة وبصحته وبحياته عموما، ولعل مسألة إحداث التقدم والتطور والرقي البشري صار مربوطا ارتباطا أساسيّا بمدى احترام جميع المقدرات الطبيعيّة والبيئيّة، والبحث في مثل هذه المواضيع هو بحث في فائدة الصحّة البشريّة والحياة الآدميّة بصفة عامة، كما أنّ هذا النوع من الدراسات سوف يزيد في إثراء البحث العلمي والتراكمي في المكتبات الجامعيّة خاصّة في ميدان العلوم السّياسيّة.

لقد اهتمت السياسة البحثية في الجزائر بالبيئة بمختلف المواضيع التي لها علاقة بالبيئة وبالتنمية المستدامة تحديدا، وفي مقدمتها المواضيع التي تتعلق بالبحث والاستقصاء بمواضيع قوانين الإدارة المحلية في تهيئة الإقليم والحفاظ على العمران والإمكانيات الزراعية والفلاحية، ومشاكل التلوث ومختلف البرامج الوطنية والمحلية وحتى الدولية من أجل تنمية البيئة وتحقيق حياة أفضل لجميع المواطنين دون استثناء، الأمر الذي يستوجب إسقاط هذه القوانين على أرض الواقع(الممارسات) من خلال مجموع الدراسات الميدانية، ومحاولة استنباط نتائج علمية جديدة ودقيقة لتدعيم البحث العلمي هذا من جهة، ومن جهة استفادة المختصين والإطارات الإدارية في مجال الإدارة والتنمية البيئية حتى يقوموا بإصلاح مواطن الضعف وتداركها في القوانين اللاحقة ويدعموا كذلك جميع مواطن القوة التي كانت موجود في القوانين السابقة، بل ويسعوا إلى الحفاظ عليها وترويجها واعتبارها مكتسبات لا يمكن المساس أو التلاعب بها تحت أي بند أو ظرف من الظروف.

ب _الأهمية العملية: تتمثل هذه الأهمية في درجة المعاينة الميدانية لواقع الوضع البيئي الذي تعانيه الجزائر وتحديدا من خلال الممارسات التي تحدث على مستوى الجماعات المحلية، وكذا الوقوف على أفاق ومستقبل البيئة ودور المنتخبين المحليين في إرساء جميع الأفاق لحماية البيئة وتنميتها في ظل القوانين الوطنية والمحلية والدولية المتعلقة بالبيئة. لاسيما مع اتساع رقعة التجمعات السكنية والنشاط المتزايد للمصانع والورشات ، واتساع حجم الحظيرة الوطنية للسيارات وما تصدره من انبعاثات غازية سامة، بل الأكثر من هذا الممارسات الخاطئة لمعظم أفراد المجتمع، مما يفتح السؤال واسعا حول موقع العنصر البشري ومسؤوليته في كل ما يحدث، باعتباره المكلف الأول بالإدارة والحفاظ على البيئية وتدعيم التنمية البيئية في وحدته المحلية، عبر تصرفات عقلانية بسيطة كعدم رمي النفايات عشوائيا، عدم حرق البلاستيك والمطاط والأدوية في

أفنية المنازل...الخ، لانّ هؤلاء الأفراد لاسيما الأفراد المكونين منهم في شؤون البيئة المحلية، سيتمكنون من استنباط جميع العلاقات والروابط بين تلك العوامل والترابط والتفاعل لاستخلاص النتائج الدقيقة من الدراسات العلمية والعملية.

ثانيا: أهداف الدراسة: تهدف دراستنا هذه إلى تحقيق ما يلي:

التعريف باختصاصات الإدارة المحلية في التنمية البيئية في إطار القوانين السارية المفعول، وكذا توضيح مكانة الإدارة المحلية في عملية حماية البيئة وتنميتها مع إبراز وتبرير وجوب منح هذه الأخيرة استقلالية أكثر للتفاعل مع مشاكل البيئة المحلية، ومن خلال التقرب من الأفراد وتوعيتهم وتكوينهم لمشاركة الفعالة والايجابية في تحقيق بيئة نظيفة وسليمة، مع ضرورة إقناعهم واقتناعهم بأنهم جزء أساسي من عمليات الحفاظ على البيئة والصحة العامة.

. تحديد المشاكل التي تواجه الإدارة المحلية لحماية البيئة واقتراح الحلول المتعلقة بحماية البيئة وترقيتها.

. إبراز دور المنتخبين والقائمين والمختصين في مجال البيئة في تجسيد القوانين البيئية ومدى التأقلم والتكيف في سن القوانين التي تتماشي ومتطلبات المشاكل العصرية للبيئة.

. إقناع رجال الأعمال والمستثمرين والمواطنين غير الواعين بأخطار التلوث البيئي حتى يغيروا من سلوكياتهم، ويتخذوا الإجراءات الوقائية التي يكون معها حماية وسلامة للجميع، وذلك باعتبارهم جميعا أفرادا محليين ويعيشون في الوحدة المحلية.

ثالثا: مبررات اختيار الموضوع

أ . الأسباب الذاتية: وتتمثل رغبتي الشديدة فيتناول هذا الموضوع لأنه يدخل ضمن اهتماماتي الخاصة بموضوع البيئة التي أراها تنتهك كل يوم عشرات المرات. وكذا كباحث ومستقصي ودارس للإدارة ولاسيما المحلية منها، بحيث توجب عليّ التعرف على مختلف قوانين الإدارة المحلية والسعي نحو التأكد من مدى فعاليتها وتجسيدها على أرض الواقع، وذلك من خلال الدراسة الميدانية لبلدية المسيلة. وأيضا السعي نحو البحث في ماهية أو مختلف الآليات المستعملة لتجسيد تلك القوانين والاستراتيجيات والسياسات في مجال حماية البيئة والمحافظة عليها، لأنها في نهاية

المطاف هي الفضاء الذي نشترك فيه جميعا، أغنياء وفقراء، مسؤولين ومواطنين، نساءً ورجالاً، فالقضية هي قضية مصيرية تعني الجميع يستفيد منها الجميع كما قد يخسر فيها الجميع.

ب . الأسباب الموضوعية: إنّ موقع التنمية البيئية في أجندة الإدارة المحلية لمعالجة مشاكل التنمية المحلية لاسيما في ظل بروز مشاكل البيئة التي تعرقل حدوث التنمية، بالإضافة إلى كيفية تفاعل القوانين المحلية ومساهمتها في عملية ربط التكامل من أجل إحداث تنمية محلية في بيئة سليمة، تعتبر سببا في الخوض في حيثيات هذا الموضوع، والبحث عن مختلف العراقيل والحواجز التي تحول دون الاهتمام بهذا القطاع الحيوي من قطاعات الدولة المعاصرة، هذا إن لم نقل بأنه أهمها على الإطلاق.

رابعا: الإشكالية الدراسة

في ظل اهتمام العلماء والمختصين في مجال البيئة على ضرورة المحافظة عليها ودق ناقوس الخطر على كل ما يهددها والنداءات المتكررة بالوصول الى بيئة نظيفة وسليمة وبما أن مهد المشاريع يبدأ من المستوى المحلي يحتم على الإدارة المحلية لعب دور ايجابي في تحقيق تنمية بيئية مستدامة ومنه نطرح إشكالية البحث التالية:

كيف يمكن أن تساهم الإدارة المحلية في تحقيق التنمية البيئة ؟ دراسة حالة بلدية المسيلة.

وتندرج عن هذه الإشكالية أسئلة فرعية كما يلي:

- ✓ ما هي وسائل وإجراءات الإدارة المحلية لاستغلال أمثل لقدرات و إمكانيات البيئة و تجنب الأخطار ؟
- ✓ هل التشريعات القانونية فيما يخص حماية البيئة وتنميتها ملمة بالمشاكل و مجسدة لحلول واقعية ؟

خامسا: فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية:

تساهم الإدارة المحلية في تحقيق تنمية بيئية بحماية عناصرها والحفاظ على توازنها الطبيعي.

الفرضيات الفرعية:

- ✓ الإمكانيات المتوفرة و الوسائل المطبقة من طرف الإدارة المحلية تساهم في الحد من تدهور البيئة.
- ✓ تعتبر قوانين الإدارة المحلية ومخططات حماية البيئة المرجع الأساسي لتنمية البيئة.

سادسا: أدبيات الدراسة

إن دراسة موضوع معين يتوجب على الباحث الاستعانة بالبحوث والدراسات التي أجريت سابقا حول الموضوع قيد الدراسة حتى يتمكن من الاعتماد على النتائج المستخلصة والابتعاد عن التكرار وكذا التركيز على الجوانب التي أهملت سابقا أو الظواهر التي حدثت بعد دراستهم لهذا الموضوع لإضافة معطيات جديدة .

وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على مجموعة من الأدبيات السابقة :

1. دراسات سنوسي خنيش حول " **إستراتيجية حماية البيئة**" في أطروحة الدكتوراه بكلية العلوم السياسية والإعلام بجامعة الجزائر سنة 2005 حيث تناول خصائص البيئة الجزائرية وإبعاد البيئة للإدارة الجزائرية والأسس الإستراتيجية لإدارة حماية البيئة في الجزائر.
   - ✓ وسنتطرق الى دور الادارة المحلية في حماية البيئة والمحافظة عليها.
2. دراسات الطالبة سليمة بوعزيز حول "**السياسات العامة للبيئة وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر**" مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماجستار والتي تناولت دور السياسة العامة البيئية المستدامة في الجزائر وكذا الوضع البيئي والمشاكل وأسباب التدهور البيئي . حيث نركز على مكانة السياسة البيئية ومخططاتها في الادارة المحلية.
3. دراسات الباحث عبد المجيد رمضان في رسالة الماجستار"**دور الجماعات المحلية في حماية البيئة في الجزائر دراسة حالة البيئة في واد مزاب ولاية غرداية**" وقد تناولت الدراسة دور الجماعات المحلية في مجال حماية بيئة واد ميزاب وتوصلت الدراسة الى ضرورة الوقاية من التلوث واصلاح مايمكن اصلاحه.

4. دراسات الدكتور عبد النور ناجي حول " **دور الادارة المحلية في حماية البيئة من اخطار التلوث(التجربة الجزائرية)** " كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عنابة الجزائر. حيث تناولت الدراسة دور البلدية والولاية في حماية البيئة من التلوث وتوصلت الدراسة الى ان معضم القوانين والمخططات تبقى مجردة وبعيدة عن الواقعية العلمية ولابد من تضافر الجهود للحد من التلوث وسنحاول في دراستنا التطرق الى المشاكل البيئية الاخرى وطرق ووسائل الادارة المحلية في تنمية البيئة.

سابعا: حدود الدراسة

الحدود المكانية: تتعلق هذه الدراسة بدور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة بلدية المسيلة؛ بمعنى ستكون الدراسة محدودة او محصورة في الإقليم الترابي لبلدية المسيلة، وليس لولاية المسيلة جميعا، مع العلم بانّ مشاكل البيئة في ولاية المسيلة كثيرة جدا .

الحدود الزمنية: يتراوح مجال الدراسة من سنة 2011. الى سنة2019 باعتبار قانون البلدية 11|10 المتعلق بالبلدية المتضمن مشاركة البلدية في مجال التهيئة الإقليمية والتنمية المستدامة هو القانون الساري المفعول.

ثامنا: الإطار المنهجي للدّراسة:

من المناهج المستخدمة التي اقتضتها طبيعة الدراسة :

أ- **المنهج التاريخي:** وهو "الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل و تفسير الحوادث التاريخية، كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون مستقبلا"[1] يظهر اعتمادنا على هذا المنهج من خلال تطور قوانين البيئة من 2011الى 2019 والإدارات المحلية المسير للبيئة.

[1] . سليمة بوعزيز , **السياسات العامة البيئية واثرها على التنمية المستدامة في الجزائر**. مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر شعبة علوم سياسية تخصص سياسات عامة مقارنة. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة العربي بن مهيدي , ام البواقي, 2015.2014 ص د

ب- **المنهج التحليلي الوصفي:** يقوم هذا المنهج على أساس وصف الظاهرة محل الدراسة،وتتبع جزئياتها وتفاصيلها والتعبير عنها كما وكيفا، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها كيفيا بوصفها وبيان خصائصها، وكميا بإعطائها وصفا رقميا من خلال أرقام وجداول توضح مقدار هذه الظاهرة او حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى[1].

ت- **منهج دراسة الحالة:** وهو طريقة منهجية تحدد الاهتمام بحالة واحدة يتم دراستها بعمق ودقة, حيث يمكننا من تطبيق المعطيات والمعارف التي تضمنها الجزء النظري من الدراسة على حالة بلدية المسيلة.

ث- المنهج الاحصائي: يستخدم في تحليل النتائج الرقمية المتوصل اليها ميدانيا في تحليل نتائج الاستقصاء المتعلقة بالمتغيرات المستهدفة.

تاسعا: الاقترابات أو مداخل الدراسة

الاقتراب القانوني: يعد من الاقترابات المستخدمة في الدراسة حيث نعتمد عليه في تحليل النصوص القانونية المنشأة للإدارة المحلية وما خول لها في مجال تنمية البيئة.

الاقتراب المؤسسي: ويتم الاعتماد عليه في تحليل تشكيل مؤسسات الإدارة المحلية باعتبارها هياكل إدارية لامركزية وتحديد وظيفة هذه المؤسسات.

الاقتراب البيئي: يدرس تأثيرات الإدارة المحلية في تجسيد تنمية بيئية متوازنة مع باقي أنواع التنمية في إطار المؤشر الجغرافي والديمغرافي.

عاشرا: صعوبات الدراسة

لقد تلقيت عدة صعوبات وهي كالآتي.

1. قلة المراجع خاصة في المجال الإصلاح القانوني للإدارة المحلية وانعكاساتها على تنمية المورد البشري.

[1] . عمار بوحوش, ومحمد محمود ذنيبات , **مناهج البحث العلمي**, الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية, 1997, ص 120

2. ضيق الوقت ومع مزاولة العمل في شبابيك الحالة المدنية لبلدية المسيلة، الذي أثر سلبا على انجازي لهذه الدراسة وعدم منحي إجازة تمكنني من العمل براحة وهدوء.
3. صعوبة الحصول على جميع الإحصاءات والبيانات خاصة المتعلقة بالدراسة الميدانية، حيث يعتبر مكتب تسيير الموارد البشرية عبارة عن علبة سوداء ولن تتمكن من الحصول على شيء مهما كانت صفتك، وهذا بتوصيات من طرف الأمين العام ورئيس البلدية.

حادي عشر: تقسيم الدراسة

اقتضى موضوع الدراسة هيكلة بنية الدراسة وتقسيمها الى ثلاثة فصول حيث تناولنا مايلي:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة حيث قمنا بتحديد ماهية الإدارة المحلية في المبحث الأول من تعريف الإدارة المحلية، مستوياتها، مقوماتها، وأسباب ومبررات اعتمادها.

وخصص المبحث الثاني لماهية تنمية البيئية بالتطرق لتعريفها وعناصر البيئة و أساليب ووسائل حمايتها وكذا مشكلات وتحديات البيئة.

الفصل الثاني: واقع السياسة البيئية في الجزائر ووسائل الحماية المنتهجة.

عرض في المبحث الأول دور الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة وتنميتها حيث تطرقنا إلى موقع التنمية البيئية في الإدارة المحلية وعلاقتها بمخططات الإدارة المحلية في الجزائر ومكانتها في قوانين البلدية والولاية.

والمبحث الثاني الوسائل والإجراءات الميدانية العملية لإرساء التنمية البيئية المحلية في الجزائر وتم تناول المبادئ العامة والتدخلية للوقاية من الأخطار البيئية المعاصرة ثم الوسائل القانونية التي يمكن للإدارة المحلية استعمالها لحماية البيئة ودراسة المشاكل التي تواجه الإدارة المحلية في حماية البيئة وتنميتها لنصل الى الإجراءات الوقائية والحلول المقترحة لحماية البيئة.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لبلدية المسيلة.

المبحث الأول يتناول نبذ عن بلدية المسيلة وهيكلها التنظيمي.

المبحث الثاني عرض واجراءات ومناقشة منهجية الدراسة الميدانية والنتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي (الايتيمولوجي)

لدراسة المضامين المفاهيمية

تمهيد :

تعتبر الجزائر من الدول الحديثة النشأة وهي تحاول احداث التنمية والتطور واعتماد التعددية السياسية والانفتاح الاقتصادي وهو ما ولد توسع نشاطات الدولة وزيادة الخدمات لدرجة أصبح أمر توزيع المهام والوظائف أولوية قصوى لتقديم الخدمات المحلية للمواطنين وهو ما جعل الدولة الحديثة تعتمد أسلوب في التنظيم الإداري يتلاءم وحجم الأعباء الثقيلة وذلك بإسناد المهام إلى وحدات لا مركزية على المستوى المحلي لتقوم مقامها وتحقيقا لمشاركة المواطنين في تحقيق خدماتهم وادارة شؤونهم وهو ما يعرف بالإدارة المحلية وتتكون من وحدتين أساسيتين هما الولاية والبلدية حيث تتكون الولاية من الوالي المعين من قبل الإدارة المركزية والمجلس الشعبي الولائي المنتخب من طرف الشعب .

أما البلدية والتي تعتبر الجماعة الإقليمية القاعدية ويمثل مجلسها المنتخب قاعدة اللامركزية، فهو عبارة عن مجلس منتخب من طرف المواطنين وعن طريقه يضمن المشاركة الفعالة لهم في تسيير شؤونهم المحلية. فالإدارة المحلية بحكم قربها من المواطن ودرايتها بالبيئة المحلية له والمحيطة بها، وما يهددها من مشاكل وأخطار فهي تعتبر حلقة الأهم من حلقات التنمية البيئية.

ونتطرق بالدراسة والتحليل في هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول : ماهية الادارة المحلية

المبحث الثاني : ماهية التنمية البيئية

المبحث الأول: ماهية الإدارة المحلية

إن الدولة الحديثة قد اتسعت وظائفها وباتت تتدخل في ميادين كثيرة تحقيقا للأهداف, فتظهر فكرة الهيئات المحلية لتخفيف الاعباء على السلطة الادارية المركزية وتقليص حجم المسؤوليات على كاهلها، فتم اعتماد الإدارة المحلية كشريك ومساعد أساسي للمركزية الإدارية.

المطلب الأول: تعريف الإدارة المحلية والمصطلحات المشابهة لها

يعرفها الكاتب البريطاني كرام مودي (Modie Grame)" مجلس منتخب تتركز فيه الوحدة المحلية ويكون عرضة للمسؤولية السياسية امام الناخبين سكان الوحدة المحلية ويعتبر مكملا لاجهزة الدولة "[1]

فالإدارة المحلية هي: توزيع الوظيفة الادارية بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة او محلية تباشر اختصاصاتها تحت اشراف الحكومة ورقابتها :

ما ميز هذا التعريف أنه ركز على الانتخابي وكذا رقابة وإشراف الحكومة المركزية

كما تعبر الإدارة المحلية عن التسيير الذاتي وهي وسيلة فعالة لإشراك المنتخبين من الشعب في ممارسة فعالة للسلطة وهي ميزة من ميزات الديمقراطية

ويرى آخرون بأنها " عبارة عن منطقة معينة لها سكان يقيمون فيا مع تنظيم مسموح به وهيئة حاكمة وشخصية قانونية مستقلة وسلطة تقدم خدمات عامة, مع درجة كبيرة من الاستقلال ,بما في ذلك سلطة قانونية وفعلية وذلك من اجل جباية إيراداتها " [2]

كما نظر البعض إلى الإدارة المحلية على أنها " أسلوب إداري يكفل توفير قدر معين من الاستقلال للهيئات المحلية فيما تباشره من اختصاصات محددة في مجال الوظيفة الإدارية التي تضطلع بها السلطة المركزية في الدولة أساسا بهدف تنمية مجتمعاتها وإشباع حاجات أفرادها مع خضوع هذه الهيئات لقدر من الرقابة من السلطة المركزية "[3].

---

[1] . ربيعة وضاح, **دور الحكم الجيد في تحسين أداء الادارة المحلية**, دراسة حالة بلدية المسيلة 2015، 2016, مذكرة الماستر في العلوم السياسية , كلية الحقوق و العلوم السياسية , جامعة المسيلة , 2016، 2017, ص 23.

[2]. صفوان المبيضين وآخرين,**المركزية واللامركزية في تنظيم الادارة المحلية**, دار اليازوري, للنشر وتوزيع,عمان, 2011 ص21.

[3] . خالد ممدوح, **البلديات والمحليات في ظل الادوار الجريدة للحكومة**, المنظمة العربية للتنمية, القاهرة, 2009 ص270

وتعرف أيضا " شخصية اعتبارية قانونية ذات ذمة مالية مستقلة, وتملك أجهزة إدارية ومالية وصلاحيات لها مدى من الاستقلال تحدده الحكومة المركزية "[1]

التعريف الإجرائي:

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نصل إلى أن الإدارة المحلية عبارة عن مناطق جغرافية معينة, ويديرها مجلس محلي أما منتخب أو معين وأحيانا الجمع بينهما, تتمتع بالشخصية المعنوية, والاستقلال المالي والإداري وتمارس اختصاصاتها ومهامها المسندة إليها تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية بموجب قانون

المصطلحات و المفاهيم المشابهة لها:

- اللامركزية الإدارية: يمكن تعريفها إنها ذالك النظام الإداري الذي يقوم على توزيع السلطات والوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية, ووحدات إدارية مستقلة قانونا عن الإدارة المركزية, بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية, مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الإدارة.
- الجماعات المحلية: هي أسلوب من أساليب الإدارة يتم فيه توزيع الوظيفة الإدارية بين المؤسسات وهيأت الدولة قصد ضمان حد من الاستقلال في ممارسة صلاحياتها وسلطاتها في الدائرة المرسوم لها وهي ذات سلطة معنوية ولها ميزانية واختصاصات خولها القانون لها وقد ظهر هذا النمط من التسيير الإداري أواخر القرن الثامن عشر ميلادي، بعد انتشار الأفكار الديمقراطية في الميدان السياسي بالدعوة إلي ديمقراطية التنظيمات الإدارية ويعني هذا تجسيد مبدأ يضمن استقلالية لهذه التنظيمات ومن ثمة تجسيد مبدأ اللامركزية المجسدة في توزيع الصلاحيات والاختصاصات الإدارية بين السلطات المركزية و الهيئات المحلية سواء كانت محلية أو مرفقيه مستقلة وفي غالب الأحيان تكون هذه الهيئات منتخبة[2]، من

[1] . محمد محمود الطمامنة, **نظم الادارة المحلية, المفهوم والفلسفة و الاهداف** , ورقلة, مقدمة في الملتقى العزل الاول حول نظم الادارة المحلية في الوطن العربي, صلالة, سلطنة عمان أيام 18. 20 أغسطس 2003 , ص 08.

[2] السيد عبد العاطي السيد, **البيئة والمجتمع**, مصر :دار المعرفة الجامعية,2007,ص81.82

بين المؤسسات اللامركزية تأتي الجماعات المحلية المشكلة من الولاية والبلدية حيث تنص إحدى مواد الدستور الجزائري على أنّ "الجماعات المحلية هي البلدية والولاية"[1]و يهدف هذا النمط من التسيير الإداري على تخفيف العبء على الدولة بعد تكاثف المهام المسندة للأجهزة المركزية ومن جهة أخرى ضمان تحديد الاحتياجات المحلية ومواجهتها إقليميا[2].

- المجتمع المحلي: تجمع من الناس يعيشون في منطقة صغيرة دائمة, يتقاسمون طريقة مشتركة في الحياة [3].

ويعرفه البعض بأن الأفراد الذين يعيشون في منطقة محلية والذين تكون لهم نتيجة للمعيشة المشتركة مصالح معينة ومشاكل مشتركة ونظرا لقرب أعضاء المجتمع المحلي أحدهم من الأخر، فإنهم يتعاونون وينتظمون ويتعين عليهم نتيجة لذلك أن يبحثوا عن طرق توفير الخدمات والسلع من جميع الأنواع وإقامة كل التنظيمات التي يتميز بها المجتمع ككل.[4]

من خلال هذا نجد أن المجتمع المحلي يشترك أفراده في المعيشة الاجتماعية الكلية وإقليم دائم.

- الحكم المحلي: هو النظام من أنظمة الإدارة العامة و أداة من أدوات التنمية تهدف الى زيادة كفاءة الأداء الإداري في الدولة، ويتم بمقتضاها إعطاء المحليات الاختصاصات و الصلاحيات التي تساعد على سرعة وسهولة اتخاذ القرار بعيدا عن السيطرة المركزية مع ارتباط هذا القرار بتحقيق السياسات و الاهداف التنموية للدولة , وهي تعبر عن اللامركزية الاقليمية كأسلوب من أساليب التنظيم الإداري لدولة ، أي أنّ الإدارة المحلية تؤدي إلى نقل بعض السلطات إلى الوحدات المحلية و هذا لا يؤثر على اختصاصات الحكومات المركزية

[1] .الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية, المادة15 من دستور 28 نوفمبر 1996

[2] . لخضر رياح , **دراسة حالة البيئة ببلديات ولاية برج بوعريريج** , مذكرة مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر3, الجزائر 2014.2013 ص 18

[3]. لخضر رباح, **نفس المرجع**, ص 19.

[4]. محمد عاطف غيث, **علم الاجتماع الحضري**, مصر: دار المعرفة الجامعية, 1998 ص 69.

ولكن يبين التشارك بين الوحدات المحلية و المركزية، مما يخلق وسائل للتنسيق وأليات التوطيد المحلي والمركزي[1] .

-وهي وسيلة إدارية لمعاونة الحكومة المركزية على أداء رسالتها بصورة أكثر فعالية وكفاءة وهي بذلك تحث على نقل بعض الاختصاصات و الصلاحيات من الحكومة المركزية إلى المحليات لمواجهة مسؤولياتها في إطار توزيع الادوار الوظيفية وتقسيم العمل بين المسويين المركزي و المحلي[2].

-وعليه الحكم المحلي هو أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة يقوم على فكرة توزيع السلطات والواجبات بين الأجهزة المركزية والمحلية وذلك بغرض أن تتفرع الأولى لرسم السياسات العامة لدولة وإدارة المرافق القومية،وأن تتمكن الأجهزة المحلية من تسيير المرافق المحلية بكفاءة لتحقيق الأهداف المشروعة[3], وهو منظمة لها سكان مقيمون في منطقة جغرافية معينة, مع تنظيم مسموح به وهيئة حاكمة, تتمتع بشخصية قانونية مستقلة وسلطة تقدم الخدمات ولها درجة كبيرة من الاستقلال.

المطلب الثاني: مقومات الادارة المحلية و عوامل نجاحها

أولا : مقومات الإدارة المحلية

تقوم الإدارة المحلية على مجموعة من الأسس والمقومات, باعتبارها أسلوبا إداريا بمقتضاه يقسم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي ومنه فأنها ترتكز على المقومات الآتية :

1/ الشخصية المعنوية :

الشخصية المعنوية أو الاعتبارية عبارة عن مجموعة من الأشخاص أو الأموال تمتلك شخصية قانونية ينظر اليها كما لو كانت شخصا حقيقيا , تتمتع بالحقوق ويقع عليها الالتزامات كما أنها تكون مستقلة عن الأشخاص والعناصر المادية المكونة لها

---

[1] . هشام أمين محتار, **تخطيط وتنمية المجتمعات الجديدة في جمهرية مصر**, رسالة دكتوراه, كلية الهندسة, جامعة القاهرة,2000, ص12.

[2]. أ.م.د.حسين مبارك فرح ضياء, **الحكومات المحلية**, كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد, 2012, ص09.

[3] . أ.م.د.حسين مبارك فرح ضياء, نفس المرجع, ص11.

وعليه لما تكون الإدارة الحلية تتمتع بالشخصية المعنوية تنوب عن الإدارة المركزية لينتج عنه تخفيف الأعباء والمهام الملقاة على كاهل هذه الأخيرة. أضف الى ذلك تحقيق الكفاية الإدارية وذلك بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة . وتوفير الخدمات للمواطنين بأقل التّكاليف وبأسرع وقت مكن، وبه يكرس مبدأ التعددية الذي يعني بتوزيع الموارد السياسية في الجماعة حيث لاتتركز السلطة في يد الحكومة المركزية ويعد إبراز الإدارة المحلية بهذا الشكل القانوني الموحد بمثابة العلاج للاشكالات الناجمة أثناء قيامها بنشاطها. وهذا الأمر يتبعه ذمة مالية مستقلة لعدد الأشخاص المعنوية بما يمكنها والقيام باختصاصاتها .

2/المجالس المحلية المنتخبة :

إن إدارة شؤون الوحدات المحلية يكون من قبل مجالس منتخبة تمثل الإدارة العامة لأفراد تلك الوحدة ، فالمواطنين أدرى بحلول مشاكلهم بالطرق التي يرونها مناسبة فالمجالس المحلية هي هيئات الادارة العامة للمجتمعات المحلية ولما كان من المستحيل إدارة الوحدة المحلية من طرف الجميع فيتمّ اختيار من يناسبهم . والأجدر أن يكون بواسطة الانتخاب المباشر لتشكيل المجالس المحلية ، فالانتخاب ضروري لدعم الساطة المحلية في مواجهة السلطة المركزية لضمان المشاركة الشعبية المحلية في التخطيط والادارة والتنفيذ.

3/ تمتع المجالس المحلية بالاستقلال في ممارسة اختصاصها مع خضوعها لرقابة السلطة المركزية :

إن الإدارة المركزية قد أوكلت صلاحياتها على المستوى المحلي للدارة المحلية لكنها احتفظت لنفسها مهمة الرقابة والإشراف حتى تضمن لها أن تسير وفق السياسة العامة للبلد والمصلحة العليا للدولة وقدد حددت القوانين اختصاصات وصلاحيات الادارة المحلية كما يتم تحديد النوعية والكيفية التي يتم فيهارقابة السلطة المركزية , كما لا يمكن أن تصل الرقابة إلى حد إصدار الأوامر وتطبيقها من طرف الادارة المحلية فهذا يصطدم باستقلاليتها ويتعارض ولبّ اللامركزية.

ثانيا : عوامل نجاح الادارة المحلية

إن نجاح الإدارة المحليّة يرجع إلى العوامل الآتية :

- مدى استعداد والتزام الإدارة المركزية في دعم المجالس المحلية في مجالات التخطيط واتخاذ القرارات ومنحهم السلطات والمهام الكافية للقيام بواجباتهم في إدارة فعالة وناجحة .
- وجود تشريعات واضحة المعالم تحدد الوظائف لكل من المحليات والحكومة المركزية تعزز المشاركة لكل من المواطنين والقادة المحليون في إدارة المرافق العامة .
- الموارد البشرية والعوامل المالية
- توافر الحجم المثالي للوحدات المحلية لضمان وعاء ضريبي مقبول

المطلب الثالث: خصائص وأهداف الادارة المحلية

أولا: خصائص الإدارة المحلية

تتميز الإدارة المحلية بجملة من الخصائص من أهمها[1]:

- قربها من الأفراد يجعلها تصل الى أعماق حياتهم السياسية و الاجتماعية.
- هدفها تنمية المجتمعات المحلية لتوفر للفرد معيشة أفضل.
- تعمل على تكييف النظام الاداري ليتلائم مع واقع الافراد.
- اشتراك الافراد في ادارة الامور ذات الأهمية المحلية.
- تعتبر مدرسة للتربية السياسية للأفراد لاعداد القيادات الصالحة.
- تدعيم الروابط الاجتماعية بين أبناء المجتمعات المحلية و توفير أسباب التنمية الاجتماعية السلمية وخاصة في المجتمعات المدنية التي تعاني فيها السكان من ضعف الشعور بالانتماء الى المجتمع بالاضافة إلى تغيير أنماط العلاقات الاجتماعية بين الأفراد.
- إثارة الحماس و التنافس بين أفراد المجتمعات المحلية.

[1] . المنظمة العربية للعلوم الادارية, **النمو الحضري في الوطن العربي**, المؤتمر الرابع عشر لشؤون الاجتماعية , جامعة الدول العربية, 1999.

ثانيا:أهداف الإدارة المحلية

إن الإدارة المحلية تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية :

1/ الأهداف السياسية :

- ترسيخ المبدأ الديمقراطي من خلال المشاركة في الانتخابات للمجالس المحلية
- التعبير عن إرادة المواطن المحلي في اختيار من يحكمهم ويدير شؤونهم.
- التربية السياسية للمواطنين كناخبين ومرشحين وصولا للتمثيل النيابي مستقبلا [1].
- القبول بالتعددية والتداول في المجالس المحلية لاختيار القادة الأكفاء.
- تسمح بالتنمية السياسية في الوحدات المحلية وبالتالي تطورها في الدولة

- **2/الأهداف الإدارية والاقتصادية :**

- تحقيق كفاءة الإدارة المحلية في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة .
- الحد من أعباء الأجهزة الإدارية المركزية والقضاء على ظاهرة التضخم .
- إتاحة فرص تجريبية لنظم إدارية مختلفة على مستوى قاعدي صغير (الوحدات المحلية) وتعميم النتائج الايجابية في نطاق واسع من الدولة [2]

المطلب الرابع: مبررات اعتماد الإدارة المحلية

1. **تزايد مهام الدولة :** كانت مهام الدولة محصورة في الأمن والعدالة والدفاع ثم تطور دورها إلى دولة متدخلة تعني بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهو ما خلق لها تنوع في النشاط وتعدد في المهام إضافة إلى التزايد المستمر في البلديات وكذا المشاريع والمنشآت القاعدية فأصبحت المركزية لا تجدي نفعا وهو ما جعل الإدارة المركزية تنشا وحدات لامركزية تتمثل في الإدارة المحلية وأوكلت لها القيام مقامها في الأقاليم المحلية.

[1] . حمدي سليمان فتيلات ، **مبادئ الادارة المحلية وتطبيقاتها في الهيكلة الاردنية الهاشمية** ، الأردن، دار وائل لنشر والتوزيع 2010 , ص 26.25

[2] . يمينة طالبي, **الدور التنموي للجماعات المحلية**,دراسة حالة , ولاية المبيض, مذكرة ماستر علوم سياسية , كلية حقوق والعلوم السياسية, جامعة الميض,2016 ,ص 25.

2. **التباين بين أجزاء إقليم الدولة الواحدة :** إن التفاوت بين المناطق داخل إقليم الدولة من حيث عوامل عدة مثل السكان ، الجغرافيا والثروات المتواجدة ، والقرب والبعد من العاصمة ، جعل الدولة تأخذ بنظام الإدارة المحلية لتسيير شؤون المناطق المحلية لأن"الحكومة المركزية تقدم خدمات عامة في كل أرجاء الدولة بشكل مشابه ومتماثل يطبق في كل الأقاليم دون تمييز وعليه التنفيذ على الخدمات المحلية فيه إغفال للتفاوت الطبيعي بين الوحدات الإدارية المحلية المختلفة"[1].

3. **تجسيد الديمقراطية على المستوى المحلي:**"تعبر الإدارة المحلية عن التسيير الذاتي وهي وسيلة فعالة لإشراك المنتخبين من الشعب في ممارسة السلطة "[2] وهي صورة من صور الديمقراطية في أنظمة الحكم واستعانة الإدارة المركزية بالإدارة المحلية ومجلسها المنتخب يعتبر تجسيد للديمقراطية كما أن اعتماد نظام اللامركزية الإدارية يعتبر الفعال في تسيير نظام الإدارة المحلية.

المبحث الثاني: ماهية التنمية البيئية

تعتبر البيئة المكان الذي يتواجد بين الإنسان وتحيط به باقي الكائنات الحية و يقوم بنشاطات من أجل تلبية حاجاته المتزايدة من أجل التنمية، فهو يحاول الاستفادة من مواردها مع حمايتها بكل الوسائل و الأساليب لكي لا تتدهور.

المطلب الأول: تعريف مصطلحي البيئة و التنمية

أولا: تعريف البيئة:

أ- البيئة في اللغة:

لها عدة معاني في اللغة حيث تستعمل أحيانا بمعنى حل ونزل وأقام [3], ومدلولها اللغوي يتمحور حول مكان العيش أو الإقامة والنزول ويصادفنا في كثير من الآيات القرآنية كقوله

[1] . يمينة طالبي , نفس المرجع, ص 20.

[2] . ربيعة وضاح, **دور الحكم الجيد في تحسين أداء الادارة المحلية**, دراسة حالة بلدية المسيلة 2015. 2016, مذكرة الماستر في العلوم السياسية , كلية الحقوق و العلوم السياسية , جامعة المسيلة , 2016. 2017, ص 24.

[3] . لسان العرب لابن المنضور , ج1, ط1, دار الصادر , 1997,ص 267.

تعالى:(وَ بَوَّأَكُم في الأَرض تَتَّخذُونَ منَ سُهُولهَا قُصُورَا)[1]، وعرفت البيئة في مؤتمر أستوكهولم لهيئة الأمم المتحدة سنة 1972 " أنها رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما، وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته" [2]، وعرفت بأنها إجمالي الأشياء التي تحيط بنا وتؤثر على وجود الكائنات الحية على سطح الأرض متضمنة الماء والهواء والتربة والمعادن والكائنات والمناخ[3].

ب- البيئة اصطلاحا:

- هي الوسط أو المجال الذي يعيش فيه الإنسان ويتأثر به ويؤثر فيه[4], ويقصد بالبيئة كذلك" العلم الذي يهتم بدراسة علاقات النباتات والحيوانات والإنسان و ما يحيط بهذه الكائنات الحية من جهة أخرى وهذا العلم يعرف بعلم البيئة "[5], وقد استخدم العالم الألماني ارتست هياكل في سنة 1866 مصطلح البيئة, إذ توصل إلى المعنى باستخدام مصطلح" Ecology" وهو عبارة عن دمج كلمتن يونانيتين الأول "Oikos"والتي تعني المسكن والثانية "Logos" ومعناها العلم وعرفه بأنه العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه "[6]، كما عرفها الأستاذ فتحي دردار هي كل ما يحيط بالإنسان والحيوان والنبات من مظاهر وعوامل تؤثر في نشأته وتطوره ومختلف مظاهر حياته ، وهي بمدلولها العام الحالي ترتبط بحيات البشر في كل مكان وزمان وخصوصا فيما يؤثر في هذه الحياة من سلبيات أهمها الأخطار الصحية الناتجة عن التلوث بمختلف أشكاله ودرجاته في الهواء والماء والتربة والبحار والغذاء, وفي كل مناطق التجمعات البشرية بمختلف نشاطاتها الزراعية والرعوية و التعدينية والصناعية والعمرانية وغيرها [7].

---

[1]. سورة الاعراف , الاية : 74 .

[2] حسن أحمد شحاطة , **البيئة والمشكلة السكانية**, مصر الدار العربية , 2001, ص 29

[3] . لخضر رياح ,**مصدر سابق**, ص 26.

[4] . حسين مصطفى غانم, **الاسلام وحماية البيئة من التلوث**, مكة المكرمة , جامعة أم القرى , 1997 ,ص 12 .

[5] . محمد حسن عبد القوي, **الحماية الجنائية للبيئة الهوائية**, مصر: النسر الذهبي لطباعة, 2002, ص07.

[6] . اسماعيل نجم الدين زنكنة, **القانون الاداري البيئي**, لبنان, منشورات الحلبي الحقوقية, 2012, ص 29.

[7] . فتحي دردار, **البيئة في مواجهة التلوث**, تيزوزو,دار الامل, 2002, ص 13.

ت- البيئة قانونا:

عرفها المشرع الجزائري بأنها :" تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو و الماء والأرض وباطن الأرض والنبات و الحيوان بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه الموارد وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية "[1], كما تعرف "أنها هي علم الدوام ثروة الإنسان الأولى وهي أيضا عدوته الألذ وضحيته" [2]

فالبيئة يستمد منها الإنسان كل احتياجاته من ثرواتها والافراط في الاستغلال غير العقلاني تنجم عنه مشاكل تؤثر على صحته واستقراره وتتحول إلى عدو ويصبح هو الضحية.

ثانيا: تعريف التنمية:

أ- **التنمية في اللغة:** الزيادة , والنماء , والكثرة , والوفرة , والمضاعفة .

ب- **التنمية اصطلاحا:** عرفت التنمية إنها عملية شاملة مستمرة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق تقدم في حياة الأفراد ورفاهيتهم وذلك من خلال مساهمة جميع أفراد المجتمع وعلى أساس التوزيع العادل لعائداتها[3], وعرفت أيضا : التغيرات الهيكلية التي تحدث في المجتمع في نواحيه المختلفة السياسية الثقافية الاقتصادية وبالتالي فهي عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة بالتساوي مع جميع الأبعاد, دون أن يكون هناك تركيز على جانب دون الأخر[4].

---

[1] . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , قانون رقم 03|10, مؤرخ في 19 جمادى الاولى عام 1424الموافق ل 19يوليو 2003.

24 الموافق 19 يوليو 2003, يتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة, الجريدة الرسمية , العدد 43, الصادرة في 20 جويلية 2003.

[2]. لخضر رياح مرجع سابق ص 29.

[3] . خالد مصطفى قاسم , **ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة** , جامعة الدول العربية, القاهرة, 2007, ص 19.

[4] . ليلى عجال, **واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي**, مذكرة الماجستير في علوم سياسية وعلاقات دولية, كلية حقوق علوم سياسية , قسنطينة, 2010, ص 22.

ثالثا: تعريف التنمية البيئية :

لقد احتلت التنمية البيئية مكانة هامة في إطار التنمية الشاملة باعتبار أن البيئة تمثل أهم عناصر التنمية ولان وقاية هواء البيئة من أي استخدام ضار لثروتها الكامنة مسؤوليتنا نحن اتجاه الأجيال القادمة واتجاه أنفسنا غير أن ممارسات الإنسان الخاطئة التي أدت إلى إفقار الحياة على سطح الأرض مما احدث اختلالا في الموازين الدقيقة للطبيعة وعلى هذا يجب ان تتوافق التنمية الشاملة مع البيئة [1], وقد عرفت التنمية البيئية تلك التنمية العقلانية من الناحية الايكولوجية مصحوبة بتسيير محكم للبيئة, التي تأخذ بعين الاعتبار النظم الايكولوجية الإقليمية والمحلية من اجل إقامة توازن مستديم بين الإنسان والبيئة على المدى الطويل بتناول السبل الكفيلة للتوفيق بين الايكولوجيا والتنمية مع اقتراح إستراتيجية لإخضاع القرارات الاقتصادية للمتطلبات المشجعة في الحفاظ على البيئة [2] .

المطلب الثاني: عناصر البيئة

أولا: العناصر الطبيعية

- **البيئة الطبيعية:** وهي كل ما يحيط بالإنسان من عوامل حية متنوعة وغير حية, وليس للإنسان أي أثر في وجودها وتتمثل في المعطيات البيئية والتضاريس والمناخ والتربة والنباتات والحيوانات وهي تختلف من منطقة الي أخرى حسب مكوناتها.
- **البيئة البشرية:** ويقصد بها الإنسان وانجازاته التي أوجدها داخل بيئته الطبيعية, بحيث أصبحت هته المعطيات المتباينة مجالا لتقييم البيئة البشرية الى أنماط وأنواع مختلفة فالانسان من حيث هو ظاهرة بشرية يتفاوت من بيئة الى أخرى من حيث عدده وكثافته وسلالته ودرجة تحضره وتفوقه العلمي مما يؤدي الى تباين البيئات البشرية[3].

---

[1]. محمد فايز بوشدوب, **التنمية المستدامة في ظل القانون الدولي للبيئة**, مذكرة الماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية , الجزائر , جانفي 2002, ص 15.16.

[2] محمد منير حجاب , **التلوث وحماية البيئة** , قضايا البيئة من منظور اسلامي, ط1,دار الفجر لنشر والتوزيع , مصر 1999, ص86.

[3] . نسيمة عقون, نفس المرجع ص 12.

ويقسم بعض الباحثين البيئة البشرية الى نوعين مختلفين:[1]

أ- **البيئة الاجتماعية:** هي جزء من البيئة البشرية يتكون من الأفراد الجماعات في تفاعلهم, وكذالك التوقعات الاجتماعية وأنماط النظم الاجتماعي وجميع مظاهر المجتمع الأخرى, وبصفة عامة تتضمن البيئة الاجتماعية العلاقات الاجتماعية القائمة بين الناس والجماعات في المجتمعات المختلفة.

ب- **البيئة الثقافية:** وتتمثل في الوسط الذي صنعه الإنسان بنفسه بما فيها من منتجات مادية وغير مادية, في محاولاته الدائمة للسيطرة فيها, وهذه البيئة ينقلها كل جيل إلى بقية الأجيال, ويطور فيها ويعدل ويبدل لذلك تسمى البيئة الثقافية للإنسان وهي خاصة بالإنسان وحده.

ثانيا: العناصر الاصطناعية

هي ما تدخل الإنسان في صناعته وإنشائه داخل البيئة الطبيعية كالمدن والقرى والالات وكل التطورات التي حدثت عبر الزمن من استغلال العناصر الطبيعية من طرف الانسان لاشباع حاجياته, واستطاع الانسان ان يحدث تغيير في البيئة الطبيعية لخدمته مثل:" استعمالات الاراضي الزراعية, انشاء المناطق السكنية والتنقيب عن الثروات الباطنية وإنشاء المناطق الصناعية والتجارية والخدماتية"[2].

إذن فالبيئة الاصطناعية أو المشيدة ما هي إلا البيئة الطبيعية نفسها ولكن بتدخل الانسان استطاع أن يسخر مصادرها لخدمته وعليه "فالبيئة الصناعية تعد بيان واقعي صادق لطبيعة التفاعل بين الانسان وبيئته"[3].

---

[1] . صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي, **النظام القانوني الدولي لحماية البيئة**, منشورات الحلبي الحقوقية, لبنان , سنة 2010, ص 156.154

[2] . أحمد عبد الفتاح محمود ,واسلام ابراهيم أبو السعود, **أضواء على التلوث البيئي بين الواقع والتحدي والنظرة المستقبلية**, المكتبة المصرية لنشر والتوزيع, مصر, 2007,ص 17.

[3]. عبد الغاني حسونة, **الحماية القانونية للبيئة في اطار التنمية المستدامة**, أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون أعمال, كلية الحقوق والعلوم السياسية ,جامعة محمد خيضر, بسكرة, 2013.2012, ص 17.

المطلب الثالث: أساليب ووسائل حماية البيئة

أولا: حماية البيئة

يقصد بها صيانة البيئة مما قد يواجهها من مشكلات(الانحسار والاستنزاف والتشويه) فضلا عن التعامل الرشيد مع البيئة والاستغلال الراشد لمواردها الطبيعية[1].

وهي تعني أيضا المحافظة على مكونات البيئة والارتقاء بها, ومنع تدهورها أو تلوثها, أو الاقلال من حدة التلوث, وتشمل هذة المكونات الهواء والبحار, والمياه الداخلية, والبحيرات والمياه الجوفية, والاراضي والمحميات الطبيعية, والموارد الطبيعية الاخرى[2].

ثانيا: أساليب و وسائل حماية البيئة

- تجنب الاستخدام المفرط للأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية.
- منح الحوافز البيئية يكون عن طريق تقديم القروض الميسرة لتحول الى تقنيات البيئة النظيفة, وتقديم المساعدات التقنية المؤدية الى حماية البيئة[3].
- الحرص على الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية, مع الحرص على إنشاء المحميات الطبيعية.
- نشر المطبوعات التي تحتوي على أساليب حماية البيئة داخل نطاق الاسرة و خارجها لتجنب السلوكيات التي تضر بها.
- إعادة تصنيع الفضلات و استرجاعها.
- إنشاء محطات لمعالجة المياه المستعملة.

[1] . د. السيد محمد السايح , **التنوير البيئي والصحي لطلاب المدارس العليا و الجامعات**, عالم الكتب, القاهرة, 2009, ص 56.

[2] . د. أحمد حسين اللقاني و د.فارعة حسن محمد, **التربية البيئية بين الحاضر والمستقبل**, عالم الكتب, القاهرة, 1999, ص 235.

[3] . أمينة كسيرة, **الاتصال والتربية البيئية الشاملة**, رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص اتصال بيئي, كلية العلوم السياسية والاعلام, جامعة الجزائر, 2010.2011, ص 30.

- إنشاء وزارات خاصة بالبيئة للتقليل من استنزاف الثروات و الموارد الطبيعية, كالمياه والنفط سن قوانين خاصة بحماية البيئة, وفرض غرامات مالية على الذين يساهمون بتلوث البيئة.
- الحث على تدريس الطلاب والأجيال حول أهمية المحافظة على البيئة بمختلف الوسائل.
- حماية الحيوانات البرية من الانقراض, من خلال تنظيم عملية الصيد.
- الحد من استنزاف المعادن و الثروات الموجودة في النظام البيئي.

المطلب الرابع: مشكلات وتحديات البيئة

تعاني البيئة من العديد من المشاكل والتحديات ويمكن حصر هذه المشاكل في نقطتين أساسيتين هما التلوث و الاستنزاف.

أولا : تلوث البيئة

هو كل ما يصيب البيئة من إتلاف واعتداء نتيجة ممارسة مختلف النشاطات البشرية, ويعتبر التلوث البيئي من الانعكاسات السلبية التي تصيب البيئة, وحتى نتمكن من تحديد مفهومه يجب الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الاعتبارات وهو مصدر التلوث والضرر الذي ينتج عنه فهو جريمة من جرائم البيئة التي تواجهها[1].

كما يعرف التلوث البيئي أيضا بأنه التغير الذي يحدث في المميزات الطبيعية للعناصر المكونة للبيئة أين يعيش الكائن البشري سواء كان الماء, الهواء, أو التربة.

والخسائر الناتجة عن سوء استعمال هذه العناصر إذا أضفنا لها مواد غير مناسبة، والتلوث قد يكون بيولوجيا أو كيميائيا أو حتى بسبب القمامة أو النفايات الضارة[2].

من خلال التعريفين السابقين نجد عدة أنواع لتلوث البيئة[3]:

[1] . نسيمة عقون, مرجع سابق, ص 14.

[2] –حسونة عبد الغاني,**الحماية القانونية للبيئة في اطار التنمية المستدامة**, أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه, علوم الحقوق,كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة بسكرة,سنة2013/2012,ص 17

[3]. د.نايف بن حمود المكيشة و د. محمد بن مهنا المهنا, **مذكرة مقرر البيئة والتنمية**, كلية الارصاد والبيئة وزراعة المناطق الجافة, قسم علوم البيئة,سنة 1436 . 1437, ص15.16.

أ- **التلوث البيولوجي:** يعتبر التلوث البيولوجي من أقدم صور التلوث البيئي التي عرفها الإنسان وينشا نتيجة وجود كائنات حية كالبكتيريا و الفطريات و غيرها في الوسط البيئي كالماء و الهواء أو التربة. تلك الكائنات قد تكون مرئية أو غير مرئية نباتية أو حيوانية. وقد تظهر تلك الكائنات اما على شكل مواد متحللة أو مؤلفة من ذرات, وإما على شكل أجسام حية تتطور من شكل إلى أخر في دورة متجددة باستمرار. وينجم التلوث البيولوجي عادة من الرواسب الناتجة عن الأنشطة الصناعية أو الزراعية أوالمنزلية وأيضا من النفايات الناتجة عن الصناعات التي تعالج مواد عضوية وما شابه ذلك.

ب- **التلوث الكيميائي:** ينتج عن حرق الوقود كالفحم والبترول, انبعاث كميات كبيرة من الملوثات على شكل جسيمات متطايرة ورذاذ بأحجام مختلفة التي تلوث الهواء, ويبقى الدخان طويلا في الهواء كما أنها تلحق أضرارا على النباتات وأمراض خطيرة على صحة الانسان.

ت- **التلوث الإشعاعي:** بسبب تسرب المواد المشعة إلى مكونات البيئة(الماء, الهواء, التربة) فللإشعاعات أضرار للنبات والحيوان والإنسان. مثل الاشعاعات المنبعثة من التجارب النووية في مجال الاسلحة وما تخلفة من مواد كميائية مشعة تؤدي الى تشوهات خلقية للانسان كما تؤثر على خصوبة التربة وتعرقل نمو النباتات.

ثانيا: استنزاف الموارد البيئية

وتعني تقليل قيمة الموارد أواختفاءه عن أداء دوره العادي في شبكة الحياة والغذاء ويؤدي إلى خلل على التوازن البيئي لأن استنزاف مورد من الموارد يؤثر سلبا على بقية الموارد فتنتج مشكلة بيئية .

ويمكن تصنيف الموارد البيئية المعرضة للاستنزاف إلى:

أ- **استنزاف الموارد الدائمة:** تتمثل الموارد الدائمة في العناصر الطبيعية الأساسية من الهواء و التربة و الماء, فعلى الرغم من ديمومتها إلا أنها تستنزف بصورة تتناسب و طبيعتها, حيث يتم استنزاف الهواء بالمبالغة في استخدام الوسائل التي يستنفذ ما به من أكسجين أو

تستبدل به غازات ضارة, أو يستنزف عن طريق التمادي في استئصال مصادر انبعاثه من غابات وأحراش[1].

ب- **استنزاف الموارد المتجددة:** الموارد البيئية المتجددة هي تلك الموارد التي لا يفنى رصيدها بمجرد الاستخدام بل أن هذا الرصيد قابل للانتفاع به مرات و مرات بل ولعصور زمنية طويلة إذا أحسن استغلال هذا المصدر البيئي و لم يتعرض للإفراد في الاستخدام بالشكل الذي يؤدي إلى تدهوره تدريجيا و الانتقاص من صلاحيته للاستخدام[2], غير أن الإنسان سعى جاهدا لاستنزاف ما يمكنه الحصول عليه من موارد البيئة المتجددة سواء الحيوانية أو الأحياء النباتية أو التربة , فبالنسبة للأحياء الحيوانية البرية.

ت- **استنزاف موارد غير متجددة:** تعتبر بعض الموارد ذات مخزون محدود وتتعرض للزوال عندما تستهلك بطريقة غير عقلانية وتشمل النفط, الغاز الطبيعي, الفحم والمعادن.

[1] . ماجد راغب الحلو, **قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة**, منشأة المعارف, الاسكندرية,2002, ص 31.

[2] . رمضان محمد مقلد وآخرون, **اقتصاديات الموارد والبيئة** , الدار الجامعية, الاسكندرية,2004, ص 75.

خلاصة:

يهدف هذا الفصل إلى دراسة ومعرفة مفهوم الإدارة المحلية والتي عرفت على أنها مجموعة من الأجهزة تتولى إدارة الشؤون والخدمات على المستوي المحلي, وهي أسلوب يتم فيه توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية ووحدات إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية كما تم التطرق إلى مقومات الإدارة المحلية والتي ترتكز على الشخصية المعنوية و المجالس المحلية المنتخبة التي تتمتع بالاستقلال في ممارسة اختصاصها مع خضوعها لرقابة السلطة المركزية وعوامل نجاحها على دراسة الخصائص و الأهداف التي تسعى الإدارة المحلية لتحقيقها وكذا مبررات اعتماد هذا النظام الإداري ثم عرض البيئة وهي المحيط المتواجد فيه جميع الكائنات و كذا التنمية وعرفنا بأنها مجموعة التغيرات والتحولات الحاصلة في جميع القطاعات وبعدها التنمية البيئية والتي تعني احترام قدرات البيئة عند إحداث أي تنمية بمعنى مجموعة التحولات التي نرغب في حصولها لا تؤدي إلى إهدار البيئة بل لابد من وسائل و أساليب تحمي بها البيئة من جراء نشاطات الإنسان المتزايدة, والتي أدت إلى حدوث مشاكل بيئية كالتلوث المائي و الهوائي و الترابي.

الفصل الثانـي

واقع السياسة البيئية في الجزائر ووسائل الحماية المنتهجة

تمهيد:

تعد الجزائر ضمن الدول التي تعاني مشاكل بيئية عديدة من بينها التدهور البيئي الناجم من الاستغلال الغير العقلاني للموارد والثروات الطبيعية والذي أصبح يهدد حاضر ومستقبل البيئة لذا استوجب وضع قوانين تتماشى مع التحولات التي تعرفها الساحة الوطنية والدولية, ونظرا للموقع الجغرافي الذي تحتله بلادنا والكثافة السكانية المعتبرة واتساع وتنوع الأقاليم حتم على الجزائر وضع سياسات واستراتجيات على مستوى البيئة المحلية من أجل حمايتها وتنميتها, سنحاول في هذا الفصل بيان دور الإدارة المحلية في هذا المجال ثم توضيح الوسائل والإجراءات الميدانية العملية لإرساء التنمية البيئية المحلية في الجزائر.

المبحث الأول: دور الإدارة المحلية في مجال حماية البيئة

إن الإدارة المحلية المتمثلة في البلدية والولاية تمثلان المؤسستان الرئيسيتان في حماية البيئة وتنميتها نظرا للدور الفعال الذي تؤديه في هذا المجال بحكم قربها من المواطن وإدارتها أكثر من أي جهاز محلي آخر لطبيعة المشاكل التي يعانيها لاسيما البيئة منها و تملك الإمكانيات و الوسائل المادية المؤهلة في هذا المجال.

المطلب الأول: موقع التنمية البيئية في التنمية المحلية

التنمية المحلية: هي القدرة على الاستفادة من مصادر البيئة البشرية و المادية المتوافرة, وزيادة تلك المصادر كما ونوعا وتطويعها بما يعود نفعه على جميع أفراد المجتمع, مع ضمان استدامة هذه المصادر, ويبقى العنصر البشري و تطويره ماديا وثقافيا و روحيا الشرط الأساسي لكل تنمية محلية[1].

إن الإدارة المحلية لا يوجد ما يحول بينها وبين دورها في ترقية التنمية المحلية بمختلف مظاهرها(الحضارية, الريفية, السياحية ...) حيث تتدخل في مختلف المجالات ذات الصلة بإشباع حاجات المواطن المحلي, مما يتعين عليها تحديد أهدافها الاقتصادية والاجتماعية بدقة وفق الإجراءات التي تضمن تنفيذ توقعات المخطط الوطني على ترابها. وبالشكل الذي لا يضر بالبيئة فالتنمية المحلية والفضاء البيئي محورين متجانسين كلاهما يكمل الأخر.

فنجد أن المشرع اشترط الموافقة على إنشاء أي مشروع على المستوى المحلي أن لا يضر بالبيئة ولا أي من متطلباتها ومتطلبات صحة الانسان العامة[2].

فالقضايا البيئية تحتل سلم الأولويات لأي تنمية مستدامة ويقع ذلك على عاتق الجماعات المحلية للحفاظ على البيئة وترشيد استغلال الموارد الأولية المتجددة والحفاظ على الموارد الغير متجددة

[1] . شويح بن عثمان, **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية**, دراسة حالة البلدية, مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة ابي بكر بلقايد , تلمسان, 2010.2011, ص81.

[2] . شويح بن عثمان, مرجع سابق, ص 94.

وضمان حق الأجيال الحاضرة والمستقبلية من خلال التوفيق بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية.

المطلب الثاني: مخططات الإدارة المحلية لحماية البيئية وتنميتها في الجزائر

إن المخططات المحلية لحماية البيئة جاءت من أجل المحافظة على البيئة للقضاء على المشاكل البيئية التي حدثت سابقا وتجنب حدوث مشاكل بيئية أخرى من جراء تطبيق مشاريع التنمية المحلية.

أولا: الميثاق البلدي للبيئة

اشتمل هذا الميثاق على مجموعة من الالتزامات هي[1]:

- ✓ الوعي بالمسؤولية الجماعية المحلية لحماية البيئة.
- ✓ ضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية من اجل تحقيق التنمية المستدامة.
- ✓ إشراك الفاعلين من إدارات وجمعيات ومؤسسات وأفراد في المحافظة على البيئة.
- ✓ الالتزام بعدم نقل المشاكل البيئة الحالية للأجيال القادمة.
- ✓ العزم على الحد أو التقليل من الانبعاثات الملوثة, والاقتصاد في الطاقة واستعمال التكنولوجيا النظيفة وحماية الموارد وتطوير الفضاءات الطبيعية كالمساحات الخضراء والغابات الموجودة داخل النسيج العمراني.

كما تضمن المخطط المحلي العمل البيئي على ما يلي:[2]

- ✓ ضرورة إيجاد تسيير مستديم للموارد البيولوجية والطبيعية واعتماد نظام التخطيط والتسيير المحلي المبني على احترام تجانس الخصوصيات الطبيعية لمختلف العناصر الطبيعية.
- ✓ إحداث تعاون بين البلديات لمواجهة التدهور البيئي وتهيئة المناطق الصناعية.
- ✓ حماية الأراضي الفلاحية.

---

[1] . لويزة شناق, **دور الجماعات المحلية في حماية البيئة دور بلدية السعيدة في تنمية المساحات الخضراء**, مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر,كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة مولاي طاهر, سعيدة , 2014– 2015.

[2] . بن أحمد عبد المنعم, **الوسائل القانونية الادارية لحماية البيئة**, رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام, كلية الحقوق, الجزائر, جامعة بن عكنون, ص 125.

- ✓ تهيئة المدن والتسيير المحكم ايكولوجي للنفايات وتسيير المخاطر الكبرى.
- ✓ استشارة المواطنين وإشراكهم في مراحل صنع القرار البيئي.
- ✓ القيام بالتقييم الدوري لحماية وإنشاء الوظائف الخضراء.

ويجب على البلديات القيام بعمليات إحصاء البيانات البيئية وتقييمها خلال فترة 2001.2004 وتخصيص عائدات مالية لكل برنامج مقترح التدخل على المستوى المحلي.

ثانيا: المخطط البلدي لحماية البيئة

أوصى الميثاق البلدي لحماية البيئة و التنمية المستدامة على استحداث مخطط محلي للبيئة, ويهدف هذا المخطط إلى ضمان تنمية البلدية بالاعتماد على عنصري التبؤ والصور, وتوسيع دائرة الشراكة والمشاركة مع المجتمع المدني, ويتضمن المخطط:

- ✓ ضمان التسيير المستديم للموارد الطبيعية و البيولوجية: تهيئة المناطق الصناعية ومناطق التوسع السياحي و المناطق المحمية والمواقع الأثرية و الثقافية و التاريخية و تسييرها.
- ✓ ترقية المدينة وإطار الحياة داخل التجمعات العمرانية.
- ✓ تسيير النفايات و مكافحة تلوث الأوساط من مياه وهواء وتربة[1].
- ✓ المحافظة على الأراضي الفلاحية.

ثالثا:المخططات الولائية لتهيئة الإقليم

جاء النص عليها ضمن مقتضيات المادة 53 من القانون 20.01 المتعلق بتهيئة الإقليم بتنميته المستدامة وتنظيم الخدمات المحلية ذات المنفعة العمومية وكذا تهيئة وتنمية المساحات المشتركة بين البلديات آخذ بعين الاعتبار البعد البيئي من أجل تنمية محلية مستدامة.

يعتبر قانون رقم 83.03 والمتعلق بحماية البيئة مكرس لدور الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة والذي نص على أن المجموعات المحلية تمثل المؤسسات الرئيسية لتطبيق تدابير حماية البيئة[1].

[1] . وناس يحيى, **تبلور التنمية االمستدامة من خلال التجربة الجزائرية**, مجلة العلوم القانونية والادارية, كلية الحقوق, جامعة ابو بكر بلقايد, تلمسان, الجزائر, 2003, ص 56.

المطلب الثالث: مكانة التنمية البيئية المحلية في قوانين البلدية

أولا:حماية البيئة في قوانين البلدية

- قانون البلدية 24.67 المؤرخ في 1967 والذي يتحدث عن حماية البيئة.
- قانون البلدية 09.81 حيث وسع صلاحيات حماية البيئة ومكافحة التلوث وتحسين المحيط
- قانون البلدية 08.90 المؤرخ في 1981 وتلاه صدور أول قانون لحماية البيئة 03.83," ونص المشرع الجزائري في قانون البلدية على تعزيز دور البلدية في مجال حماية البيئة وذلك بعد ما حصل نوع من الوعي البيئي والقبول بمسائل البيئة في الجزائر"[2].
- قانون 11.10 الصادر في 2011 وقد جاء تبعا للتغيرات الحاصلة على مستوى البيئة وطنيا ودوليا لمسايرتها و متابعتها إقليميا حيث وسع المشرع الجزائري في صلاحيات البلدية في مجال حماية البيئة من حماية وتامين وسلامة وترقية للبيئة, جاء القانون رقم 10.03 الممضي في 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة, نص للقانون الجديد 10.11 بدفع البلدية نحو التكفل وتحسين المستوى المعيشي للمواطن وحفظ الصحة والنظافة العمومية, وكذا المياه الصالحة للشرب صرف المياه المستعملة معالجتها.جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها,مكافحة نواقل الأمراض, الحفاظ على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقبلة للجمهور وتهيئة المساحات الخضراء[3].

ثانيا: اختصاصات البلدية في القوانين ذات الصلة بحماية البيئة

بناء على قانون البلدية وقانون حماية البيئة أن للبلدية مهام رئيسية في حماية البيئة والمحافظة عليها من أشكال التلوث و التدهور البيئيين, من خلال النظافة وترقية الصحة العمومية والتهيئة العمرانية.

---

[1] . رمضان عبد المجيد, **دور الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة**, مذكرة لنيل شهادة الماجستير حقوق, جامعة ورقلة, 2011, ص 95.

[2] . وناس يحيى, **الادارة البيئية في الجزائر, مذكرة ماجيستير في القانون العام**, معهد الحقوق الادارية, جامعة السانيا , وهران, الجزائر, 1999, ص 110.

[3] . لخضر رياح, مصدر سابق, ص 125.

1. دور البلدية في تسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها: قانون رقم 19.01 الممضي في 12 ديسمبر 2001 يكتسي هذا الدور أهمية بالغة في ميدان حماية البيئة لأنه يهدف إلى إزالة مشكلة انتشار النفايات التي أصبحت من المصادر الأولى لتلوث البيئي, وللبلدية صلاحيات تضطلع بها بموجب هذا القانون منها: _ تقوم بوضع مخطط بلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها بحيث يشتمل هذا المخطط على جرد كميات النفايات و خصائصها, كما يتضمن جرد و تحديد مواقع المنشآت المتخصصة بمعالجة هذه النفايات المتواجدة على تراب البلدية, _تتحمل البلدية مسؤولية تسيير النفايات المنزلية وما في حكمها استنادا للمادة 32 من هذا القانون, ومن خلال ذلك فأنها ملزمة بتنظيم الخدمة العمومية الخاصة بجمع هذه النفايات المنزلية وما شابهها, وقد خول المشرع للبلدية حق _إسناد هذه المهام المرتبطة بجمع النفايات إلى أحد الأشخاص سواء كان خاضعا للقانون العام أم الخاص, وفقا لدفتر شروط نموذجي وهذا حسب مفهوم المادة 33 من قانون 01.19, تمنح الرخص للمنشآت الخاصة بمعالجة النفايات الهامدة الواقعة على تراب البلدية قبل البدء في العمل, تبادر بالقيام بكل إجراء من أجل إقامة وتهيئة وتسيير مواقع التفريغ المخصصة لاحتواء النفايات الهامدة طبقا للمادة 38 من القانون01.19.[1]

2. النظافة وحفظ الصحة: إن المحافظة على صحة الإنسان يكون من خلال المحيط السليم الخالي من التلوث بكل أشكاله ويكون ذلك من خلال الوقاية من الأمراض وانتشار الأوبئة وكل ما له مساس بالصحة العامة سواء تعلق الأمر بالإنسان أو الحيوان أو الأشياء (المساكن والطرقات العامة).

حيث نجد البلدية تلعب دورا هام في مجال حماية الصحة العامة لسكان الإقليم إلى جانب الهيئات الأخرى المكلفة بالصحة, حيث أشارت المادة 29 من قانون الصحة إلى تطبيق تدابير النقاوة و محاربة الأمراض ومكافحة تلوث المحيط وتطهير ظروف العمل و الوقاية العامة.

[1] . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, قانون 01.19, المؤرخ في 12 ديسمبر 2001.

كما نجد قانون البلدية 10.11خاصة المادة 123[1] منه, أولى اهتمام خاص بحفظ الصحة ونظافة المحيط وحث المجلس الشعبي البلدي بعدة صلاحيات نذكر منها

- التكفل بانجاز مراكز صحية وقاعات العلاج و صيانتها.
- صرف و معالجة المياه القذرة والنفايات المنزلية و الحضرية.
- المحافظة على نظافة الأغذية و الأماكن العمومية والمؤسسات التي تستقبل الجمهور.
- مكافحة كل أشكال التلوث (المائي, الجوي, البري).
- المحافظة على النظافة العمومية و تشجيع تأسيس جمعيات لحماية البيئة.
- مكافحة نواقل الأمراض المتنقلة.

وحسب المادة 109 و المادة 114 من قانون 11.10 فان إقامة أي مشروع استثمار أو تجهيز على إقليم البلدية أو اي مشروع يندمج في إطار البرامج القطاعية لتنمية تخضع إلى الرأي المسبق للمجلس الشعبي البلدي ولاسيما في مجال حماية الأراضي الفلاحية والتأثير في البيئة،أو يحتمل الإضرار بالبيئة و الصحة العمومية، كما أشارت المادة 110 إلى أن المجلس الشعبي البلدي يسهر على حماية الأراضي الفلاحية و المساحات الخضراء.

أما المادة 112 فإن البلدية تساهم في حماية التربة والموارد المائية وتسهر على الاستغلال الأكثر لهما.

إن الدستور الجزائري المعدل رقم 16-01 المؤرخ في جمادى الاولى عام 1437 الموافق ل 06مارس2016 المادة 68 والتي نصت على أن للمواطن الحق في بيئة سليمة وتعمل الدولة على الحفاظ على البيئة فلابد للإدارة المحلية أن تسعى لتجسيد القوانين البيئية في أرض الواقع.

المطلب الرابع: مكانة التنمية البيئية المحلية في قوانين الولاية

قانون الولاية رقم 69.38 لسنة 1969 حمل مؤشرات توحي ببداية اهتمام بقضايا حماية البيئة على الصعيد المحلي في استثمار الأراضي الخالية وحماية التربة واستصلاحها وتشجيع التجديد الفلاحي وتسهيل تهيئة المساحات الفلاحية والمبادر بمكافحة أخطار الفيضانات وتسهيل عملية

[1] . قانون البلدية 11.10,المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق ل 22 يونيو 2011.

التشجير وحماية الغابات, "فالمشرع كرس الأطر العامة لحماية البيئة بصفة عرضية لمناسبة تحديد اختصاصات الولاية"[1].

قانون الولاية 81.02 بقيت صلاحيات الولاية في مجال البيئة نفسها وصدور مراسيم في مجال البيئة منها المرسوم التنفيذي رقم 87.143 الذي يحدد قواعد تصنيف الحظائر الوطنية والمحميات الطبيعية ويضبط كيفيتها.

المرسوم التنفيذي 88.149 الذي يضبط التنظيم المطبق على المنشآت المصنفة ويحدد قائمتها, وتنص المادة الثالثة منه على ضرورة حصول منشأة واردة في القائمة على الترخيص أو التصريح من قبل الوزير المكلف بحماية البيئة والوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي حسب حجمها ومستوى التلوث.

أما القانون 83.03 هو من أعطى صلاحيات حماية البيئة للجماعات المحلية.

قانون الولاية 90.09 الصادر سنة 11 أفريل 1990 منح صلاحيات أوسع للولاية وهو ما أكدته المواد 69.68.66 تشمل أعمال التنمية وتهيئة إقليم الولاية وحماية البيئة وترقية فصائلها النوعية كما نص على اختصاصات للمجلس الشعبي الولائي منها:

- مشاركته في تحديد مخطط التهيئة العمرانية ومراقبة تنفيذه.
- تجسيد كل العمليات التي ترمي الى حماية وتوسيع الأراضي الفلاحية .
- تشجيع تدابير الوقاية من الكوارث و الآفات الطبيعية, ويتخذ كافة الإجراءات ضد أخطار الفيضانات و الجفاف.
- التشجيع على تنمية الأملاك الغابية كالتشجير و حماية التربة .
- مكافحة الأوبئة في مجال الصحة الحيوانية.
- يسهر على تطبيق الوقاية الصحية.

[1] . عبد الحق خنتاسو , **مجال تدخل الهيئات اللامركزية في حماية البيئة في الجزاير**, مذكرة لنيل شهادة الماجستير حقوق, جامعة ورقلة , 2011, ص43.

قانون 12.07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 حيث تجسد مجال حماية البيئة في: المادة 77 يمارس المجلس الشعبي الولائي اختصاصات في إطار الصلاحيات المخولة للولاية بموجب قوانين وتنظيمات في مجال حماية البيئة.

كما أشارت المادة 84 الى دوره في مجال حماية وتوسيع الأراضي الفلاحية.

والمادة 85 في مبادرته بالاتصال على المصالح المعنية بكل الأعمال الموجهة الى تنمية وحماية الأملاك الغابية.

قانون 03.10 حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة وقد اسند للولاية بعض الصلاحيات المتعلقة بالمحافظة على البيئة ومكوناتها الطبيعية والصناعية .

تسليم الوالي لرخص إنشاء المنشآت المصنفة وذلك تبعا لأهميتها وحسب الأضرار التي تنجر عنها, وله صلاحيات رفض إعطاء الرخس لما يكون ضرر للبيئة.

وللولاية صلاحيات في القوانين المتصلة بحماية البيئة:

أولا: دور الولاية في حماية البيئة الطبيعية

- المحافظة على موارد المياه .
- حماية الهواء من التلوث.
- حماية التربة والتنوع البيولوجي.

ثانيا: دور الولاية في حماية البيئة الحضرية

- في مجال التهيئة العمرانية (ضبط نشاط التهيئة العمرانية في الولاية).
- الحفاظ على الصحة العمومية.
- الوقاية من الكوارث الطبيعية.
- حماية التراث.

المبحث الثاني: الوسائل والإجراءات الميدانية العملية لإرساء التنمية البيئية

إن تنمية البيئة على المستوي المحلي يتطلب حماية لمكوناتها وعناصرها لهذا خوَّل المشروع للإدارة المحلية جملة من الوسائل و الاجراءات لتطبيقها على المستوى المحلي.

المطلب الأول: المبادئ العامة والتدخلية للوقاية من الأخطار البيئية المعاصرة

تعد قضية البيئة وحمايتها والمحافظة عليها من مختلف أنواع التلوث واحدة من أهم القضايا الملحة في الجزائر في الوقت الراهن, وأصبحت بعدا رئيسيا من أبعاد التحديات حول أضرار البيئة على مستقبل الأجيال القادمة واتجهت القوانين والنصوص إلى اعتماد أسلوبين لحماية البيئة, الأول يقوم على اتّقاء وقوع التلوث و الثاني إصلاح الأضرار البيئية[1].

لهذا حدد المشرع الجزائري القانون 10.03 في المادة الثانية أن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة تهدف على الخصوص الى الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة لضمان الحفاظ على مكوناتها, مع إصلاح الأوساط المتضررة وترقية الاستعمال الايكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة واستعمال التكنولوجيا الأكثر نقاء وتدعيم الإعلام والتحسيس ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة وتوضح المبادئ العامة التي تقوم عليها حماية البيئة حيث يمكن تصنيفها إلى صنفين:

أولا: مبادئ ذات طابع وقائي

وهي تهدف إلى اتّخاذ كل السبل والإجراءات التي تؤدي إلى تنمية البيئة وتطويرها.

وقد حدد القانون 10.03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المبادئ الاساسية لحماية البيئة

أ- مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي: وهو تجنب كل نشاط يلحق ضررا معتبر بالتنوع البيولوجي وبالتالي المحافظة على صحة الإنسان, فالتنوع البيولوجي له فوائد هامة في العلوم البيولوجية والصحية والصيدلانية لهذا كان الاهتمام الدولي لهذا التنوع" وأصدرت

[1] . مصطفى جديد, **دور الجماعات المحلية في حماية البيئة بين النظم القانونية والممارسة الفعلية حسب التشريع الجزائري**, دراسة حالة بلدية بوقطب, البيض, مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون حماية البيئة, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة دكتور مولاي الطاهر , سعيدة, 2015.2016, ص24.

بشأنه هيئة الأمم المتحدة اتفاقية خاصة سنة 1992, واتخذت سنة 2010 سنة دولية للتنوع البيولوجي وأصدر المشرع الجزائري قانون رقم 02.11 في 17 فيفري 2011 يتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة و استكمالا لنصوص القانونية السابقة لحماية التنوع البيولوجي في الجزائر والمحافظة على هذه الثروة كإجراء وقائي قبل حدوث الضرر"[1].

ب- مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية: تجنب الحاق الضرر بالموارد الطبيعية كالماء والهواء وباطن الارض التي تعتبر جزء من مسار التربية ويجب الا تاخذ بصفة منعزلة في تحقيق تنمية مستدامة, كما أنه يجب المحافظة عليها وعدم تلويثها مهما كانت الدواعي كمبرر التصنيع أو التنقيب فيجب استغلالها في سياق التنمية المستدامة بما يحقق حماية هذه الموارد الطبيعية وحق الأجيال القادمة فيها.

ت- مبدأ الإدماج: وفيه يتم دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية وتطبيقها[2], حتى نصل إلى توافق بين الاقتصاد والبيئة وبهذا أصبحت المعايير البيئية تأخذ بالحسبان في كل النشاطات, وأيضا الخطط القطاعية تتبنى البعد البيئي لتنمية و أسس احترام البيئة وحمايتها والحفاظ عليها في إطار التنمية المستدامة.

ث- مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر: تلزم كل شخص يمكن يلحق نشاطه ضررا كبيرا بالبيئة, مراعاة مصالح الغير باستعمال أحسن التقنيات المتوفرة وبتكلفة اقتصادية مقبولة تجنبا لإلحاق الضرر بالبيئة[3].

ج- مبدأ الحيطة: الذي يجب بمقتضاه ألا يكون عدم توفر التقنيات سببا في تأخر التدابير الفعلية للوقاية من خطر الأضرار الجسمية المضرة بالبيئة بتكلفة اقتصادية مقبولة, بمعنى

[1] . مصطفى جديد, مرجع سابق,ص 25.

[2] مادة 03 من قانون 10.03 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة.

[3] . المادة 03 من قانون 10.03 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة.

ضرورة توخي الحذر من التهديدات البيئية المتوقعة أو المحتملة مثل الكوارث , وتطبيق هذا المبدأ لتقتضي المعرفة الكاملة بالخطر لكن يستلزم على السلطات أخذ الحيطة قبل وقوع الضرر.

ح- مبدأ الإعلام والمشاركة: وفقا لقانون حماية البيئة الجزائري من حق كل فرد أن يكون على علم بحالة البيئة و المشاركة في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة, وعليه يبرز حق المواطنين والمجتمع المدني بالحصول على معلومات تتعلق بحالة البيئة والتدابير والإجراءات الموجهة لضمان حماية البيئة وتنظيمها, لذا يجب على خلايا الاتصال المعتمدة لدى الهيئات العامة للبيئة المركزية والمحلية أن تقوم بإيصال المعلومات للمواطنين من أجل تكوين اتجاهات ايجابية نحو البيئة وتنمية الوعي البيئي وتجسيد أسس التربية البيئية.

ثانيا: المبادئ التدخلية لحماية البيئة

أ- مبدأ الاستبدال: يعني استبدال نشاط ضار بالبيئة بآخر يكون أقل خطرا ولو كانت تكلفة هذا النشاط الجديد مرتفعة مادامت مناسبة لقيم البيئية موضوع الحماية كما يندرج هذا المبدأ ضمن المبادئ الوقائية مادام النشاط المستبدل لم يلحق ضررا بالبيئة.

ب- مبدأ الملوث الدافع: حسب المادة 03 كل شخص يسبب نشاطه في إلحاق ضرر بالبيئة يلزم تحمل نفقات كل التدابير الوقاية من التلوث والتقليص منه وإصلاح البيئة ويشمل حسب المشرع الجزائري فرض رسوم وضرائب إضافية على القائمين بنشاط ملوثة وتحميل الملوثين تكاليف التدابير الوقائية, بالاضافة الى رسوم تلعب محفزات الاقتصادية دورا مهما في تشجيع الافراد على حماية البيئة.و اداريا يمكن للادارة تحقيق الملوث الدافع عن طريق الامتناع عن منح الرخص لممارسة النشاط أو سحبها بل أكثر من ذلك يمكن المتابعة الجزائية[1].

[1]- نسيمة عقون,مرجع سابق,ص 28.

المطلب الثاني: الوسائل القانونية والادوات الحديثة التي يمكن للإدارة المحلية استعمالها لحماية البيئة

أولا: الوسائل القانونية التي يمكن للإدارة المحلية استعمالها لحماية البيئة

هناك العديد من الوسائل القانونية التي يمكن للإدارة المحلية استعمالها من أجل مواجهة المخاطر التي تحدق بالبيئة وتعمل على الحفاظ عليها, ومن هذه الوسائل نذكر:

الحظر: يلجأ المشرع لحمايته للبيئة إلى حظر أو منع القيام ببعض التصرفات التي يقدر خطورتها وضررها على البيئة أو بفرض ضرورة اتخاذ بعض الإجراءات بالنظر إلى أهميتها وهناك.[1]

أ- حضر مطلق: يتمثل بمنع الإتيان بأفعال معينة لما لها من آثار ضارة بالبيئة منعا تاما لا استثناء فيه ولا ترخيص[2].

ب- الحظر النسبي: ويظهر الحظر النسبي في منع القيام بأعمال معينة يمكن أن تصيب البيئة أو أحد عناصرها بالضرر إلا بعد الحصول على إذن أو إجازة من قبل السلطات الإدارية المختصة.

الأمر أو الإلزام: غالبا ما يستخدم هذا الجزء في سبيل إصلاح الأضرار التي تلحق بالبيئة من أجل إزالة الأضرار و إرجاع الحال إلى ما كان علية.

الترخيص: هو الاذن الصادر من الجهة الادارية المختصة وهذا بعد دراسة الملف التقني والفني وتوافر الشروط القانونية واتمام دراسة التأثير على البيئة ومهما كانت الجهة قد يصدر من الجهة المحلية كاختصاص أصيل, وقد يصدر من الجهة المركزية بعد أخذ الرأي الاستشاري للجهة المحلية المختصة[3].

---

[1]. محمد الموسخ, **دور الجماعات المحلية في حماية البيئة**, الملتقى الدولي الخامس حول دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية, المنعقد يومي 04.03 ماي 2009 من طرف مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع, كلية الحقوق والعلوم السياسية,جامعة محمد خيضر ,بسكرة مع جمعية هانص سيدال, ص143

[2]. عبد الغاني حسونة , مرجع سابق, ص70.

[3]- لويزة شناق, مرجع سابق, ص 81

الإبلاغ: يسمح القانون للأفراد بالقيام ببعض الأعمال الأقل خطر و تلويثا للبيئة دون شرط الترخيص و لكن مع شرط الإبلاغ على أي شك أو عمل سواء قبل أو بعد مرور مدة من الأشغال ويكون هذا بالنسبة للمؤسسات غير المصنفة, وعليه فالإبلاغ قد يكون سابق وقد يكون لاحقا عن ممارسة النشاط[1].

الترغيب ومنح المزايا: و يكون ذلك عن طريق إعطاء الأولوية في منح مشاريع أو امتيازات مادية أو معنوية أو تقليل و تخفيف الضرائب لكل من يقوم بمشاريع تحافظ على البيئة ويعمل على حمايتها ومن أمثلة ذلك القيام بإعادة استرجاع النفايات و استعمالها أو وضع مصفاة للتقليل من التلوث ...

وتجدر الإشارة إلى أن الإدارة زودت بسلطة الجزاء الإداري من أجل الحفاظ على البيئة ويأخذ هذا الجزاء صور متعددة منها:

- الإنذار أو التنبيه.
- تأديب الموظفين المسؤولين مباشرة.
- إزالة الأضرار وأثار التلوث.
- الغلق سواء كان مؤقت أو نهائيا عن طريق إلغاء الترخيص.

ثانيا: الأدوات الحديثة لحماية البيئة من طرف الجماعات المحلية

✓ لقد حاول المشرع الجديد الاعتماد على آليات حديثة لحماية البيئة يكون من خلال للجماعات المحلية دور جوهري و أساسي في هذا المجال وهذا من خلال:

- التخطيط البيئي المحلي.
- التخطيط الجهوي.
- الطابع التشاوري الاتفاقي للجماعات المحلية.

[1] – محمد الموسخ,مرجع سابق, ص 56

1. التخطيط البيئي المحلي كأسلوب حديث لحماية البيئة:

تعتبر وثائق التهيئة والتعمير أولى أدوات التخطيط البيئي غير أنها أثبتت قصورها نتيجة للسياسات العامة وعدم تحقيق الأهداف المرجوة منه.

ولهذا السبب أعيد التفكير في نمط جديد للتسيير وإعداد التخطيط المحلي في مجال حماية البيئة بشكل يستوعب كل الاهتمامات المحلية المتمايزة من جهة و الاهتمامات الجهوية المتجانسة بالنسبة للأقاليم المناخية ولها نفس العوامل الطبيعية كالسهوب و الصحراء والساحل ...الخ

ولهذا ظهر نوعان من التخطيط المحلي هما:

أ- الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة.

ب- المخطط البلدي لحماية البيئة(أجندة 21).

2. الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة:

اعتمد ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001.2004 ومن أهداف توضيح وتحديد الأعمال التي يجب أن تقوم بها السلطات البلدية من أجل الحفاظ على بيئة ذات نوعية جيدة.

واشتمل الميثاق على ثلاثة أجزاء هي[1]:

أ- الإعلان العام للنوايا والالتزام الأخلاقي للمنتخبين

✓ تضمن هذا الإعلان جملة من المبادئ الأخلاقية التي يجب على المنتخب المحلي ومنها:

- الوعي بالمسؤولية الجماعية لحماية البيئة.
- ضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
- إشراك جميع الفاعلين من إدارات و جمعيات في الحفاظ على البيئة.
- الالتزام بعدم نقل المشاكل البيئية الحالية للاجيال القادمة.

[1] . محمد الموسخ, مرجع سابق, ص153.

كما شمل الاعلان الالتزام بتنفيذ برنامج للاعلام والتربية حول حماية البيئة والتنمية المستدامة لصالح المنتخبين المحليين, وأعوان الادارات المحلية وعموم المواطنين و اشراك المجتمع المدني في تسيير البيئة.

ب- المخطط المحلي للعمل البيئي

يعتمد هذا ليس على جانب التدخل بل على التنبؤ و التصور في العمل المحلي البيئي والذي نص عليه الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة.

ويهدف هذا المخطط الى:

تحسين الوضع البيئي وضمان تنمية مستدامة للبلدية.

اثراء أسلوب التسيير المحلي البيئي من خلال المشاركة و المشاورة مع الشركاء الفاعلين و المجتمع المدني.

تبني الجماعات المحلية المتجانسة طبيعيا برنامجا مشتركا من خلال آليات للتعاون.

ضمان التسيير المستديم للموارد الطبيعية والبيولوجية.

تهيئة المناطق الصناعية ومناطق التوسع السياحي و المناطق المحمية والمواقع الأثرية و الثقافية والتاريخية وتسييرها ...الخ

ت- المؤشرات الخاصة بتقييم البيئة

وتتضمن قيام البلديات بعمليات جرد و احصاء لجملة من البيانات البيئة وتقييمها خلال الفترة الممتدة من 20042001 وتخصيص عائدات مالية لكل برنامج مقترح للتدخل على المستوى المحلي.

المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه الإدارة المحلية في حماية البيئة وتنميتها

مشكلة انجراف التربة: تحمل مياه الأمطار كميات معتبرة من التربة وتجرفها إلى الوديان فينتج عنها سد الطرقات, وترسبها في السدود, ولمحاربة هذا المشكل اتخذت إجراءات أهمها وضع الحواجز والمدرجات وغرس الأشجار في المناطق الجبلية.

مشكلة التصحر: زحف الرمال نحو المناطق الشمالية مما يتسبب في نقص خصوبة التربة وكذلك استنزاف الموارد المائية وقطع الأشجار والتوسع العمراني ساهم في نقص الخواص الكيميائية للتربة وتدهور إنتاجها.

مشكلة المياه: تواجه الجزائر مشكل ندرة المياه الناتجة عن قلة الأمطار بسبب تذبذب المناخ, الأمر الذي جعل الجماعات المحلية تلجأ الى حفر الآبار الغنية بالمياه ونقله في أنابيب.

مشكلة التلوث: يعتبر من المشاكل المعاصرة والناتج عن التطور الهائل في الميدان الصناعي واتساع النشاطات في مختلف المجالات, واستعمالات الوقود المتعددة إضافة إلى دخان المصانع الذي نتج عنه تلوث الهواء والمصبات الكثيرة التي تؤدي الى تلوث المياه.

مشكلة مياه الصرف الصحي: تعاني الكثير من البلديات من مشكلة توجيه قنوات الصرف الصحي فأحيانا توجه نحو وديان تمر ببلديات أخرى تولد لها مشكلة التلوث مما يجعلها تطالب البلدية المعنية بتغيير المصب الى جهة أخرى أو توجهها الى أراضي زراعية تتسبب في تلوث التربة وهو ما يخلق مشكلة بيئية يرفضها الفلاحون و مواطنون تلك التجمعات السكنية.

مشاكل إدارية: تعيش معظم الولايات نوع من التسيير الفوضوي الذي يشكل خطرا على النظافة والصحة العمومية لغياب قواعد صحية تضمن الوقاية من انعكاسات كعدم اختيار أماكن مخصصة لرمي النفايات, البناء الفوضوي في أماكن غير مخصصة للبناء موجودة قرب الأودية أو في أماكن ترابية تعاني انزلاقات وهو ما ينجم عنه أضرار بيئية تعود على سكان هذه الأحياء.

مشاكل صناعية: تتنوع حسب نوع البلدية والإقليم فنجد النفايات تختلف حسب نوع الصناعة فهناك الصلبة والنصف صلبة والسائلة والنفايات الكيمائية.

المطلب الرابع: الإجراءات الوقائية والحلول المقترحة لحماية البيئة

أولا: الإجراءات الوقائية للمحافظة على سلامة الماء

- تحسين طرق معالجة مصادر المياه, ومعالجة مياه المجاري لسد الحاجيات للأفراد.
- إنشاء سدود لتخزين مياه الأمطار خاصة مع نقص كميات التساقط.
- إصلاحات شبكات المياه للحد من تبذير الماء أو إنجاز شبكات جديدة.

- وضع سياسة محلية لإدارة المياه العذبة وترشيد استهلاكها.

ثانيا: الإجراءات الوقائية للمحافظة على سلامة الهواء

هناك عدة اجراءات و تدابير يمكن اتباعها حتى نتخلص من التلوث الهوائي منها على سبيل المثال التخطيط العلمي السليم عند إنشاء أية صناعة بحيث يراعي المناخ و التضاريس و تحديد المقاييس الخاصة بالتركيزات القصوى للموارد الملوثة التي تسمح بوجودها في الهواء و انشاء نقاط لمراجعة قياس جودة الهواء ومناطق مختلفة من كل مدينة مع مراعاة أنماط النمو في هذه المدن وكمية المواد الملوثة,[1] ويجب الاهتمام بزراعة الاشجار والمساحات الخضراء في الأحياء السكنية وحول المدن والمناطق الصناعية.

ثالثا: الإجراءات الوقائية للمحافظة على سلامة التربة:

- الاستعمال العقلاني للاسمدة في المجال الزراعي .
- التخلص من المخلفات كالمواد البلاستكية والاطارات المطاطية.
- المحافظة على الاراضي الزراعية الخصبة.
- تجنب توجيه قنوات الصرف الصحي نحو الاراضي الزراعية لانها أحد ملوثات التربة.
- معالجة بقايا ونفايات المستشفيات والمخابر الصيدلانية وتجنب رميها عشوائيا.

[1]. لويزة شناق,مرجع سابق, ص64.63.

خلاصة

في ختام هذا الفصل نلاحظ بشكل واضح الدور المهم والجوهري الذي تقوم به الإدارة المحلية وبكل الوسائل القانونية والإجراءات الإدارية في حماية البيئة وبالتالي تنميتها باعتبارها تدخل في صميم اختصاصاتها في قوانين البلدية والولاية خصوصا في مجال البناء والتعمير والمياه والتطهير وتسيير النفايات و إزالتها, ورغم ذلك فهناك تحديات تواجهها كمشكلات بيئية كالتلوث بكل أنواعه والتصحر واكتظاظ الأحياء السكنية و ظهور أحياء فوضوية جعلها تبحث دائما عن اجراءات عملية لتطبيق قوانين على أرض الواقع.

الفصل الثالث

دراسة ميدانية لبلدية المسيلة.

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصلين السابقين الى وسائل الادارة المحلية في تنمية البيئة وكذا الطرق والاجراءات العملية لإرساء أسس تنمية بيئية تعتمد على الاستغلال الامثل لثروات البيئة المحلية وتجنب العوامل الملوثة والضارة في ظل الترسانة القانونية التي تعتمدها الادارة المحلية عليها في تجسيدها على أرض الواقع للوصول الى بيئة سليمة ونظيفة, وسنحاول من خلال هذا الفصل اسقاط الجانب النظري للدراسة على البلدية للوقوف على أهم الحقائق الميدانية لدور الإدارة المحلية في التنمية البيئية وبالتحديد بلدية المسيلة, وفي الأخير سنحاول استخلاص أهم النتائج التي سنتوصل اليها من خلال هذه الدراسة حيث يتم تناولها من خلال هذين المبحثين:

المبحث الأول: نبذة عن التطور التاريخي لبلدية المسيلة وهيكلها التنظيمي.

المبحث الثاني: مناقشة منهجية الدراسة الميدانية.

المبحث الأول: نبذة عن التطور التاريخي لبلدية المسيلة وهيكلها التنظيمي

تناولنا في هذا المبحث نشأة بلدية المسيلة وابراز أهميتها الاستراتيجية وهيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: نبذة عن التطور التاريخي لبلدية المسيلة

مرّت على مدينة المسيلة عدة حقب تاريخية ونذكر منها:

الحقبة الرومانية: حيث أنشأت النواة الأولى بالقرب من منطقة بشيلقا الذي يبعد حاليا حوالي03كلم من مقر البلدية وسميت المدينة بزابي جوستنيات (يعني مدينة مصب المياه أو سيل المياه) لكن المدينة لم تعرف معمارا كبيرا لكونها مدينة ذات طابع فلاحي نظرا لخصوبة أراضيها وأقام الرومان سندا ونظاما لتوزيع المياه وقد دمرت هذه المدينة سنة 740 هجري.

الفترة الفاطمية: أعاد الفاطميون بناء المدينة في 935م على مسافة 03كلم من الموقع الأثري بجوسنتيانا.

الفترة الحمادية: عندما انفرد جعفر بن حماد بحكم ذاتي سنة 1015م عن العاصمة الحمادية (قلعة بني حماد) قام بانشاء النواة الاولى للمدينة الحالية والمسمات حاليا بحي الجعافرة في الضفة الشرقية كواد القصب فظهرت أحياء رأس الحارة، خربة اليس، الشتاوة، كان يتوسط هذه الأحياء مركز تجاري يومي يدعى الشماس(موقع مسجد بلال حاليا), حيث تميز النسيج العمراني بالبساطة واحترم الملكيات وكما عرف المجال الحضاري بنشأة الحارة.

الفترة المرابطية: عرفت مدينة المسيلة توسعا معماريا كبيرا في هذه الفترة بوجود مركزا علميا ومركز عبور تجاري الى أن دمرت من طرف الهلاليين في 1350م.

فترة ما قبل الأتراك: أي الفترة الممتدة بين1350م و1500م عرفت هذة الحقبة بقدوم سيدي محمد بن عبد الله المغربي من مدينة وجدة حيث استقر بالمدينة وشرع في إعادة بناء المدينة وسميت بمدينة سيدي بوجملين.

فترة الاتراك: دخلها العثمانيون سنة 1500م خلال هذه الحقبة اقيم حي الكراغلة والذي يعتر امتداد لكل من حي الشتاوة ورأس الحارة والجعافرة.

مرحلة الاستعمار الفرنسي: دخل الاستعمار الفرنسي المدينة سنة 1840م حيث تميزت هذة المرحلة الممتدة بين 1840م و 1940م بظهور بعض المنشآت نذكر منها ثكنة عسرية على الضفة الغربية لواد القصب وهي الظهرة الاستعماري ومقر إقامة الحكم والكنيسة وقسم الشرطة والبريد والمحكمة.

كما أنشأت حي العرقوب الذي أقام فيه اليهود وبعض المعمرين وحي الكوش للتجار وبعض الأعيان.

فترة ما بعد الاستقلال: عرفت المدينة تغيرات جوهرية حيث في الفترة الأولى 1960-1974م تم انشاء حي 300 مسكنا و500 مسكنا على اثر الزلزال الذي ظرب المدينة في سنة 1965م ثم انشأت التجزئة (حي الشواف) الذي صممه المهندس رولان Roland

أما فترة 1974م-1987م فأهم ما ميز هذه المرحلة هو ترقية المسيلة من مقر دائرة الى ولاية.

وفي سنة 1977م تم إعداد أول مخطط توجيهي, وفي سنة 1992م تم اعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وتبعته عدة دراسات أخرى[1].

تعتبر بلدية المسيلة ذات تاريخ عريق فهي مدينة قديمة النشأة حيث يعرفها ابن حوقل من خلال صور الأرض الصادر في بيروت في الصفحة 85 على أنها مدينة محدثة, استحدثها علي ابن الاندلسي أحد خدام آل عبيد الله وعبيدهم, وعليها صور حصين من طوب ولها واد يقال له واد السهر, فيه ماء عظيم منبسط على وجه الأرض, وليس بالعميق ولهم كروم وأجنة كثيرة تزيد على كفايتهم وحاجاتهم.

كما يعرفها الادريسي على أنها مدينة عامرة في بسيط من الأرض, ولها مزارع ممتدة أكثر مما يحتاج إليها أهلها وهي على نهر فيه ماء كثير منبسط على وجه الأرض وليس بالعميق وهو عذب. ان تعريف الادريسي لبلدية المسيلة يؤكده الشيخ مبارك الميلي نقلا عن عبد الله الكري بأن

[1] . مديرية التعمير والبناء لولاية المسيلة, **مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والعمران لبلدية المسيلة**, (المنجز من طرف مركز الدراسات والانجاز العمراني بسطيف, المديرية الجهوية, المسيلة, سنة 2008, ص 02.

مدينة المسيلة مدينة جليلة في بساط من الأرض عليها سوران ولها أسواق وحمامات وحولها بساتين كثيرة ويوجد عندهم القطن ويقبلها موضع يعرف بالقباب فيه قباب من البنيان[1].

أما بلدية المسيلة الحديثة نجدها تتميز بموقع جغرافي واداري.

أ- الموقع الجغرافي:

تقع بلدية المسيلة في الجهة الشمالية الغربية لحوض شط الحضنة، حيث يحدها من الناحية الشمالية جبال الحضنة، ومن الناحية الجنوبية شط الحضنة، وهي نقطة تقاطع من الطريق الوطني رقم40،والطريق الوطني رقم45, والمجرى المائي (واد القصب) من أهم الاسباب التي جعلت مدينة المسيلة تنشأ وتتطور عبر مراحل مختلفة من الزمن.

تقدر مساحة المسيلة ب 252كم٢, يشغله حوالي 156647نسمة حسب تعداد سنة 2008 أي بمعدل620نسمة / كم٢.

ب- الموقع الاداري:

تقع بلدية المسيلة في أقصى الحدود الشمالية لولاية المسيلة, حيث يحدها:

- **من الشمال:** ولاية البرج (بلدية العش)، **من الجنوب:** بلدية ولاد ماضي.
- **من الشرق:** بلدية المطارفة + السوامع،**من الغرب:** بلدية ولاد منصور.

[1]. يوسف خوني, **دورالقيادة في التنمية المحلية من خلال مجالس المنتخبة**, المجلس البلدي لبلدية المسيلة خلال الفترة 2012/2007,مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية, تخصص ادارة الجماعات المحلية, كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية, جامعة الجزائر 03, 2015/2014,ص135.

المطلب الثاني: تحليل الهيكل التنظيمي لبلدية المسيلة

أولا: الأمانة العامة

تتكون من 02 مصلحتين.[1]

أ- مصلحة المصالح المشتركة وتسيير شؤون رئاسة المجلس:

تتكون من 03 مكاتب:

- مكتب تسيير شؤون المجلس- مكتب المصالح المشاركة.
- مكتب تسيير الأرشيف والاعلام واللوازم المكتبية.

وهي مصلحة استحدثت في اطار الهيكل التنظيمي للبلدية المصادق عليه بالمداولة رقم 46 المؤرخة في 27 جوان 2009م.

- استدعاء أعضاء المجلس الشعبي البلدي.
- تحرير محاضر جلسات المجلس الشعبي البلدي.
- تدوين المداولات وتسجيل القرارات والمقررات.
- يتولى المهام الادارية الخاصة برئيس المجلس الشعبي البلدي.
- الاستقبال والرد على عرائض وشكاوي المواطنين.
- تسجيل البريد الصادر والوارد
- تسجيل البريدي. وتوزيع البريد عبر المصالح.
- الهاتف الامر بمهمة.

ب- مصلحة المنازعات والشؤون القانونية

- متابعة القضايا والمنازعات أمام المحاكم والمجلس القضائي.
- متابعة جميع القضايا المتنازع فيها.

[1]- ربيعة وضاح, مرجع سابق, ص 70

ثانيا: مديرية الادارة والمالية

أ- مصلحة الميزانية والعمليات المالية:

- إعداد الميزانية الأولية والميزانية الاضافية، الحساب الإداري،الإحصائيات المالية، متابعة مختلف الايرادات والنفقات وأجور العمال وتحرير الفاتورات
- التأشيرة المالية لسند الطلب والتأكد من القروض المالية.
- كل أعمال المحاسبة بالتسيير و ترتيب سجل الجرد.

ب- مصلحة ممتلكات البلدية:

- متابعة حالة أملاك البلدية من(عقود الايجار, الاسواق, المذابح ...).
- تحصيل رسوم (الماء,الايجارات,الحفلات,الأشغال والترميم).

ت- مصلحة تسيير الموظفين:

- تتبع مختلف ملفات ووضعيات المستخدمين الاداريين والتقنيين.
- إحصاء الاحتياجات من المستخدمين ووضع جدول فئات العمال.
- متابعة مختلف الترقيات(الدرجة,الرتبة) لكل الفئات العمال والموظفين.
- التكوين والتأهيل للمستخدمين بالبلدية و الاعلان عن المسابقات، واعداد ملفات التقاعد و متابعتها وكذا استخراج شهادات التوظيف.
- يقوم باعداد المخطط السنوي لتسيير الموارد البشرية الذي يبين الوضعية العامة للتوظيف بالبلدية.

ثالثا: مديرية التنظيم والشؤون الاجتماعية

أ- مصلحة التنظيم والشؤون العامة:

- ترتيب سجلات المواليد, الزواج, الوفيات.
- إحصاء الحالة المدنية و تسليم وثائقها والحفاظ على السجلات
- ترتيب البطاقات والقوائم الانتخابية و الخدمة الوطنية، وما يتعلق بالحج

ب- مصلحة الشؤون الاجتماعية:

- ملف الشبكة الاجتماعية والحماية الاجتماعية و الاعانات الاجتماعية
- إحصاء الفئات الاجتماعية المحرومة والمعوزة وتنظيم التكفل بها في اطار السياسة العمومية الوطنية في مجال التضامن والحماية الاجتماعية.
- تنظيم تظاهرات رياضية.

رابعا: مديرية الصيانة العامة والوسائل والبيئة

أ- مصلحة الصيانة العامة:

- الإنارة العمومية.
- صيانة اشارات المرور الضوئية.
- صيانة الطرق والارصفة وتركيب لافتات والاعلام الوطنية.
- تركيب اشارات المرور وتنظيم مقرات البلدية والمدارس بصفة دائمة وصيانة المساجد والمقابر.

ب- مصلحة الوسائل العامة:

- تصليح تشحيم وتبديل الزيوت وتصليح العجلات والكهرباء الخاص بعتاد البلدية.
- الإشراف على عمليات قتل الحيونات المتشردة وحرق ودفن جثثها وغسل الطرق وتطهيرها.
- تنشيط وتوعية ومراقبة فرق التنظيف وعملية رفع القاذورات عبر الأحياء والتجمعات السكانية.

ت- مصلحة البيئة والصحة:

- تلقي شكاوي المواطنين في مجال التعمير والبناء.

ث- مصلحة النظافة والمساحات الخضراء:

- جمع النفايات وتنظيف الشوارع والاعتناء بالمساحات الخضراء كتقليم الأشجار والسقي.

خامسا: مديرية الصفقات والمتابعة والتعمير

أ- مصلحة الصفقات:

- إحصاء مشاريع البلدية والتنسيق بين المصالح التقنية والبلدية.
- إنجاز بطاقات تقنية للمشاريع المقترحة والاعلان عن المشاريع .
- تقديم تقارير دورية على الوضعية العامة للمشاريع ومتابعة سيرورتها.

ب- مصلحة المتابعة:

- متابعة مشاريع التهيئة العمرانية والبناء و الري والاشغال العمومية
- إعداد الكشوف الادارية والمصادقة عليها.

ت- مصلحة التعمير:

- السهر على احترام قواعد التهيئة والتعمير، واعداد وتسليم الوثائق الخاصة
- إعداد ملفات تسوية الملكية، وترتيب الممتلكات العقارية ودراسات الهندسة

المبحث الثاني: عرض و اجراءات و مناقشة منهجية الدراسة الميدانية

المطلب الأول: عرض و إجراءات منهجية الدراسة

أولا: الدراسة الاستطلاعية

تعد الدراسة الاستطلاعية الأولية اللبنة الأساسية التي عن طريقها تتحدد خارطة البحث, والتي بدورها تساعد البحث في إجراء مسحة الأولي بغية الإلمام بجوانب الدراسة الميدانية ومن جملة العناصر التي تم التقيد بها أثناء الدراسة الاستطلاعية [1]

- التعرف على المكان ومدى إمكانية إجراء هذه الدراسة.
- التعرف على كل ما يمكنه عرقلة العمل ومختلف الصعوبات المحتمل مواجهتها.
- تحديد العينة ومعرفة الأجواء المحيطة بها ومختلف ظروفها.

[1] . فوزية شرقي, **اشكالية وتثمين الموارد البشرية على مستوى الادارة المحلية الجزائرية**, دراسة حالة الادارة العامة لمقر ولاية المسيلة: 2014/2008, رسالة دكتوراه غير منشورة, جامعة الجزائر 03, كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية, 2017/2015, ص04.

- التقرب من أفراد العينة.
- تقسيم المستوى المعرفي لأفراد العينة وفي الأخير خلصنا الى ضبط إشكالية وفرضيات البحث وكذلك تحديد الأدوات الخاصة بالدراسة.

- تصميم استبيان لقياس مؤشري إمكانيات ووسائل بلدية المسيلة البيئية وكذا التشريعات القانونية ومدى تجسيدها.
- وقد تم إجراء الدراسة الاستطلاعية على مدى شهرين.
- أما عينة الدراسة الاستطلاعية فقد تم توزيع 30استمارة وتم استرجاع نفس العدد.
- تم توزيع الاستمارات في الأسبوع الأول من شهر ماي.

ثانيا: منهجية أدوات الدراسة:

1 . منهج دراسة الحالة:

تم اعتماد وإتباع منهج دراسة الحالة الذي سيكون مناسبا لتحليل موضوع الدراسة, من خلال الاستفادة من أدوات هذا المنهج في تطبيق الدراسة النظرية على عينة من الموظفين العموميين المحليين على مستوى مقر بلدية المسيلة.

2 . النهج الوصفي التحليلي: وهو" طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها لدراسات الدقيقة ".

وقد تم استخدام هذا المنهج لأن موضوعنا يحتاج الى الوصف والتحليل والكشف عن دور الإدارة المحلية في التنمية البيئية, وظلك من أجل الوصول إلى استنتاجات تسهم في فهم الواقع وتقديم حلول لتجاوز إشكاليات التنمية البيئية في الإدارة المحلية.

3 . التحليل الإحصائي: يستخدم في تحليل النتائج الرقمية المتوصل اليها ميدانيا في تحليل نتائج الاستقصاء المتعلقة بالمتغيرات المستهدفة[1].

[1] . فوزية شرقي, مرجع سابق, ص 14.

ثالثا التعريف بأدوات الدراسة الميدانية:

1. **الملاحظة بالمشاركة:** وتساعد الباحث في تكوين تصور حول الواقع وظروف العمل المحيطة بالموظفين ومدى تجاوبهم مع أسئلة الاستمارة حيث أثارت فيهم الأسئلة عدة مشاعر كالاستحسان والاستياء أحيانا, أو التحفظ أحيانا أخرى.
2. **الاستبيان:** هو تلك المجموعة من الأسئلة التي يحضرها الباحث ويعدها إعدادا محددا وتسلم إلى الأشخاص المختارين لتسجيل ايجابتهم على ورقة الاستبيان الواردة ثم إعادتها, وقد التزم الطالب ببغض القواعد بخصوص إعداد وصياغة الاستبيان, والمتمثلة في العناصر أدناه:

- تحديد الغرض من الاستبانة.
- عبارات الاستبيان محددة وواضحة والصياغة كانت بسيطة وسهلة الفهم.
- راعت الفوارق في المؤهلات والمستوى التعليمي لدى مجتمع البحث وعيناته بعين الاعتبار, لذلك جاءت صياغة عبارات الاستبيان واضحة لكل الفئات المدروسة.
- تمت عملية جمع المعلومات من عينة الدراسة بواسطة توزيع الاستبيان.
- عرض المقاييس مقياس ليكارت الرباعي يتمثل في وضع علامة في كل سؤال يطرح ثم تجمع كل النقاط الخاصة بالإجابات[1].
- تحديد الأبعاد التي تقيسها الاستبانة.

القسم الاول: يتكون من ستة متغيرات

- ✓ الجنس له مستويان (ذكر, انثى).
- ✓ السن له أربع مستويات (أقل من 30 سنة, من 30الى40سنة, من 41 الى 52 سنة, 53 سنة فما فوق).
- ✓ المستوى التعليمي له ستة مستويات (مستوى ثانوي, بكالوريا, ليسانس ماجستير, ماستر, دكتوراه).

[1]. ربيعة وضاح, مرجع سابق, ص79

- ✓ المصلحة/المكتب:.....
- ✓ الخبرة في العمل ولها ثلاث مستويات(من 05 الى10 سنوات, من 10 الى15 سنة, من 15 إلى 20 سنة).
- ✓ مجال التكوين وله خمس مستويات (البيئة, الفلاحة, الصحة, الري, الإدارة).

رابعا: تحديد حدود الدراسة الميدانية:

أ. المجال المكاني للدراسة:

تم تحديد المجال الزماني للدراسة الميدانية على مستوى مقر بلدية المسيلة و تم التركيز على الهياكل التالية:

مصلحة البيئة و الصحة ، مصلحة النظافة و المساحات الخضراء، الأمانة العامة .

ب . المجال الزماني :

المجال الزماني للدراسة (2019/2018)

ج . تحديد مجتمع البحث و العينة:

يتكون مجتمع البحث في بلدية المسيلة من 90 موظف بالمصالح المذكورة سالفا.

المطلب الثاني: تحليل النتائج:

أ/ تحليل البيانات الوصفية:

الجدول رقم (01) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	19	%63.3
أنثى	11	%36.7
الإجمالي	30	%100

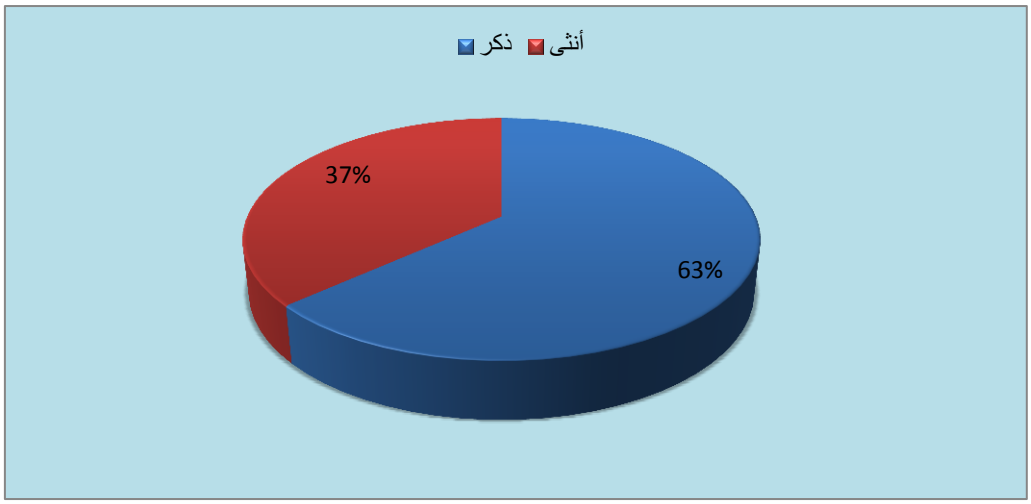

الشكل رقم (01) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 30 فرد، نلاحظ أن عدد الذكور قدر بـ 19 فرد أي بنسبة 63.3 %وهم الاعلى نسبة، في حين نلاحظ أن عدد الإناث قدر بـ 11 فرد أي ما نسبته 36.7% .

الجدول رقم (02) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن

السن	التكرارات	النسبة المئوية
اقل من 30 سنة	5	16.7%
من 30 إلى 40 سنة	6	20%
من 41 إلى 52سنة	17	56.7%
أكثر من 53 سنة	2	6.7%
الإجمالي	30	%100

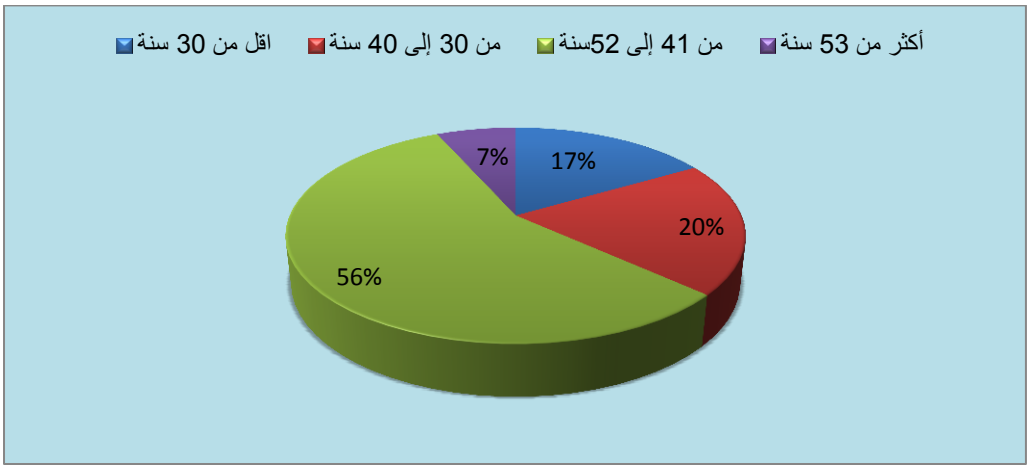

الشكل رقم (02) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 30 فرد، نلاحظ أن عدد الأفراد الذين يقل سنهم عن 30 سنة قدر بـ 5 افراد بنسبة 16.7%، في حين نلاحظ أن عدد الأفراد الذين يتراوح سنهم مابين 30 إلى 40 سنة قدر بـ 6 افراد أي ما نسبته 20 % ، أما الأفراد الذين يتراوح سنهم مابين 41 إلى 52 سنة فقد قدر عددهم بـ 17 فرد بنسبة بلغت 56.7% وهم الاعلى نسبة، وأخيرا الأفراد الذين يفوق سنهم 53 سنة والمقدر عددهم بـ فردين بنسبة مئوية بلغت 6.7 %.

الجدول رقم (03) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة المئوية
ثانوي	6	20%
بكالوريا	3	10%
ليسانس	8	26.7%
ماجستير	3	10%
ماستر	8	26.7%
دكتوراه	2	6.7%
الإجمالي	30	%100

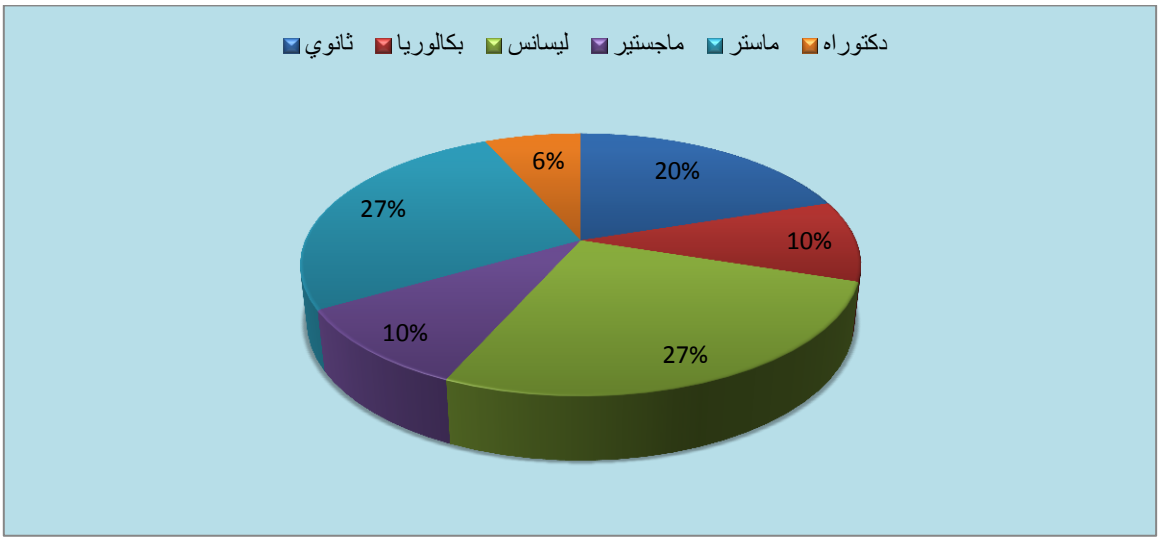

الشكل رقم (03) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 30 فرد، نلاحظ أن عدد الأفراد ذوي المستوى التعليمي ثانوي قدر بـ 6 افراد بنسبة 20 %، يليهم الأفراد ذوي المستوى التعليمي بكالوريا و ماجستير بـ 3 افراد أي ما نسبته 10 % لكل فئة ،اما الأفراد ذوي المستوى التعليمي ليسانس و ماستر والمقدر عددهم 8 افراد بنسبة بلغت 26.7 % لكل فئة وهم أعلى نسبة ،و أخيرا الأفراد ذوي المستوى التعليمي متوسط والمقدر عددهم بـ فردين اي بنسبة بلغت 6.7%.

الجدول رقم (04) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة في العمل

الخبرة في العمل	التكرارات	النسبة المئوية
من 5 الى 10 سنوات	8	26.7%
من 10 الى 15 سنوات	14	46.7%
من 15 الى 20 سنوات	8	26.7%
الإجمالي	30	%100

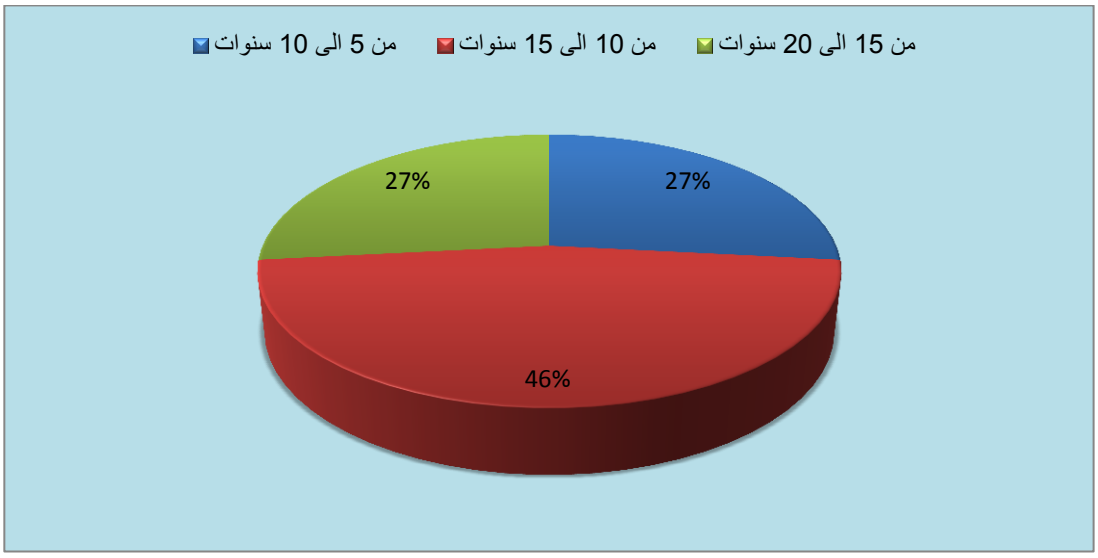

الشكل رقم (04) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة في العمل

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 30 فرد، نلاحظ أن عدد الأفراد الذين مدة الخبرة لديهم من 5 الى 10 و من 15 الى 20 سنة قدر بـ 8 افراد بنسبة 26.7 %، في حين نلاحظ أن عدد الأفراد الذين مدة الخدمة لديهم تتراوح ما بين 10 إلى 15 سنة قدر بـ 14 فرد أي ما نسبته 46.7 %وهم الاعلى نسبة .

الجدول رقم (05) يوضح توزيع المصالح

المصالح	التكرارات	النسبة المئوية
الصحة والبيئة	5	16.7%
مكتب الوقاية	4	13.3%
مكتب البناء	2	6.7%
الوسائل العامة	4	13.3%
الصفقات	2	6.7%
المنازعات	3	10%
الصيانة العامة	2	6.7%
الادارة والمالية	2	6.7%

الامانة العامة	2	6.7%
الاعلام والاتصال	2	6.7%
مصلحة المتابعة	2	6.7%
الإجمالي	30	%100

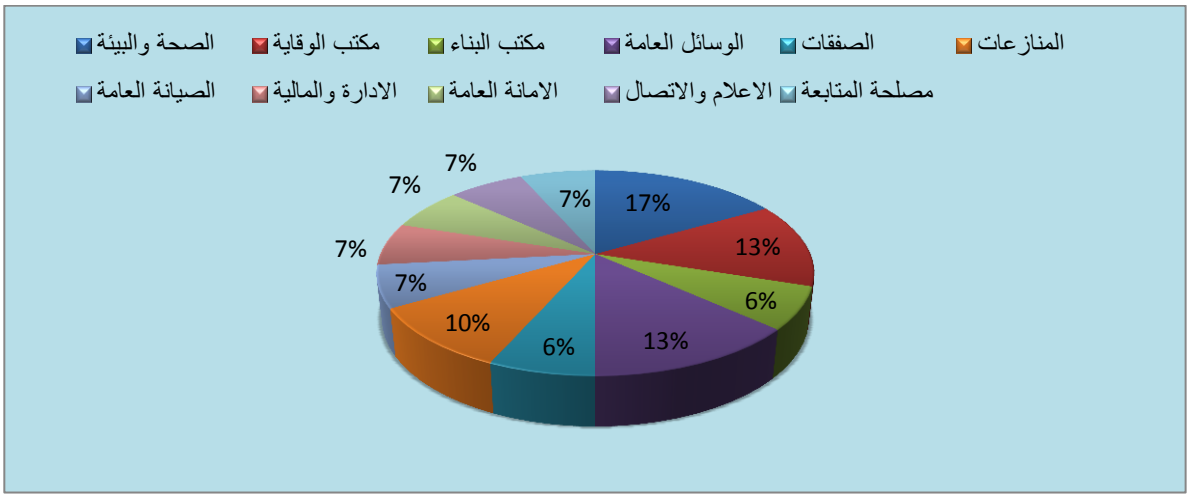

الشكل رقم (05) يوضح نسب المصالح

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 30 فرد، نلاحظ أن عدد الأفراد في مصلحة " الصحة والبيئة "قدر بـ 5 افراد بنسبة 16.7 % وهم الأعلى نسبة ، في حين أنّ الأفراد في مصلحة "مكتب الوقاية" و " الوسائل العامة " فقد قدّر بـ 4 أفراد أي ما نسبته 13.3 % لكل فئة ، أما الأفراد في مصلحة" الصيانة العامة "و" الإدارة والمالية "و " الأمانة العامة "و" الإعلام والاتصال "و" مصلحة المتابعة "و " مكتب البناء " و " الصفقات " والمقدر عددهم بـ فردين أي ما نسبته 6.7 % لكل فئة، و أخيرا الأفراد في مصلحة" المنازعات " والمقدر عددهم بـ 3 أفراد اي بنسبة بلغت 10%.

الجدول رقم (06) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير مجال التكوين

مجال التكوين	التكرارات	النسبة المئوية
الفلاحة	10	33.3%
الصحة	4	13.3%
الري	5	16.7%
الادارة	11	36.7%
الإجمالي	30	%100

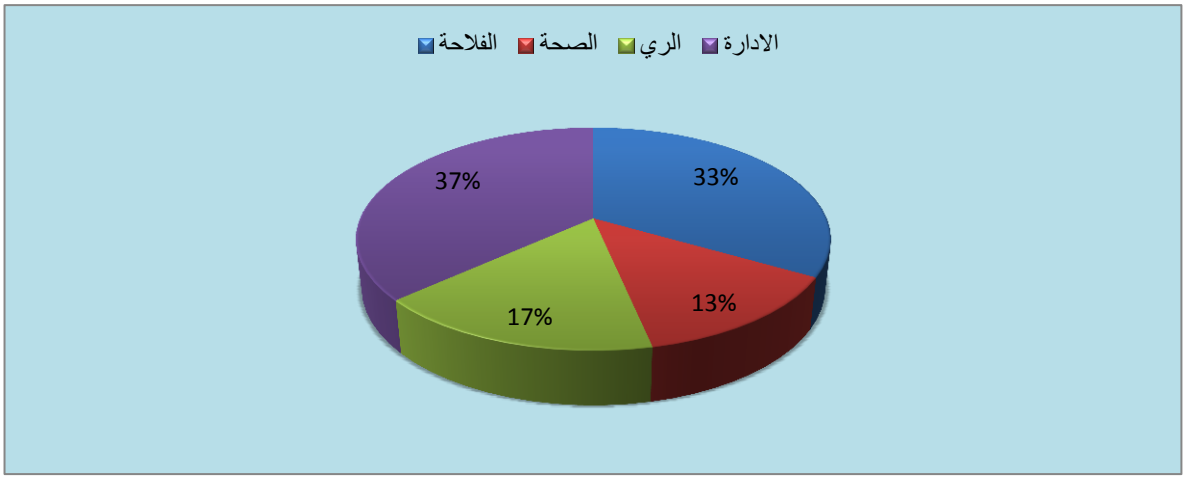

الشكل رقم (06) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير مجال التكوين

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 30 فرد، نلاحظ أن عدد الأفراد ذوي المجال التكويني فلاحة قدر عددهم بـ 10افراد بنسبة 33.3%، في حين نلاحظ أن عدد الأفراد في المجال التكويني الصحة قدر بـ 4 افراد أي ما نسبته 13.3 % . وعدد الأفراد في المجال التكويني الري فقد قدر بـ 5 افراد بنسبة 16.7 % وأخيرا الأفراد ذوي المجال التكويني ادارة والمقدر عددهم بـ 11 فرد بنسبة مئوية بلغت 36.7 % وهم الاعلى نسبة.

تحليل اسئلة الاستبيان

المحور الثاني حول : امكانيات بلدية المسيلة البيئية والاخطار الموجودة ؟

السؤال 01: تقوم كل مصلحة في البلدية باحصاء الامكانيات والقدرات البيئية ؟

الجدول رقم (07) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (01)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 01	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
غير موافق بشدة	4	13.3%	7,5	-3,5	03	14	0.00	دالة عند 0.01
غير موافق	12	40%	7,5	4,5				
موافق	13	43.3%	7,5	5,5				
موافق بشدة	1	3.3%	7,5	-6,5				
الإجمالي	30	%100	////					

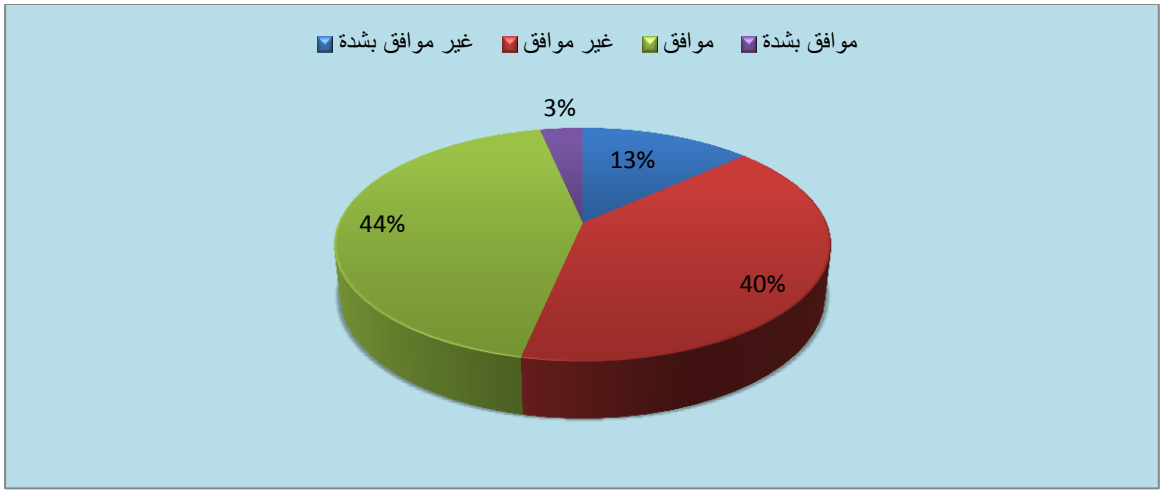

الشكل رقم (07) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (01)

من خلال الجدول رقم (07) والشكل رقم (07) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى اربع مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (01) بالبديل " غير موافق بشدة " وقد بلغت نسبتهم 13.3%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " غير موافق " بنسبة مئوية قدرت بـ 40% وهم أعلى نسبة ، في حين المجموعة الثالثة تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق" بنسبة مئوية قدرت بـ 43.3%، وأخيرا المجموعة الرابعة والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق بشدة " بنسبة مئوية قدرت بـ 3.3%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية ($كا^2$) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (03) قدرت بـ 14 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا ($\alpha=0.01$)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الثالثة" موافق " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج : من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن معظم أفراد عينة الدراسة يرو ان كل مصلحة في البلدية تقوم باحصاء الامكانيات والقدرات البيئية.

السؤال 02: تتوفر بلدية المسيلة على امكانيات طبيعية وصناعية معتبرة؟

الجدول رقم (08) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (02)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 02	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
غير موافق بشدة	2	6.7%	7,5	-5,5	03	27.33	0.00	دالة عند 0.01
غير موافق	8	26.7%	7,5	,5				
موافق	19	63.3%	7,5	11,5				
موافق بشدة	1	3.3%	7,5	-6,5				
الإجمالي	30	%100	////					

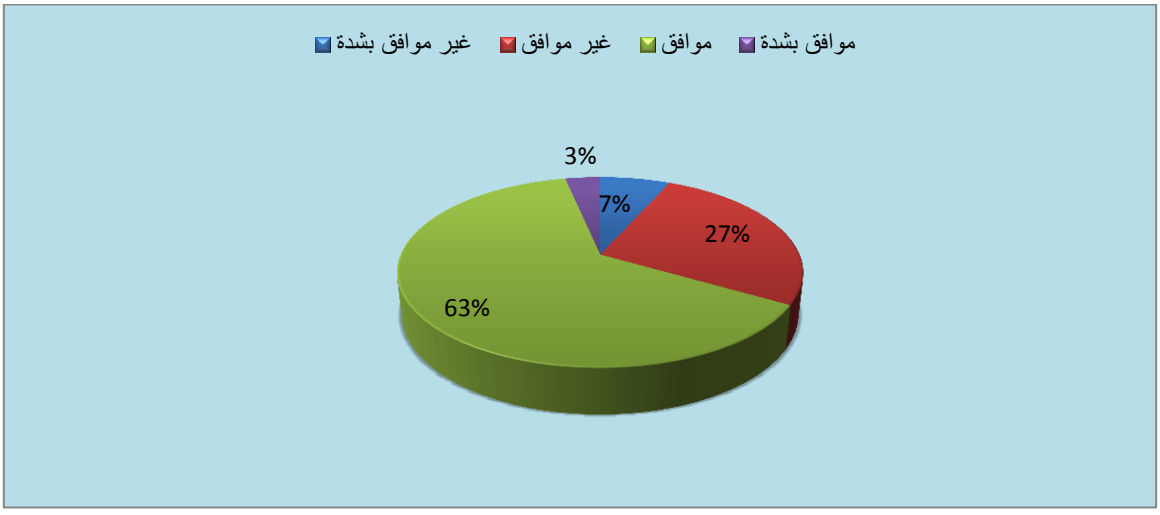

الشكل رقم (08) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (02)

من خلال الجدول رقم (08) والشكل رقم (08) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى اربع مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (02) بالبديل " غير موافق بشدة " وقد بلغت

نسبتهم 6.7%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " غير موافق " بنسبة مئوية قدرت بـ 26.7%، في حين المجموعة الثالثة تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق" بنسبة مئوية قدرت بـ 63.3% وهم أعلى نسبة ، وأخيرا المجموعة الرابعة والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق بشدة " بنسبة مئوية قدرت بـ 3.3%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية ($كا^2$) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (03) قدرت بـ 27.33 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الثالثة" موافق " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج : أفراد عينة يرو ان بلدية المسيلة تتوفر على إمكانيات طبيعية وصناعية معتبرة.

السؤال 03: تعاني بلدية المسيلة من مشاكل بيئية كالتلوث بمختلف انواعه؟

الجدول رقم (09) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (03)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 03	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
غير موافق بشدة	2	6.7%	7,5	-5,5	03	24.13	0.00	دالة عند 0.01
غير موافق	4	13.3%	7,5	-3,5				
موافق	19	63.3%	7,5	11,5				
موافق بشدة	5	16.7%	7,5	-2,5				
الإجمالي	30	%100	////					

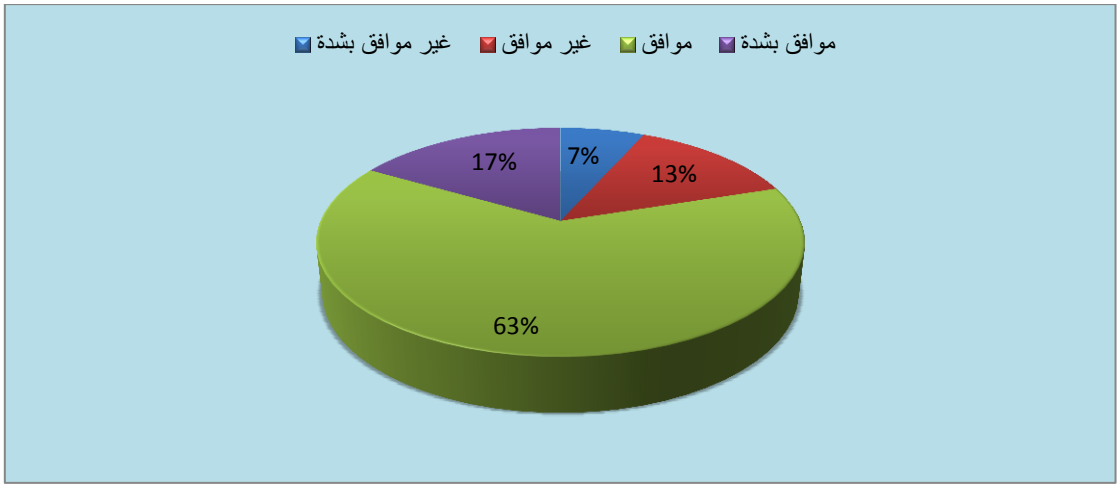

الشكل رقم (09) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (03)

من خلال الجدول رقم (09) والشكل رقم (09) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى اربع مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (03) بالبديل " غير موافق بشدة " وقد بلغت نسبتهم 6.7%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " غير موافق " بنسبة مئوية قدرت بـ 13.3%، في حين المجموعة الثالثة تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق" بنسبة مئوية قدرت بـ 63.3% وهم أعلى نسبة ، وأخيرا المجموعة الرابعة والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق بشدة " بنسبة مئوية قدرت بـ 16.7%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية ($كا^2$) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (03) قدرت بـ 24.13 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الثالثة" موافق " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج : من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن اغلب أفراد عينة الدراسة يرو ان بلدية المسيلة تعاني من مشاكل بيئية كالتلوث بمختلف انواعه.

السؤال 04: تقوم البلدية بتصنيف النقاط السوداء المضرة بالبيئة؟

الجدول رقم (10) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (04)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 04	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
غير موافق بشدة	4	13.3%	7,5	-3,5	03	17.73	0.00	دالة عند 0.01
غير موافق	7	23.3%	7,5	-,5				
موافق	17	56.7%	7,5	9,5				
موافق بشدة	2	6.7%	7,5	-5,5				
الإجمالي	30	%100	////					

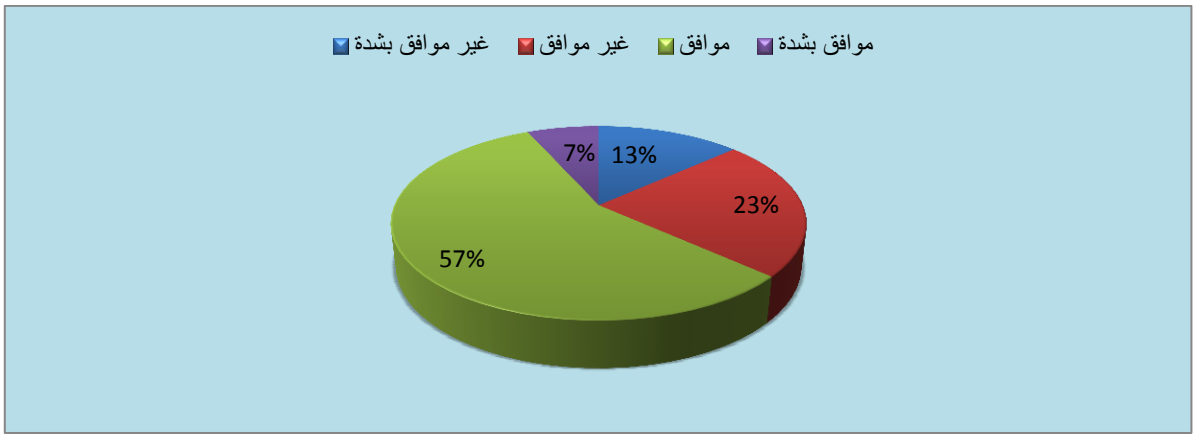

الشكل رقم (10) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (04)

من خلال الجدول رقم (10) والشكل رقم (10) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى أربع مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (04) بالبديل " غير موافق بشدة " وقد بلغت نسبتهم 13.3%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل

" غير موافق " بنسبة مئوية قدرت بـ 23.3%، في حين المجموعة الثالثة تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق" بنسبة مئوية قدرت بـ 56.7% وهم أعلى نسبة ، وأخيرا المجموعة الرابعة والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق بشدة " بنسبة مئوية قدرت بـ 6.7%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية ($كا^2$) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (03) قدرت بـ 17.73 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الثالثة" موافق " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج : من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن اغلب أفراد عينة الدراسة يرو ان البلدية تقوم بتصنيف النقاط السوداء المضرة بالبيئة.

السؤال 05: يعتبر العنصر البشري أحد العناصر المتسببة في تدهور البيئة

الجدول رقم (11) : يوضّح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (05)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 05	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	التكرار المشاهد	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
غير موافق بشدة	2	6.7%	7,5	-5,5	03	22.53	0.00	دالة عند 0.01
غير موافق	1	3.3%	7,5	-6,5				
موافق	17	%	7,5	9,5				
موافق بشدة	10	%	7,5	2,5				
الإجمالي	30	100	////					

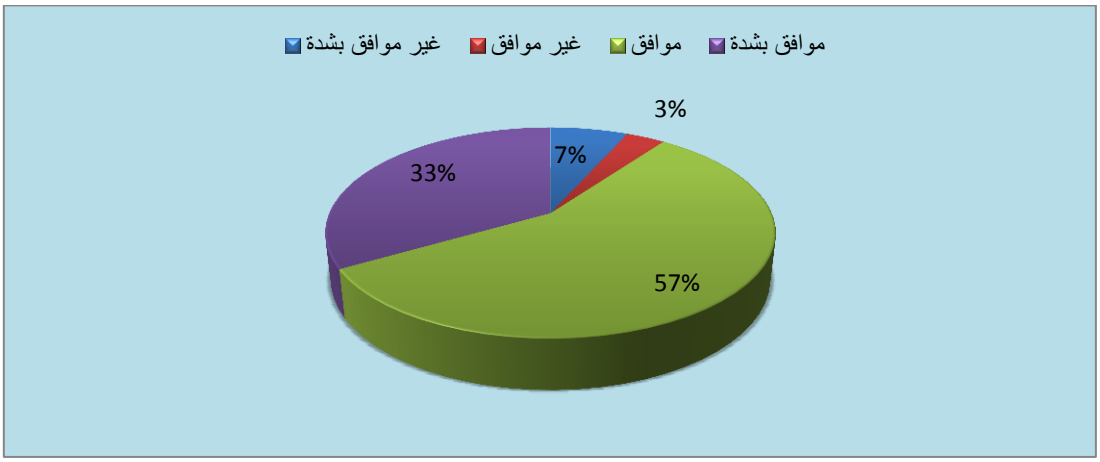

الشكل رقم (11) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (05)

من خلال الجدول رقم (11) والشكل رقم (11) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى أربع مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (05) بالبديل " غير موافق بشدة " وقد بلغت نسبتهم 6.7%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " غير موافق " بنسبة مئوية قدرت بـ 3.3%، في حين المجموعة الثالثة تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق" بنسبة مئوية قدرت بـ 56.7% وهم أعلى نسبة ، وأخيرا المجموعة الرابعة والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق بشدة " بنسبة مئوية قدرت بـ 33.3%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية ($كا^2$) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (03) قدرت بـ 22.53 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الثالثة" موافق " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج : من خلال النتائج المبينة في الجدول السّابق نستنتج أن اغلب أفراد عينة الدراسة يرو ان العنصر البشري يعتبر أحد العناصر المتسببة في تدهور البيئة.

السؤال 06: النفايات الصناعية المنزلية والصرف الصحي إحدى مشكلات البيئة الكبرى في البيئة.

الجدول رقم (12) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (06)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 06	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
غير موافق بشدة	1	3.3%	7,5	-6,5	03	26.80	0.00	دالة عند 0.01
غير موافق	1	3.3%	7,5	-6,5				
موافق	18	60%	7,5	10,5				
موافق بشدة	10	%	7,5	2,5				
الإجمالي	30	100	////					

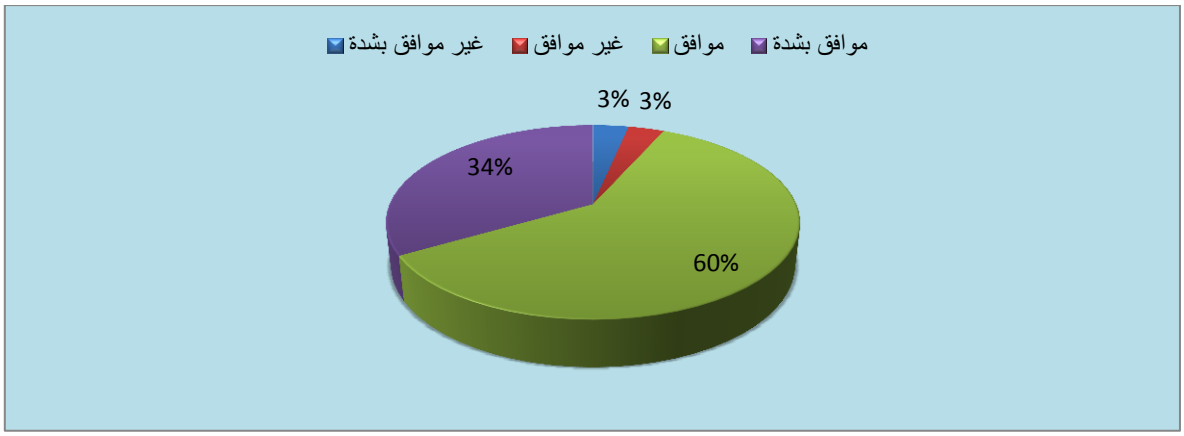

الشكل رقم (12) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (06)

من خلال الجدول رقم (12) والشكل رقم (12) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى أربع مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (06) بالبديل " غير موافق بشدة " وقد بلغت نسبتهم 3.3%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " غير موافق " بنسبة مئوية قدرت بـ 3.3%، في حين المجموعة الثالثة تمثل الأفراد الذين كانت

إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق" بنسبة مئوية قدرت بـ 60% وهم أعلى نسبة ، وأخيرا المجموعة الرابعة والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق بشدة " بنسبة مئوية قدرت بـ 33.3%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا²) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (03) قدرت بـ 26.80 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الثالثة" موافق " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج : من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق تبيّن أن أغلب أفراد عينة الدراسة أكدوا أن النفايات الصناعية المنزلية والصرف الصحي أحد المشكلات البيئيّة الكبرى .

السؤال 07: تتخذ البلدية أنجع الأساليب والوسائل لحماية البيئة مثل الرّدع القانوني, العمل الميداني بمختلف المؤسسات , التوعية والتربية البيئية.

الجدول رقم (13) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (07)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 07	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K² قيمة	مستوى الدلالة	القرار
غير موافق بشدة	6	20%	7,5	-1,5	03	7.86	0.04	دالة عند 0.05
غير موافق	12	40%	7,5	4,5				
موافق	10	33.3%	7,5	2,5				
موافق بشدة	2	6.7%	7,5	-5,5				
الإجمالي	30	%100	////					

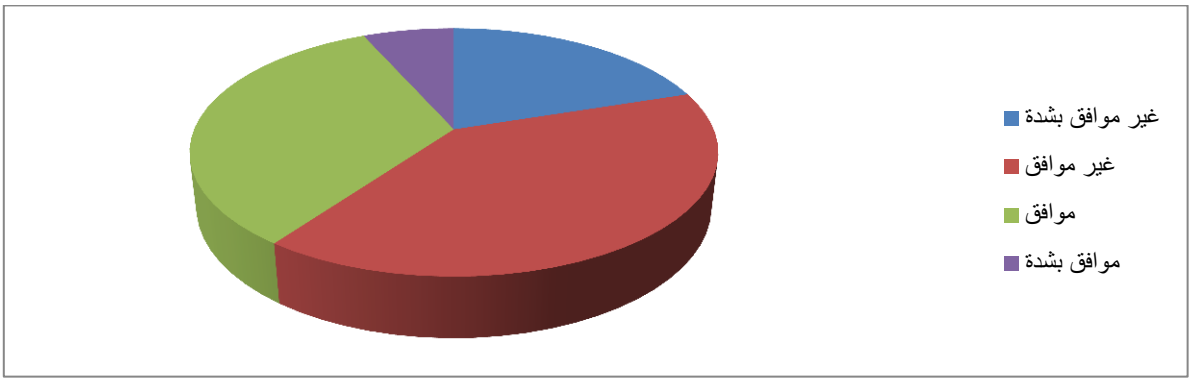

الشكل رقم (13) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (07)

من خلال الجدول رقم (13) والشكل رقم (13) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فردا، فقد انقسمت إلى أربع مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (07) بالبديل " غير موافق بشدة" وقد بلغت نسبتهم 20%، أمّا المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " غير موافق " بنسبة مئوية قدرت بـ 40% وهم أعلى نسبة ، في حين المجموعة الثالثة تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق" بنسبة مئوية قدرت بـ 33.3%، وأخيرا المجموعة الرابعة والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق بشدة " بنسبة مئوية قدرت بـ 6.7%.

وللتأكّد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تمّ اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية ($كا^2$) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (03) قدرت بـ 7.86 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.05)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الثانية" غير موافق " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

الاستنتاج : من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق تبيّن أن أغلب أفراد عيّنة الدّراسة يرون أنّ البلدية تتخذ أنجع الأساليب والوسائل لحماية البيئة مثل الردع القانوني، العمل الميداني بمختلف مؤسسات التوعية والتربيّة للبيئة.

السؤال 08: تهدف السياسات البيئية إلى تحقيق حماية البيئة والمحافظة عليها من قبل تنسيق بين المصالح المختلفة في البلدية من أجل تطبيق المخططات المحلية لحماية البيئة.

الجدول رقم (14) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (08)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 08	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
غير موافق بشدة	1	3.3%	7,5	-6,5	03	15.6	0.00	دالة عند 0.01
غير موافق	10	33.3%	7,5	2,5				
موافق	15	50%	7,5	7,5				
موافق بشدة	4	13.3%	7,5	-3,5				
الإجمالي	30	%100	////					

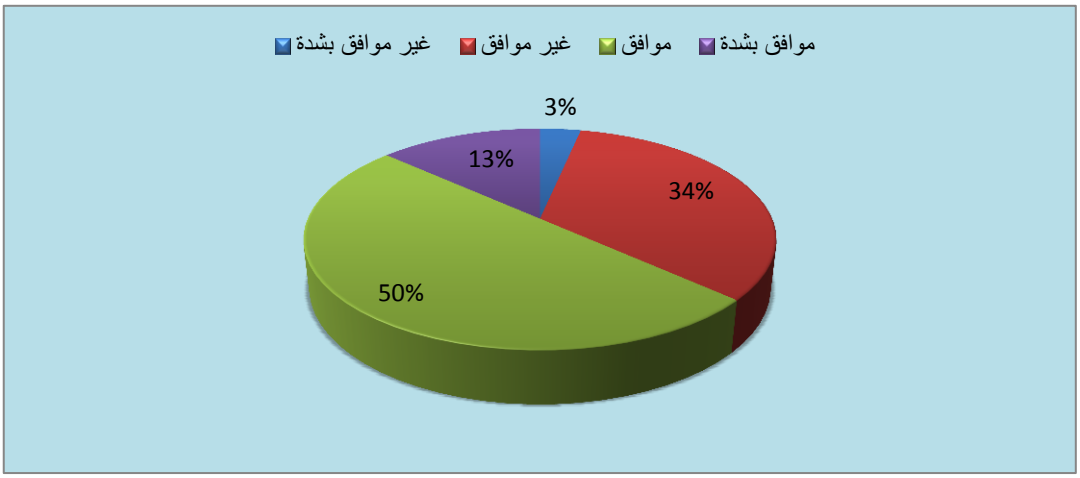

الشكل رقم (14) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (08)

من خلال الجدول رقم (14) والشكل رقم (14) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى اربع مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (08) بالبديل " غير موافق بشدة " وقد بلغت نسبتهم 3.3%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "

غير موافق " بنسبة مئوية قدرت بـ 33.3%، في حين المجموعة الثالثة تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق" بنسبة مئوية قدرت بـ 50%وهم الأعلى نسبة ، وأخيرا المجموعة الرابعة والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق بشدة " بنسبة مئوية قدرت بـ 13.3%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا²) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (03) قدرت بـ 15.6 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الثالثة" موافق " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج : من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن أغلب أفراد عينة الدراسة يرون أنّ السياسات البيئية تهدف إلى تحقيق حماية البيئة والمحافظة عليها من قبل تنسيق بين المصالح المختلفة في البلدية من أجل تطبيق المخططات المحلية لحماية البيئة.

السؤال 09: تتوفر البلدية على العتاد المتطور والتجهيزات الملائمة لسلامة العمال والسكان.

الجدول رقم (15) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (09)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 09	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K² قيمة	مستوى الدلالة	القرار
غير موافق بشدة	6	20%	7,5	-1,5	03	10	0.01	دالة عند 0.01
غير موافق	14	46.7%	7,5	6,5				
موافق	8	26.7%	7,5	,5				
موافق بشدة	2	2.7%	7,5	-5,5				
الإجمالي	30	%100	////					

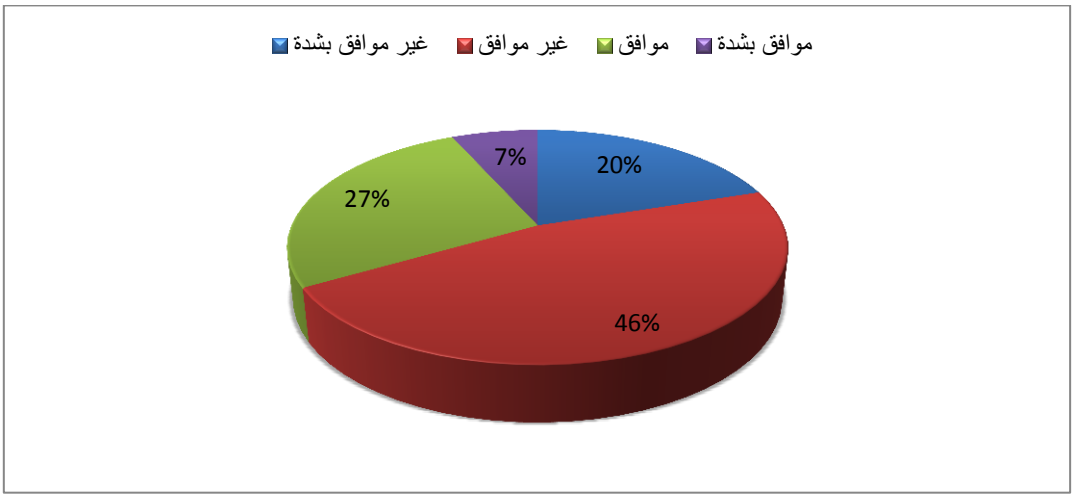

الشكل رقم (15) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (09)

من خلال الجدول رقم (15) والشكل رقم (15) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى اربع مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (09) بالبديل " غير موافق بشدة " وقد بلغت نسبتهم 20%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " غير موافق " بنسبة مئوية قدرت بـ 46.7% وهم أعلى نسبة ، في حين المجموعة الثالثة تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق" بنسبة مئوية قدرت بـ 26.7%، وأخيرا المجموعة الرابعة والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق بشدة " بنسبة مئوية قدرت بـ 6.7%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية ($كا^2$) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (03) قدرت بـ 10 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الثانية" غير موافق " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج : من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن معظم أفراد عينة الدراسة يرون ان البلدية لا تتوفر على العتاد المتطور والتجهيزات الملائمة لسلامة العمال والسكان.

السؤال 10: توفر البلدية تقنيات حديثة سنويا في معالجة مشاكل البيئة.

الجدول رقم (16) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (10)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 10	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
غير موافق بشدة	6	20%	7,5	-1,5	03	13.46	0.00	دالة عند 0.01
غير موافق	15	50%	7,5	7,5				
موافق	8	26.7%	7,5	,5				
موافق بشدة	1	3.3%	7,5	-6,5				
الإجمالي	30	%100	////					

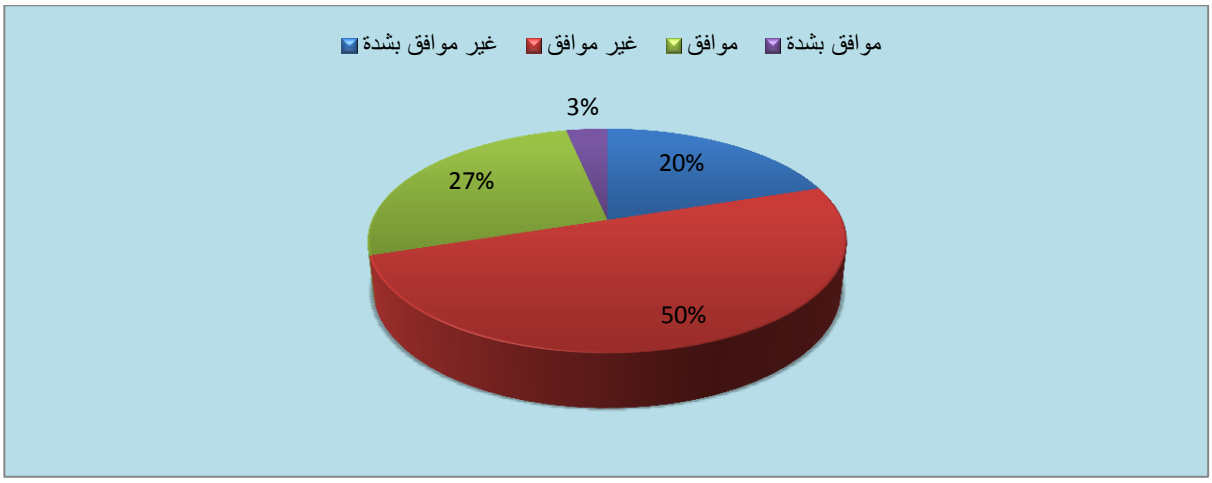

الشكل رقم (16) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (10)

من خلال الجدول رقم (16) والشكل رقم (16) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فردّ قد انقسمت إلى أربع مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (10) بالبديل " غير موافق بشدة " وقد بلغت نسبتهم 20%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " غير موافق " بنسبة مئوية قدرت بـ 50% وهم أعلى نسبة، في حين المجموعة الثالثة تمثل الأفراد

الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق" بنسبة مئوية قدرت بـ 26.7%، وأخيرا المجموعة الرابعة والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق بشدة " بنسبة مئوية قدرت بـ 3.3%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا²) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (03) قدرت بـ 13.46 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الثانية" غير موافق " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج : من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن اغلب أفراد عينة الدراسة يرو ان البلدية لا توفر تقنيات حديثة سنويا في معالجة مشاكل البيئة.

السؤال 11: تشجع مخططات البلدية المساحات الخضراء والتهيئة العمراني ودورها في تنمية البيئة

الجدول رقم (17) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (11)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 11	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K² قيمة	مستوى الدلالة	القرار
غير موافق بشدة	3	10%	7,5	-4,5	03	11.86	0.00	دالة عند 0.01
غير موافق	10	33.3%	7,5	2,5				
موافق	14	46.7%	7,5	6,5				
موافق بشدة	3	10%	7,5	-4,5				
الإجمالي	30	%100	////					

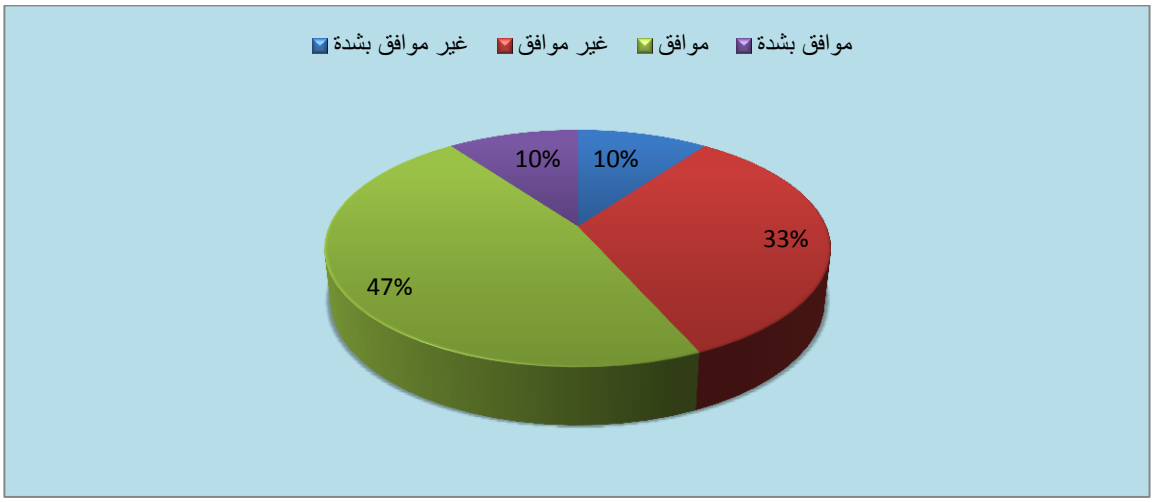

الشكل رقم (17) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (11)

من خلال الجدول رقم (17) والشكل رقم (17) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى اربع مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (11) بالبديل " غير موافق بشدة " وقد بلغت نسبتهم 10%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " غير موافق " بنسبة مئوية قدرت بـ 33.3%، في حين المجموعة الثالثة تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق" بنسبة مئوية قدرت بـ 46.7% وهم أعلى نسبة ، وأخيرا المجموعة الرابعة والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق بشدة " بنسبة مئوية قدرت بـ 10%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية ($كا^2$) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (03) قدرت بـ 11.86 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الثالثة" موافق " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج : من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن معظم أفراد عينة الدراسة يرون أنّ مخططات البلدية تشجع المساحات الخضراء والتهيئة العمراني ودورها في تنمية البيئة.

السؤال 12: لا توجد ضغوطات من طرف المؤسسات الصناعية على مخططات البيئة المرسومة من طرف البلدية ؟

الجدول رقم (18) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (12)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 12	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
غير موافق بشدة	3	10%	7,5	-4,5	03	15.06	0.00	دالة عند 0.01
غير موافق	10	33.3%	7,5	2,5				
موافق	15	50%	7,5	7,5				
موافق بشدة	2	6.7%	7,5	-5,5				
الإجمالي	30	%100	////					

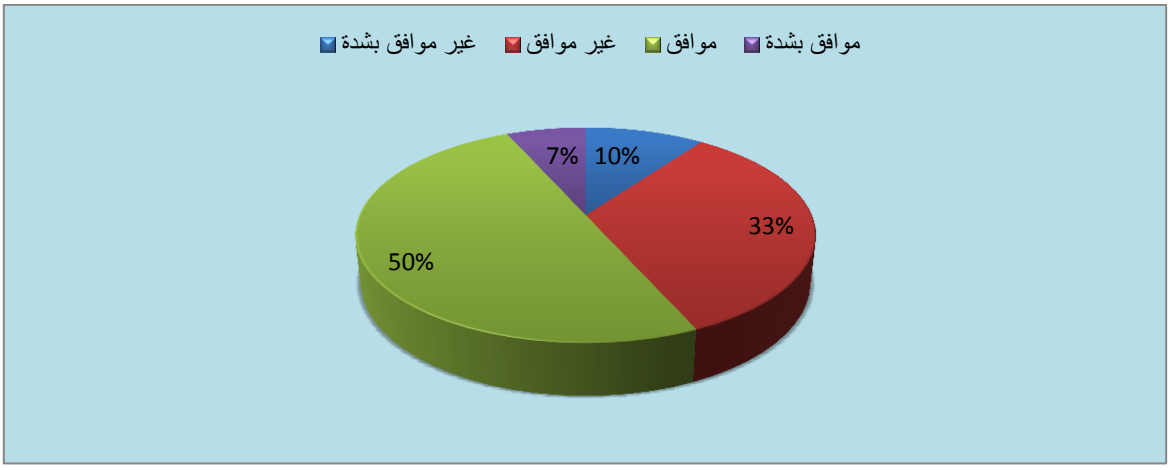

الشكل رقم (18) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (12)

من خلال الجدول رقم (18) والشكل رقم (18) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فردا. قد انقسمت إلى اربع مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (12) بالبديل " غير موافق بشدة " وقد بلغت نسبتهم 10%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "

غير موافق " بنسبة مئوية قدرت بـ 33.3%، في حين المجموعة الثالثة تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق" بنسبة مئوية قدرت بـ 50% وهم أعلى نسبة ، وأخيرا المجموعة الرابعة والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق بشدة " بنسبة مئوية قدرت بـ 6.7%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا²) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (03) قدرت بـ 15.06 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الثالثة " موافق " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج : من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن أغلب أفراد عينة الدراسة يرون بأنه لا توجد ضغوطات من طرف المؤسسات الصناعية على مخططات البيئة المرسومة من طرف البلدية.

السؤال 13: تهدف البلدية بمختلف هيئاتها ولجانها لتحقيق حماية للبيئة وتنميتها من اجل الحصول على بيئة نظيفة ؟

الجدول رقم (19) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (13)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 13	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
غير موافق بشدة	3	10%	7,5	-4,5	03	13.46	0.00	دالة عند 0.01
غير موافق	6	20%	7,5	-1,5				
موافق	16	53.3%	7,5	8,5				
موافق بشدة	5	16.7%	7,5	-2,5				
الإجمالي	30	%100	////					

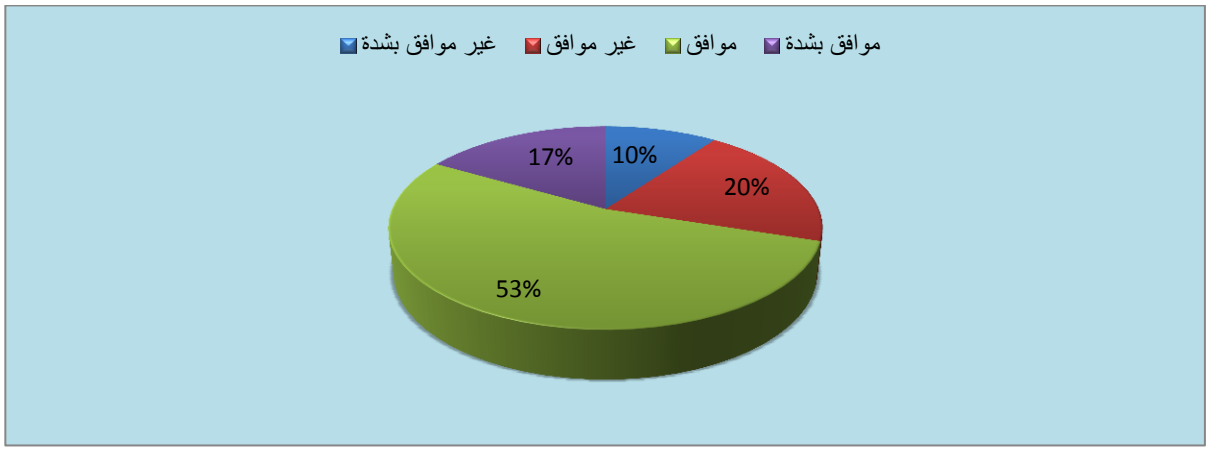

الشكل رقم (19) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (13)

من خلال الجدول رقم (19) والشكل رقم (19) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى اربع مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (13) بالبديل " غير موافق بشدة " وقد بلغت نسبتهم 10%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " غير موافق " بنسبة مئوية قدرت بـ 20%، في حين المجموعة الثالثة تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق" بنسبة مئوية قدرت بـ 53.3% وهم أعلى نسبة ، وأخيرا المجموعة الرابعة والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق بشدة " بنسبة مئوية قدرت بـ 16.7%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية ($كا^2$) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (03) قدرت بـ 13.46 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الثالثة" موافق " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج : من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن أغلب أفراد عينة الدراسة يرون بأنّ البلدية بمختلف هيئاتها ولجانها تهدف لتحقيق حماية للبيئة وتنميتها من أجل الحصول على بيئة نظيفة .

السؤال 14: يساهم المنتخب المحلي بوضع استراتيجيات لحماية البيئة على المستوى المتوسط والبعيد.

الجدول رقم (20) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (14)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 14	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
غير موافق بشدة	9	30%	7,5	1,5	03	13.2	0.00	دالة عند 0.01
غير موافق	15	50%	7,5	7,5				
موافق	3	10%	7,5	-4,5				
موافق بشدة	3	10%	7,5	-4,5				
الإجمالي	30	100	////					

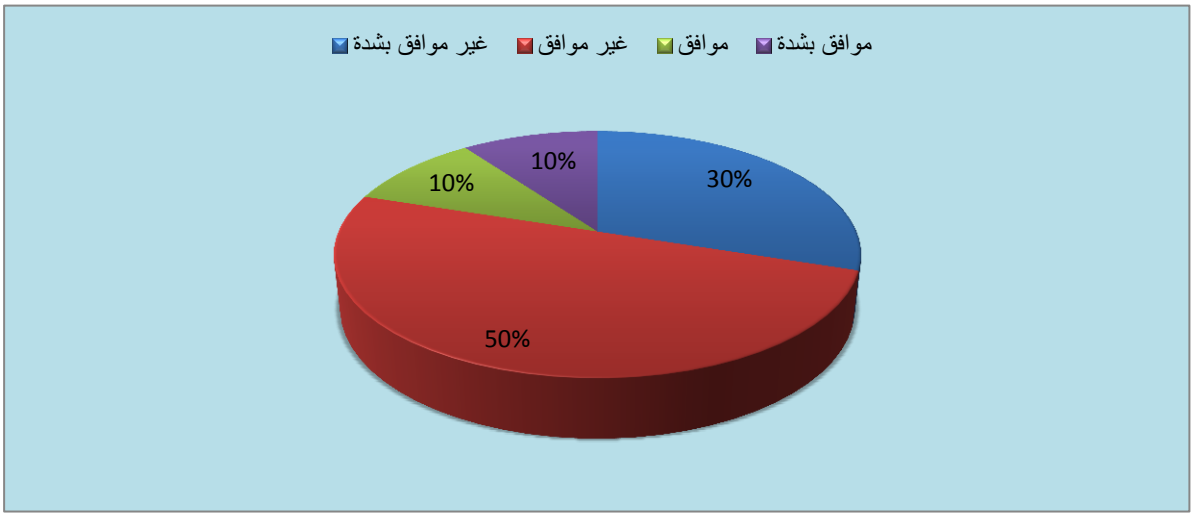

الشكل رقم (20) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (14)

من خلال الجدول رقم (20) والشكل رقم (20) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فردا، قد انقسمت إلى أربعة مجموعات، تمثّلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (14) بالبديل " غير موافق بشدة " وقد بلغت

نسبتهم 30%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " غير موافق " بنسبة مئوية قدرت بـ 50% وهم أعلى نسبة ، في حين المجموعة الثالثة تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق" بنسبة مئوية قدرت بـ 10%، وأخيرا المجموعة الرابعة والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق بشدة " بنسبة مئوية قدرت بـ 10%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية ($كا^2$) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (03) قدرت بـ 13.2 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الثانية" غير موافق " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج : من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن أغلب أفراد عينة الدراسة يرون أن المنتخب المحلي لا يساهم بوضع استراتيجيات لحماية البيئة على المستوى المتوسط والبعيد .

المحور الثالث: تشريعات والنصوص القانونية ومدى تجسيدها في تنمية البيئة .

السؤال 01: التشريعات والنصوص المعمول بها تخضع لمقاييس علمية وعالمية مواكبة للتطور العلمي في حماية البيئة وتنميتها.

الجدول رقم (21) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (01)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 01	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	التكرار المشاهد	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
غير موافق بشدة	3	10%	7,5	-4,5	03	11.86	0.00	دالة عند 0.01
غير موافق	10	33.3%	7,5	2,5				
موافق	14	46.7%	7,5	6,5				
موافق بشدة	3	10%	7,5	-4,5				
الإجمالي	30	%100	////					

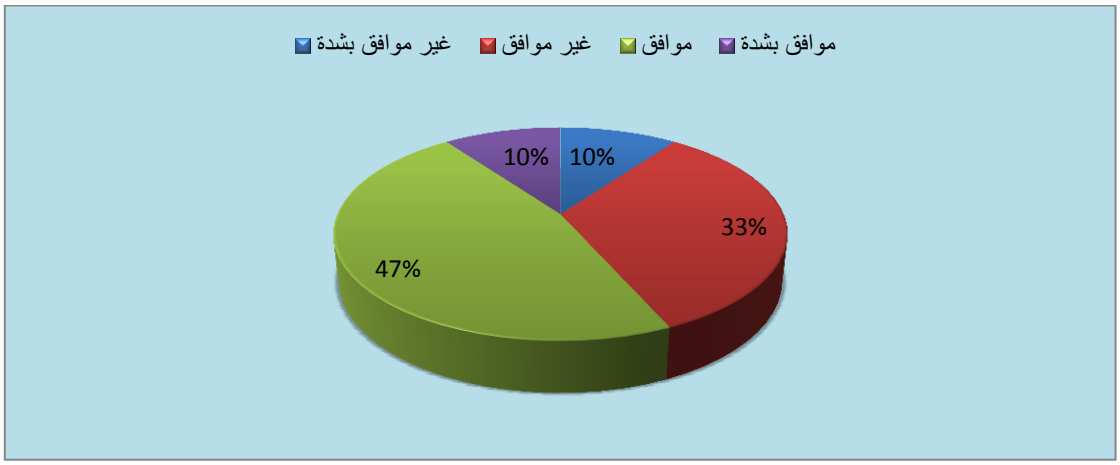

الشكل رقم (21) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (01)

من خلال الجدول رقم (21) والشكل رقم (21) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى أربعة مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (01) بالبديل " غير موافق بشدة " وقد بلغت نسبتهم 10%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " غير موافق " بنسبة مئوية قدرت بـ 33.3%، في حين المجموعة الثالثة تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق" بنسبة مئوية قدرت بـ 46.7% وهم أعلى نسبة ، وأخيرا المجموعة الرابعة والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق بشدة " بنسبة مئوية قدرت بـ 10%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية ($كا^2$) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (03) قدرت بـ 11.86 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الثالثة" موافق " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج : من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن أغلب أفراد عينة الدراسة يرون أنّ التشريعات والنصوص المعمول بها تخضع لمقاييس علمية وعالمية مواكبة للتطور العلمي في حماية البيئة وتنميتها .

السؤال 02: مدى مرونة القوانين البيئية في التكيف مع مشكلات معالجة البيئية المعاصرة (المشاكل البيئية وفقا للقوانين) .

الجدول رقم (22) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (02)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 02	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
غير موافق	12	40%	10,0	2,0	02	5.6	0.06	غير دالة عند 0.05
موافق	14	46.7%	10,0	4,0				
موافق بشدة	4	13.3%	10,0	-6,0				
الإجمالي	30	%100	////					

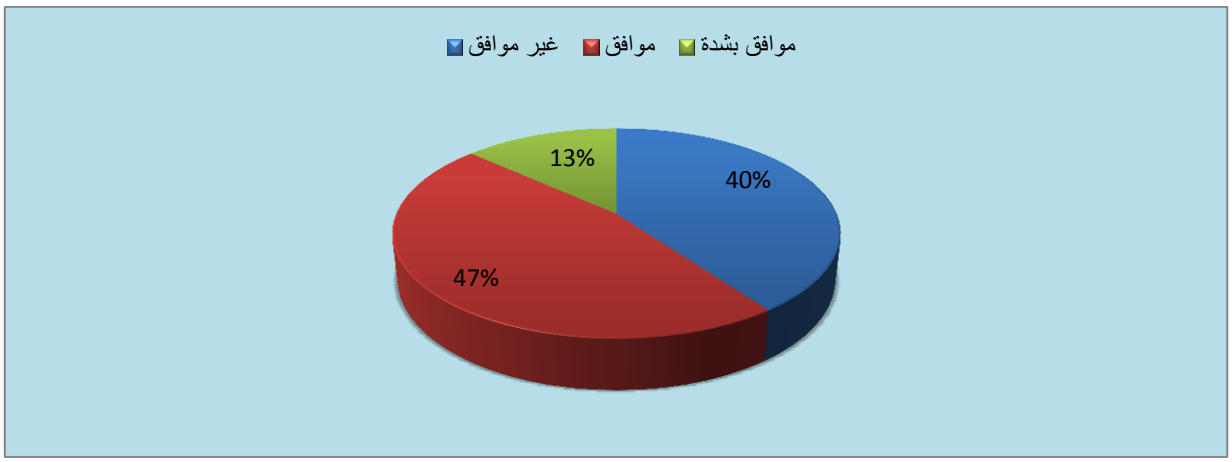

الشكل رقم (22) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (02)

من خلال الجدول رقم (22) والشكل رقم (22) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (02) بالبديل " غير موافق " وقد بلغت نسبتهم 40%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق "

بنسبة مئوية قدرت بـ 46.7% وهم أعلى نسبة ، وأخيرا المجموعة الثالثة والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق بشدة " بنسبة مئوية قدرت بـ 13.3%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا²) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (02) قدرت بـ 5.6 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.05)، وبالتالي فإنه ليس هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

الاستنتاج : من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن معظم أفراد عينة الدراسة يرو ان هناك مرونة للقوانين البيئية في التكيف مع مشكلات البيئية المعاصرة (معالجة المشاكل البيئية وفقا للقوانين) .

السؤال 03: تسعى البلدية كل سنة الى تسخير طاقم بشري كبير لتنفيذ القوانين البيئية؟

الجدول رقم (23) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (03)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 03	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K² قيمة	مستوى الدلالة	القرار
غير موافق بشدة	8	26.7%	7,5	0,5	03	6	0.11	غير دالة عند 0.05
غير موافق	9	30%	7,5	1,5				
موافق	11	36.7%	7,5	3,5				
موافق بشدة	2	6.7%	7,5	-5,5				
الإجمالي	30	%100	////					

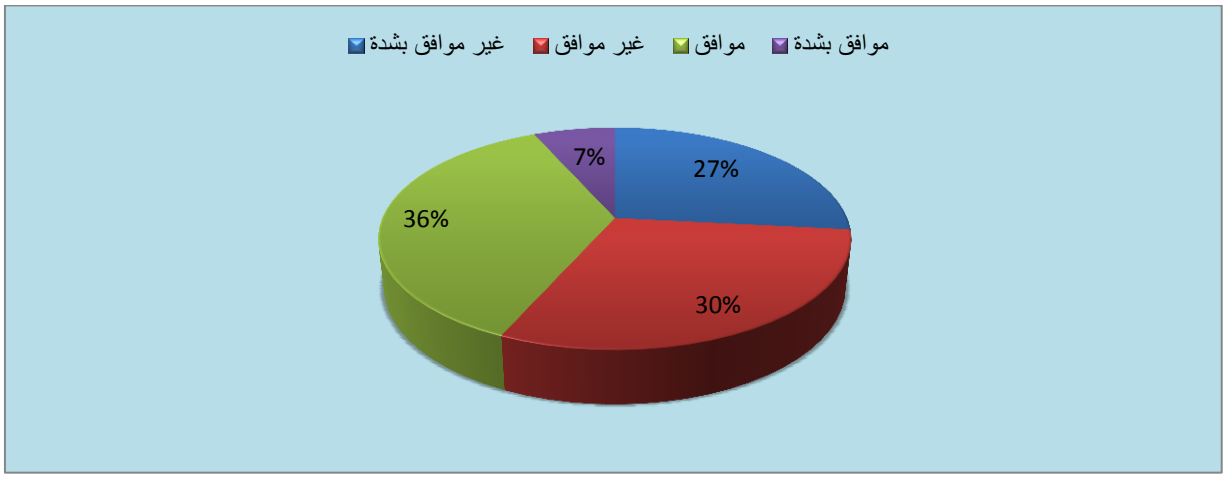

الشكل رقم (23) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (03)

من خلال الجدول رقم (23) والشكل رقم (23) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى أربعة مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (03) بالبديل " غير موافق بشدة " وقد بلغت نسبتهم 26.7%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " غير موافق " بنسبة مئوية قدرت بـ 30%، في حين المجموعة الثالثة تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق" بنسبة مئوية قدرت بـ 36.7% وهم أعلى نسبة ، وأخيرا المجموعة الرابعة والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق بشدة " بنسبة مئوية قدرت بـ 6.7%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تمّ اللّجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية ($كا^2$) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (03) قدرت بـ 6 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.05)، وبالتالي فإنه ليس هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

الاستنتاج : من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن معظم أفراد عينة الدراسة يرو ان البلدية تسعى كل سنة الى تسخير طاقم بشري كبير لتنفيذ القوانين البيئية ونسبة معتبرة منهم تنفي ذلك.

السؤال 04: لتسهيل تطبيق القوانين توظف البلدية دوريا كفاءات بشرية متخصصة في مجال البيئة ؟

الجدول رقم (24) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (04)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 04	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
غير موافق بشدة	6	20%	7,5	-1,5	03	2.26	0.51	غير دالة عند 0.05
غير موافق	9	30%	7,5	1,5				
موافق	10	33.3%	7,5	2,5				
موافق بشدة	5	16.7%	7,5	-2,5				
الإجمالي	30	%100	////					

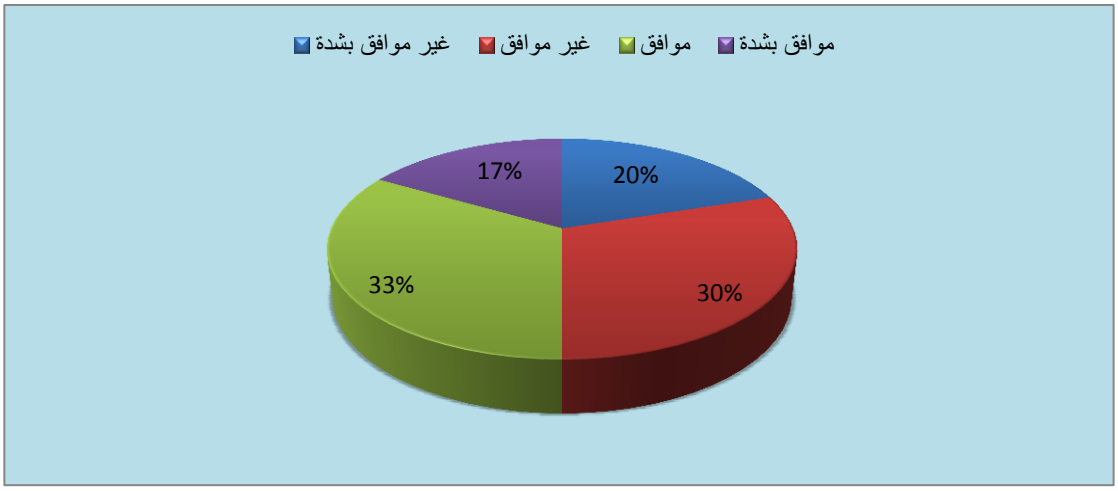

الشكل رقم (24) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (04)

من خلال الجدول رقم (24) والشكل رقم (24) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى أربعة مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (04) بالبديل " غير موافق بشدة " وقد بلغت

نسبتهم 20%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " غير موافق " بنسبة مئوية قدرت بـ 30%، في حين المجموعة الثالثة تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق" بنسبة مئوية قدرت بـ 33.3% وهم أعلى نسبة ، وأخيرا المجموعة الرابعة والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق بشدة " بنسبة مئوية قدرت بـ 16.7%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية ($كا^2$) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (03) قدرت بـ 2.26 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.05)، وبالتالي فإنه ليس هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

الاستنتاج : من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن معظم أفراد عينة الدراسة يرو ان لتسهيل تطبيق القوانين توظف البلدية دوريا كفاءات بشرية متخصصة في مجال البيئة في حين نجد ان هناك نسبة اخرى منهم تنفي ذلك.

السؤال 05: تسطر البلدية برنامج سنوي لتكوين الطاقم المتخصص في قوانين البيئة اظافة الى الملتقيات والندوات الدورية المتخصصة؟

الجدول رقم (25) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (05)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 05	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	التكرار المشاهد	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
غير موافق بشدة	6	20%	7,5	-1,5	03	2.26	0.51	غير دالة عند 0.05
غير موافق	9	30%	7,5	1,5				
موافق	10	33.3%	7,5	2,5				
موافق بشدة	5	16.7%	7,5	-2,5				
الإجمالي	30	%100	////					

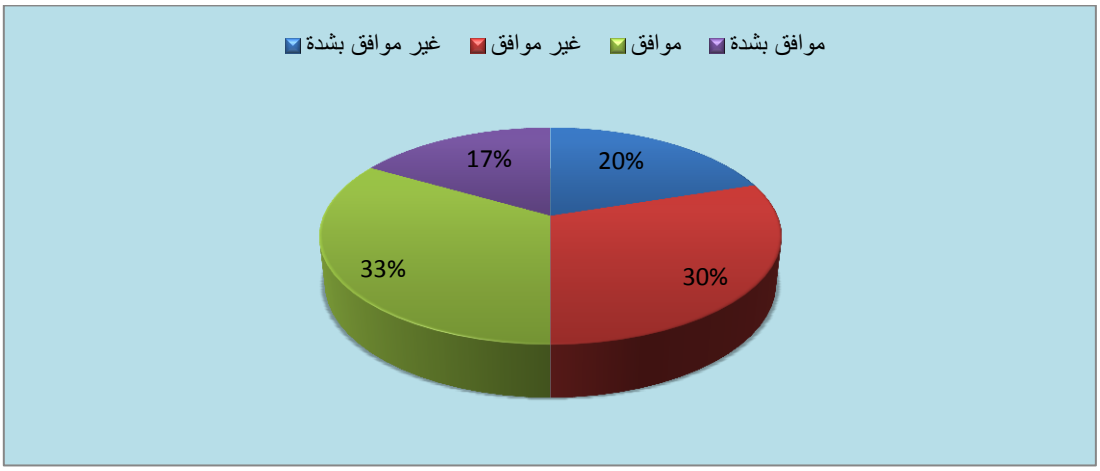

الشكل رقم (25) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (05)

من خلال الجدول رقم (25) والشكل رقم (25) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى اربع مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (05) بالبديل " غير موافق بشدة " وقد بلغت نسبتهم 20%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " غير موافق " بنسبة مئوية قدرت بـ 30%، في حين المجموعة الثالثة تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق" بنسبة مئوية قدرت بـ 33.3% وهم أعلى نسبة ، وأخيرا المجموعة الرابعة والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق بشدة " بنسبة مئوية قدرت بـ 16.7%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية ($كا^2$) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (03) قدرت بـ 2.26 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.05)، وبالتالي فإنه ليس هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

الاستنتاج : من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن معظم أفراد عينة الدراسة يرو ان البلدية تسطر برنامج سنوي لتكوين الطاقم المتخصص في قوانين البيئة اظافة الى الملتقيات والندوات الدورية المتخصصة ونسبة قليلة تنفي ذلك.

السؤال 06: تهتم قوانين البلدية بتنمية مخططات البيئة بالجزائر ؟

الجدول رقم (26) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (06)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 06	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
غير موافق	4	13.3%	7,5	-3,5	03	10.26	0.01	دالة عند 0.01
غير موافق	9	30%	7,5	1,5				
موافق	14	46.7%	7,5	6,5				
موافق بشدة	3	10%	7,5	-4,5				
الإجمالي	30	%100	////					

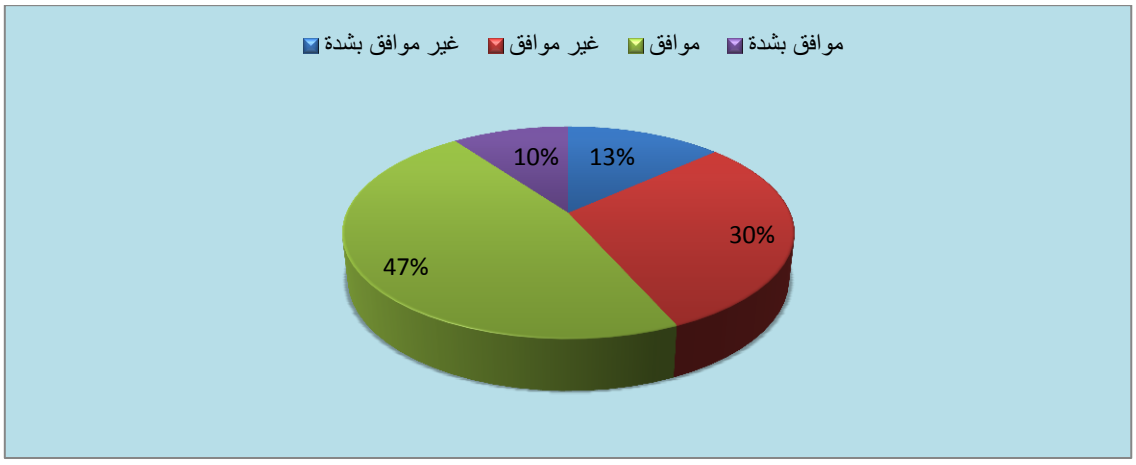

الشكل رقم (26) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (06)

من خلال الجدول رقم (26) والشكل رقم (26) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى أربعة مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (06) بالبديل " غير موافق بشدة " وقد بلغت نسبتهم 13.3%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " غير موافق " بنسبة مئوية قدرت بـ 30%، في حين المجموعة الثالثة تمثل الأفراد الذين كانت

إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق" بنسبة مئوية قدرت بـ 46.7%، وهم أعلى نسبة ، وأخيرا المجموعة الرابعة والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق بشدة " بنسبة مئوية قدرت بـ 10%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية ($كا^2$) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (03) قدرت بـ 10.26 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الثالثة" موافق " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج : من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن أغلب أفراد عينة الدراسة يرون أنّ قوانين البلدية تهتم بتنمية مخططات البيئة بالجزائر.

السؤال 07: تعتبر التنمية البيئية من أولويات التنمية المحلية للمنتخب المحلي؟

الجدول رقم (27) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (07)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 07	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
غير موافق بشدة	12	40%	7,5	4,5	03	6	0.11	غير دالة عند 0.05
غير موافق	9	30%	7,5	1,5				
موافق	6	20%	7,5	-1,5				
موافق بشدة	3	10%	7,5	-4,5				
الإجمالي	30	100	////					

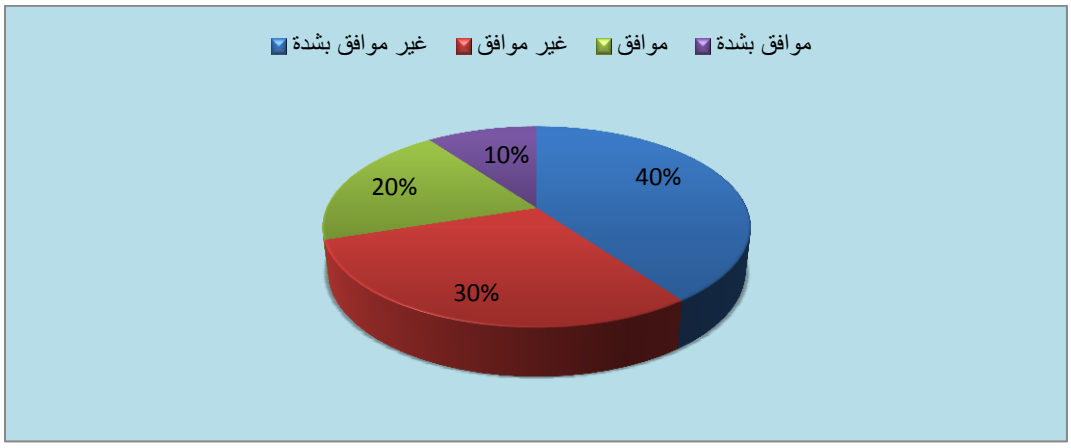

الشكل رقم (27) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (07)

من خلال الجدول رقم (27) والشكل رقم (27) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى أربعة مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (07) بالبديل " غير موافق بشدة " وقد بلغت نسبتهم 40% وهم أعلى نسبة ، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " غير موافق " بنسبة مئوية قدرت بـ 30%، في حين المجموعة الثالثة تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق" بنسبة مئوية قدرت بـ 20%، وأخيرا المجموعة الرابعة والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق بشدة " بنسبة مئوية قدرت بـ 10%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية ($كا^2$) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (03) قدرت بـ 6 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا ($\alpha=0.05$)، وبالتالي فإنه ليس هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

الاستنتاج : من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن أغلب أفراد عينة الدراسة يرون أنّ التنمية البيئية لا تعتبر من أولويات التنمية المحلية للمنتخب المحلي.

السؤال 08: تطبيق كل القوانين الخاصة بحماية البيئية في حالة الإخلال بعناصرها؟

الجدول رقم (28) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (08)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 08	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
غير موافق	3	10%	7,5	-4,5	03	16.66	0.00	دالة عند 0.01
غير موافق	17	56.7%	7,5	9,5				
موافق	6	20%	7,5	-1,5				
موافق بشدة	4	13.3%	7,5	-3,5				
الإجمالي	30	%100	////					

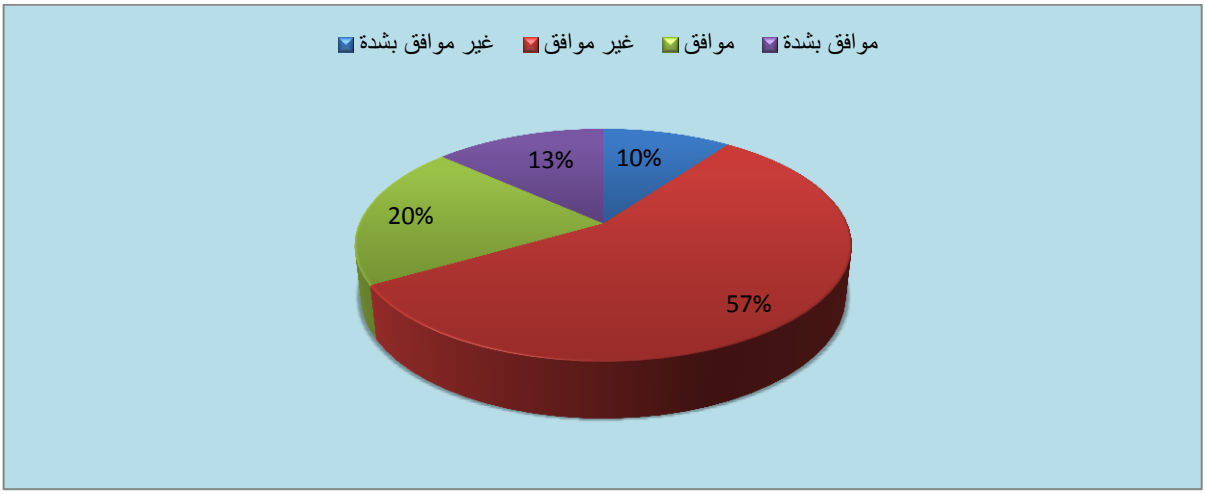

الشكل رقم (28) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (08)

من خلال الجدول رقم (28) والشكل رقم (28) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فردا، قد انقسمت إلى اربع مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (08) بالبديل " غير موافق بشدة " وقد بلغت نسبتهم 10%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " غير موافق " بنسبة مئوية قدرت بـ 56.7% وهم أعلى نسبة ، في حين المجموعة الثالثة تمثل

الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق" بنسبة مئوية قدرت بـ 20%، وأخيرا المجموعة الرابعة والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق بشدة " بنسبة مئوية قدرت بـ 13.3%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا²) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (03) قدرت بـ 16.66 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الثانية" غير موافق " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج : من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن أغلب أفراد عينة الدراسة يرون أنّ في حالة الاخلال بعناصرها البيئة لا يتم تطبيق كل القوانين الخاصة بحماية البيئية.

السؤال 09: هناك تنسيق بين مصالح البلدية ومديرية البيئة في تطبيق مخططات وقوانين حماية البيئة

الجدول رقم (29) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (09)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 09	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K² قيمة	مستوى الدلالة	القرار
غير موافق	1	3.3%	7,5	-6,5	03	14.26	0.00	دالة عند 0.01
غير موافق	9	30%	7,5	1,5				
موافق	15	50%	7,5	7,5				
موافق بشدة	5	16.7%	7,5	-2,5				
الإجمالي	30	%100	////					

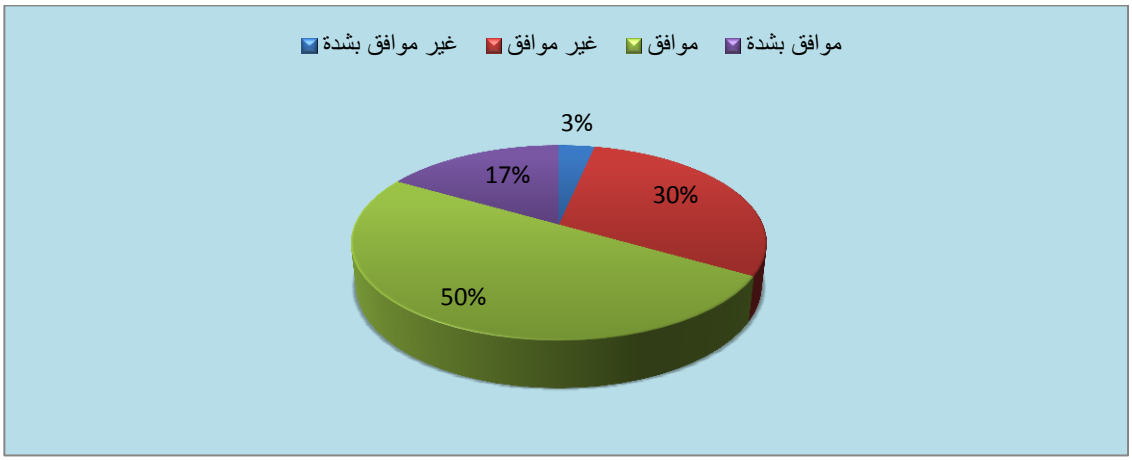

الشكل رقم (29) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (09)

من خلال الجدول رقم (29) والشكل رقم (29) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى أربعة مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (09) بالبديل " غير موافق بشدة " وقد بلغت نسبتهم 3.3%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " غير موافق " بنسبة مئوية قدرت بـ 30%، في حين المجموعة الثالثة تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق" بنسبة مئوية قدرت بـ 50% وهم أعلى نسبة ، وأخيرا المجموعة الرابعة والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق بشدة " بنسبة مئوية قدرت بـ 16.7%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية ($كا^2$) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (03) قدرت بـ 14.26 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الثالثة" موافق " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج : من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن أغلب أفراد عينة الدراسة يرون أنّ هناك تنسيق بين مصالح البلدية ومديرية البيئة في تطبيق مخططات وقوانين حماية البيئة.

السؤال 10: مشاركة المجتمع المدني بكل أطيافه في مجال حماية البيئة يقدم المواطن خدمات تطوعية لحماية البيئة وفقا للقانون ؟

الجدول رقم (30) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (10)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 10	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	التكرار المشاهد	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
غير موافق	2	6.7%	7,5	-5,5	03	13.46	0.00	دالة عند 0.01
غير موافق	13	43.3%	7,5	5,5				
موافق	12	40%	7,5	4,5				
موافق بشدة	3	10%	7,5	-4,5				
الإجمالي	30	%100	////					

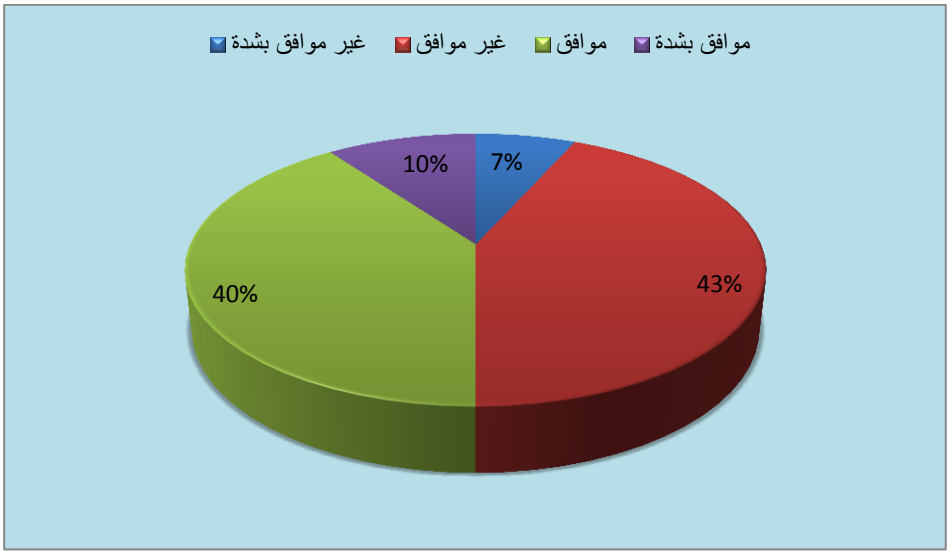

الشكل رقم (30) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (10)

من خلال الجدول رقم (30) والشكل رقم (30) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى اربع مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (10) بالبديل " غير موافق بشدة " وقد بلغت نسبتهم 6.7%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "

غير موافق " بنسبة مئوية قدرت بـ 43.3% وهم أعلى نسبة ، في حين المجموعة الثالثة تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق" بنسبة مئوية قدرت بـ 40%، وأخيرا المجموعة الرابعة والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق بشدة " بنسبة مئوية قدرت بـ 10%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية ($كا^2$) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (03) قدرت بـ 13.46 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الثانية" غير موافق " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج : من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن أغلب أفراد عينة الدراسة يرون أن المجتمع المدني بكل اطيافه لا يشارك في مجال حماية البيئة و أن المواطن لا يقدم خدمات تطوعية لحماية البيئة وفقا للقانون.

السؤال 11: يتم تطبيق سياسات التهيئة العمرانية والصناعية خاصة في مجال الري ومراعاة القوانين والمقاييس البيئية لأي مشكل بيئي يؤثر على عناصر التنمية الأخرى .

الجدول رقم (31) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (11)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 11	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
غير موافق بشدة	4	13.3%	7,5	-3,5	03	5.46	0.14	غير دالة عند 0.05
غير موافق	12	40%	7,5	4,5				
موافق	9	30%	7,5	1,5				
موافق بشدة	5	16.7%	7,5	-2,5				
الإجمالي	30	%100	////					

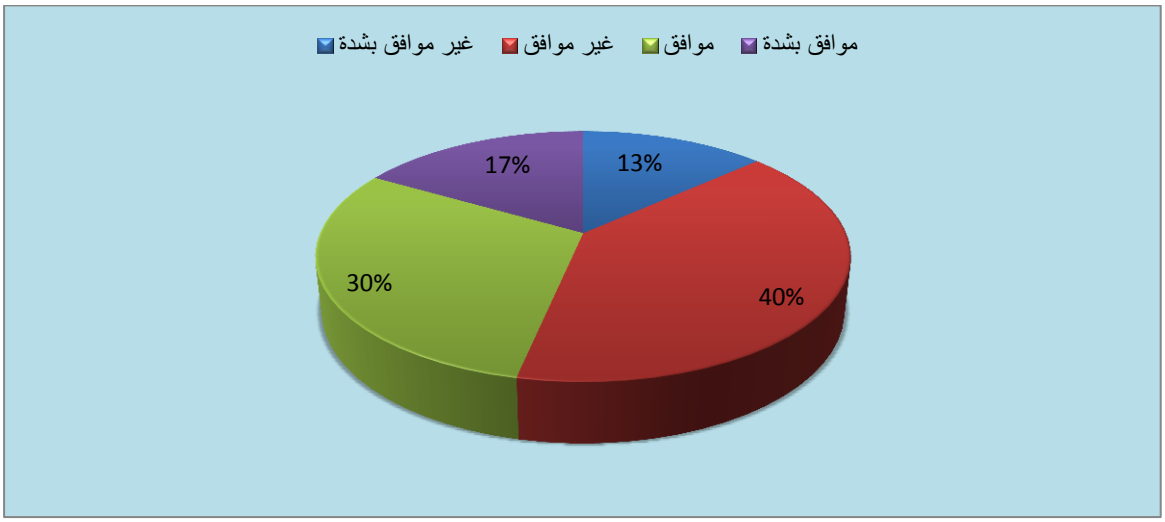

الشكل رقم (31) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (11)

من خلال الجدول رقم (31) والشكل رقم (31) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فردا، فقد انقسمت إلى اربع مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (11) بالبديل " غير موافق بشدة " وقد بلغت نسبتهم 13.3%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " غير موافق " بنسبة مئوية قدرت بـ 40% وهم أعلى نسبة ، في حين المجموعة الثالثة تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق" بنسبة مئوية قدرت بـ 30%، وأخيرا المجموعة الرابعة والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق بشدة " بنسبة مئوية قدرت بـ 16.7%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية ($كا^2$) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (03) قدرت بـ 5.46 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.05)، وبالتالي فإنه ليس هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

الاستنتاج : من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن أغلب أفراد عينة الدراسة يرو انه لا يتم تطبيق سياسات التهيئة العمرانية والصناعية خاصة في مجال الري ومراعاة القوانين والمقاييس البيئية لأي مشكل بيئي يؤثر على عناصر التنمية الأخرى.

السؤال 12: يوجد صناديق بلدية للمساهمة من طرف الصناعيين والمواطنين في تدعيم ميزانية البيئة لحماية البيئة وفقا للقوانين المسطرة من طرف المتخصصين ؟

الجدول رقم (32) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (12)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 12	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
غير موافق	10	33.3%	7,5	2,5	03	3.86	0.27	غير دالة عند 0.05
غير موافق	9	30%	7,5	1,5				
موافق	8	26.7%	7,5	,5				
موافق بشدة	3	10%	7,5	-4,5				
الإجمالي	30	%100	////					

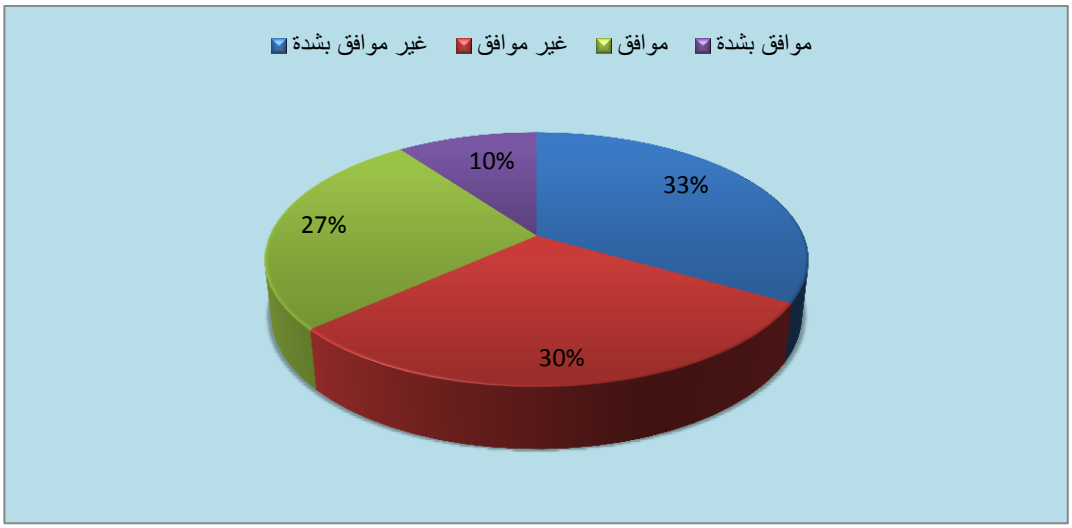

الشكل رقم (32) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (12)

من خلال الجدول رقم (32) والشكل رقم (32) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى أربعة مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (12) بالبديل " غير موافق بشدة " وقد بلغت نسبتهم 33.3% وهم أعلى نسبة ، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " غير موافق " بنسبة مئوية قدرت بـ 30%، في حين المجموعة الثالثة تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق" بنسبة مئوية قدرت بـ 26.7%، وأخيرا المجموعة الرابعة والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق بشدة " بنسبة مئوية قدرت بـ 10%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية ($كا^2$) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (03) قدرت بـ 3.86 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا ($\alpha=0.05$)، وبالتالي فإنه ليس هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

الاستنتاج : من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن معظم أفراد عينة الدراسة يرون أنّه لا يوجد على مستوى للبلدية صناديق للمساهمة من طرف الصناعيين والمواطنين في تدعيم ميزانية البيئة لحماية البيئة وفقا للقوانين المسطرة من طرف المتخصصين.

السؤال 13: أحداث تنمية مستدامة مربوط بحل المشكلات البيئية في البلدية.

الجدول رقم (33) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (13)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 13	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
غير موافق بشدة	3	10%	7,5	-4,5	03	8.66	0.03	دالة عند 0.05
غير موافق	4	13.3%	7,5	-3,5				
موافق	12	40%	7,5	4,5				
موافق بشدة	11	36.7%	7,5	3,5				
الإجمالي	30	%100	////					

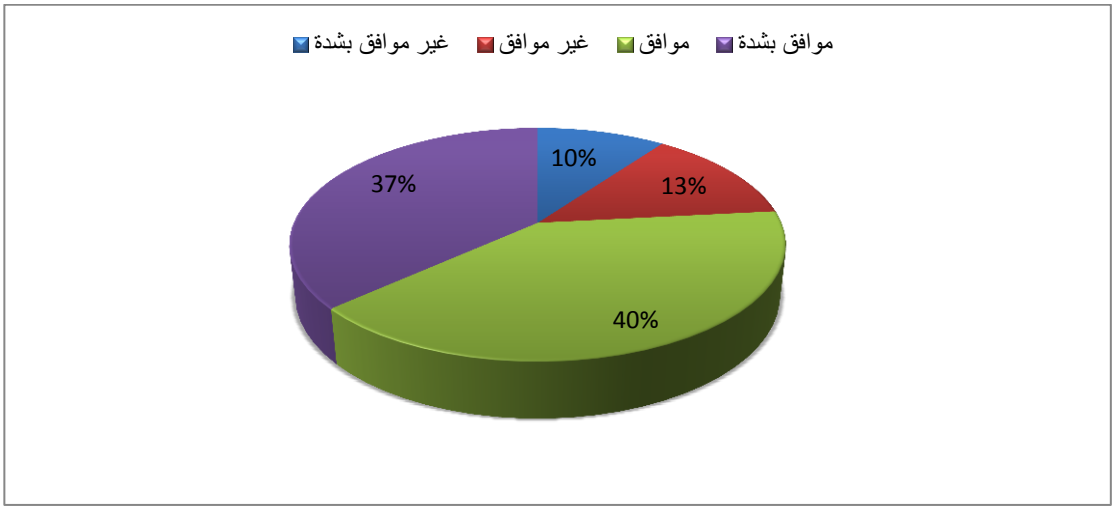

الشكل رقم (33) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (13)

من خلال الجدول رقم (33) والشكل رقم (33) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى اربع مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (13) بالبديل " غير موافق بشدة " وقد بلغت نسبتهم 10%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " غير موافق " بنسبة مئوية قدرت بـ 13.3%، في حين المجموعة الثالثة تمثل الأفراد الذين كانت

إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق" بنسبة مئوية قدرت بـ 40% وهم أعلى نسبة ، وأخيرا المجموعة الرابعة والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " موافق بشدة " بنسبة مئوية قدرت بـ 36.7%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا²) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (03) قدرت بـ 8.66 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.05)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الثالثة" موافق " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

الاستنتاج : من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن معظم أفراد عينة الدراسة يرون أنّ هناك أحداث لتنمية مستدامة مربوط بحل المشكلات البيئية في البلدية.

المطلب الثالث: مناقشة فرضيات الدراسة و نتائجها

الفرضية الأولى: الإمكانيات المتوفرة و الوسائل المطبقة من طرف الادارة المحلية تساهم في الحد من تدهور البيئة.

الجدول رقم (34) : تفسير نتائج الفرضية الأولى من خلال إجابات افراد عينة الدراسة

السؤال	كا2	الاتجاه	الدلالة الاحصائية
السؤال رقم1	14	موافق	دالة
السؤال رقم2	27.33	موافق	دالة
السؤال رقم3	24.13	موافق	دالة
السؤال رقم4	17.73	موافق	دالة
السؤال رقم5	22.53	موافق	دالة
السؤال رقم6	26.80	موافق	دالة
السؤال رقم 7	7.86	غير موافق	دالة

السؤال رقم 8	15.6	موافق	دالة
السؤال رقم 9	10	غير موافق	دالة
السؤال رقم 10	13.46	غير موافق	دالة
السؤال رقم 11	11.86	موافق	دالة
السؤال رقم 12	15.06	موافق	دالة
السؤال رقم 13	13.46	موافق	دالة
السؤال رقم 14	13.2	غير موافق	دالة

تنطلق الفرضية الأولى من اعتقاد ينص على أن الإمكانيات المتوفرة و الوسائل المطبقة من طرف الادارة المحلية تساهم في الحد من تدهور البيئة ، وانطلاقا من مختلف القراءات للدراسات السابقة والتراث النظري الفكري ، والنتائج المتحصل عليها بطرائق إحصائية علمية في الجدول المشار إليه أعلاه رقم (34) فإن اغلب قيم اختبار الدلالة كا تربيع جاءت دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ألفا(α=0.05) و (α=0.01) ولصالح فرضية الدراسة .

الفرضية الثانية: تعتبر قوانين الادارة المحلية و مخططات حماية البيئة المرجع الأساسي في احداث التنمية البيئية.

الجدول رقم (35) : تفسير نتائج الفرضية الثانية من خلال إجابات افراد عينة الدراسة

السؤال	كا2	الاتجاه	الدلالة الاحصائية
السؤال رقم1	14	موافق	دالة
السؤال رقم2	27.33	موافق	غير دالة
السؤال رقم3	24.13	موافق	غير دالة
السؤال رقم4	17.73	موافق	غير دالة
السؤال رقم5	22.53	موافق	غير دالة

السؤال رقم6	26.80	موافق	دالة
السؤال رقم 7	7.86	غير موافق	غير دالة
السؤال رقم 8	15.6	غير موافق	دالة
السؤال رقم 9	10	موافق	دالة
السؤال رقم 10	13.46	غير موافق	دالة
السؤال رقم 11	11.86	غير موافق	غير دالة
السؤال رقم 12	15.06	غير موافق	غير دالة
السؤال رقم 13	13.46	موافق	دالة

تنطلق الفرضية الثانية من اعتقاد ينص على أن قوانين الإدارة المحلية و مخططات حماية البيئة تعتبر المرجع الأساسي في إحداث التنمية البيئية ، وانطلاقا من مختلف القراءات للدراسات السابقة والتراث النظري الفكري ، والنتائج المتحصل عليها بطرائق إحصائية علمية في الجدول المشار إليه أعلاه رقم (35) فإن اغلب قيم اختبار الدلالة كا تربيع جاءت غير دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ألفا(α=0.05) وبالتالي تم رفض الفرضية الثانية.

النتائج:

- تتوفر بلدية المسيلة على امكانيات وقدرات تقوم كل مصلحة مختصة باحصائها لاستغلالها على الوجه الأكمل.
- نظرا لتوسع العمراني والصناعي فان بلدية المسيلة تعاني من مشاكل بيئية مختلفة مثل النفايات الصناعية والمنزلية الصرف الصحي تلوث المياه ...
- يعتبر العنصر البشري أحد المسببين لهذه المشاكل ونظرا لتفاقمها فقد تم تصنيفها في نقاط سوداء ليتم معالجتها.

- تستعمل البلدية السياسات البيئية لحماية البيئة كالعمل الميداني المتمثل في معاينة المسببات وتقدير أحجامها،الردع القانوني، التوعية والتربية البيئية.
- نقص الإمكانيات والوسائل والنمو الديمغرافي المتسارع تم تقسيم بلدية المسيلة في مجال جمع النفايات الى قسمين قسم تابع للبلدية وقسم تابع لمؤسسة الردم التقني.

أمّا من ناحية التشريعات والنصوص القانونية في مجال تنمية البيئة فالمجلس البلدي لبلدية المسيلة يعاني من انسداد من أوت 2018 ، وقد تم تجميده في أفريل 2019 .

أثر على سيران وتطبيق القوانين.

خلاصة :

خلصت الدراسة في هذا الفصل إلى أن بلدية المسيلة تستعمل إمكانياتها ووسائلها لتنمية البيئة والحدّ من المشاكل المضرة بها مثل التلوث، النفايات والصرف الصحي، من خلال وضع استراتجيات ومخططات محلية مثل الاعتناء بالمساحات الخضراء، الردم التقني للنفايات، الإجراءات الميدانية والتوعية البيئية مع تنسيق الجهود بين مختلف المصالح المختصة في محاولة منها بحماية البيئة والمحافظة عليها.

خاتمة

خاتمة:

إنّ الاهتمام بتنمية البيئة من طرف الدولة قد وضع له الكثير من النّصوص القانونية من أجل حماية البيئة المحلية والّتي أوكلت المهمّة والاختصاص للإدارة المحلية ورغم ذلك فالمشكلات البيئية كالتلوّث والنفايات والأمراض المتنقلة عن طريق المياه والحيوانات تقف عائقا أمام التنمية البيئية. رغم ذلك وأمام نقص الإمكانيات المادية والبشرية والصعوبات الميدانية ومتابعتها نجد الإدارة المحلية تسعى بقدر هذه الطاقات والجهود في مكافحة المشاكل البيئية والمحافظة على سلامتها باعتبار أن الإدارة المحلية هي الأدرى بالحلول المتوقعة لكل مشكل بيئي لأن أحداث التنمية المحلية يقتضي احترام البيئة وما توفره للإقليم المحلي من ثروات وكنوز وكذا الترفيه والسياحة. إلا أنّ هذا يتوقف على المجالس المحلية المنتخبة في نقص قدرتها وكفاءتها واهتمامها بالبيئة وعدم جعل المشكلات البيئية من أولويات التنمية المحلية وغياب الثقافة البيئيّة عند القائمين على المجالس واللامبالات واللاوعي لدى افراد المجتمع المحلي أدى الى تفاقم المشكلات البيئية.

ولإنجاح دور الإدارة المحلية في تنمية البيئة لابد من توفير الإمكانيات اللازمة وتطبيق الوسائل والإجراءات لتفادي أخطار بيئية وتحويل ماهو ضار إلى عوامل إيجابية تعود بالفائدة على البيئة وكذا وجود تشريعات مستمدة من الواقع وتطبيقها وفق البيئة المحلية في اقرب وقت وأقل تكاليف.

ان الادارة المحلية في الوقت المعاصر يجب عليها ان تنتقل في مجال البيئة من الحماية والمحافظة إلى التنمية المستدامة في استغلال ثروات البيئة وتجنّب الأخطار حفاظا على ديمومتها واستمرارها للأجيال القادمة.

وعليه توصلت الدراسة إلى:

1.وجود ترسانة قانونية في مجال حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وتواجهها معوقات من بينها الانسدادت والمشاكل التي تحدث بين أعضاء المجلس تصل إلى حد تجميد أعمال المجلس

تتوقف فيه عجلة التنمية المحلية وكذا التضخم في إنتاج القوانين مما يفقد الفعالية و التأخر في الصدور وغياب تصور مبني على واقع اجتماعي محلي.

2.نقص اهتمام المسؤولين المحليين في المشكلات البيئية وانعدام المتابعة المستمرة وجعل أمور حماية البيئة ثانوية ترتكز عل جمع النفايات والصرف الصحي وجعل البيئة في الهيكل التنظيمي للبلدية عبارة عن مصلحة مع الصيانة العامة والوسائل بدل من جعلها مديرية في الهيكل التنظيمي.

3.إدخال بعض التقنيات في مجال النظافة كالردم التقني وتجنب الحرق و القيام بتجارب في محاولة فصل النفايات لإعادة تحويل بعض موادها والاستفادة منها في الصناعة التحويلية إلا أنّه يتوقّف على الإمكانيات والوسائل ووعي المواطنين في مدى التعاون مع المكلفين بالبيئة.

4.غياب الضبطية القضائية لدي اللجان المكلفة بالبيئة حيث تنجز تقاريرهم الميدانية ثم ترفع إلى المسؤول المحلي ليتّخذ الإجراءات ممّا يتسبّب في بطء اتخاذ الإجراءات.

5.نقص الوعي لدى أفراد المجتمع المحلي وعدم استشارتهم وانعدام المختصين في قضايا التوعية والتحسيس .

6.تعتبر مشكلة البيئة أعقد بكثير ممّا تنصّ عليه القوانين والتشريعات خاصة وصعوبة التحكّم في التطورات الانسانية لذا أصبحت مشكلة البيئة محلية ووطنية ودولية.

ومنه فالإدارة المحلية لها دور كبير في تنمية البيئة بالاستخدام الأمثل للإمكانيات والقدرات المتوفرة وتجنب استعمال كل ما من شأنه التاثير السلبي على البيئة واختيار المشاريع ذات التقنيات الصديقة للبيئة ولو كانت باهضة الثمن كما يجب عليها في كل تنمية أنّ تضع مقياس البعد البيئي في كل مشروع لديمومة البيئة السليمة والنظيفة للاجيال القادمة وهذا يتحقق في وجود قوانين وتشريعات تضعها المجالس المحلية باعتبارها الادرى بمشاكل بيئة الإقليم تتجسد على أرض الواقع وتتكيف مع التطورات التي يحتمها المشكل الذي يظهر ربحا للوقت وحلا سريعا للمشكل وتفادي اللجان وخرجاتها المتكررة وتقاريرها المقترحة والمنتقلة من مكتب إلى مكتب ومن مسؤول الى اخر لتتراكم المشاكل البيئية مع مرور الوقت ويتعسر إيجاد الحلول لهذه المشاكل.

وبناء على ماسبق ذكره تتبلور جملة من الاقتراحات والتوصيات لتنمية البيئة.

1.إعادة النظر في قوانين الإدارة المحلية وتوسيع الصلاحيات في مجال تنمية البيئة وكذا سير المجالس المنتخبية المحلية لتجنب الانسدادات وعرقلة عمله طيلة عهدة انتخابية.

2.المرونة والتكيف في قوانين البيئة للسرعة في تنفيذها وتجنب المشاكل البيئية قبل حدوثها.

3.توفير الامكانيات المادية والوسائل والكفاءات البشرية في مجال تنمية البيئة.

4.تفعيل المشاركة الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني والمساجد .

5.تشجيع على إقامة المساحات الخضراء في الاحياء وحملات التنظيف وجعل جائزة لأحسن حي.

6.ضرورة تعميم مراكز الردم التقني لكل البلديات.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب بالغة العربية

1. القرآن الكريم

2. لسان العرب لابن المنضور ،ج1، ط1، دار الصادر 1997.

3. أحمد عبد الفتاح محمود، واسلام ابراهيم أبو السعود، **أضواء على التلوث البيئي بين الواقع والتحدي والنظرة المستقبلية**، المكتبة المصرية لنشر والتوزيع، مصر، 2007. د. أحمد حسين اللقاني و د.فارعة حسن محمد، **التربية البيئية بين الحاضر والمستقبل**، عالم الكتب، القاهرة، 1999.

4. د. أحمد حسين اللقاني و د.فارعة حسن محمد، **التربية البيئية بين الحاضر والمستقبل**، عالم الكتب، القاهرة، 1999.

5. حمدي سليمان فتيلات، **مبادئ الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الهيكلة الأردنية الهاشمية**، الاردن، دار وائل لنشر والتوزيع 2010

6. السيد عبد العاطي السيد، **البيئة والمجتمع**، مصر: دار المعرفة الجامعية،2007.

7. عمار بوحوش، ومحمد محمود ذنيبات، **مناهج البحث العلمي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1997.

8. فتحي دردار، **البيئة في مواجهة التلوث**، تيزوزو ،دار الأمل 2002.

9. صفوان المبيضين وآخرين، **المركزية واللامركزية في تنظيم الادارة المحلية**، دار الباروزي للنشر وتوزيع 2011.

10. ماجد راغب الحلو، **قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة**، منشأة المعارف، الاسكندرية2002.

11. محمد عاطف غيث، **علم الاجتماع الحضري**، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1998.

12. محمد حسن عبد القوي، **الحماية الجنائية للبيئة الهوائيّة**، مصر: النسر الذهبي لطباعة 2002.

13. محمد منير حجاب ،**التلوث وحماية البيئة** , قضايا البيئة من منظور إسلامي، ط1،دار الفجر لنشر والتوزيع ، مصر 1999.

ثانيا: الرسائل و المذكرات

1. أمينة كسيرة، **الاتصال والتربية البيئية الشاملة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص اتصال بيئي، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2010.2011.

2. بن أحمد عبد المنعم، **الوسائل القانونية الادارية لحماية البيئة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، الجزائر، جامعة بن عكنون.

3. أ.م.د.حسين مبارك فرح ضياء، **الحكومات المحلية**، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد 2012.

4. ربيعة وضاح، **دور الحكم الجيد في تحسين أداء الإدارة المحلية**، دراسة حالة بلدية المسيلة 2015. 2016، مذكرة الماستر في العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة المسيلة ،2016. 2017.

5. سليمة بوعزيز ، **السياسات العامة البيئية وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر**. مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر شعبة علوم سياسية تخصص سياسات عامة مقارنة. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي, 2014.2015

6. شويح بن عثمان، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية**، دراسة حالة البلدية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان 2010.2011.

7. عبد الغاني حسونة، **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر، بسكرة 2012.2013

8. لخضر رياح ، **دراسة حالة البيئة ببلديات ولاية برج بوعريريج** ، مذكرة مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، الجزائر 2013.2014 .

9. ليلى عجال، **واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي**، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية حقوق علوم سياسية، قسنطينة، 2010.

10. لويزة شناق، **دور الجماعات المحلية في حماية البيئة دور بلدية السعيدة في تنمية المساحات الخضراء**، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي طاهر، سعيدة ، 2014- 2015.

11. مصطفى جديد، **دور الجماعات المحلية في حماية البيئة بين النظم القانونية والممارسة الفعلية حسب التشريع الجزائري**، دراسة حالة بلدية بوقطب، البيض، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون حماية البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة دكتور مولاي الطاهر ، سعيدة، 2015.2016.

12. محمد فايز بوشدوب، **التنمية المستدامة في ظل القانون الدولي للبيئة**، مذكرة الماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية ، الجزائر ، جانفي 2002.

13. د.نايف بن حمود المكيشة و د. محمد بن مهنا المهنا، **مذكرة مقرر البيئة والتنمية**, كلية الارصاد والبيئة وزراعة المناطق الجافة, قسم علوم البيئة,سنة 1436 . 1437..

14. هشام أمين مختار، **تخطيط وتنمية المجتمعات الجديدة في جمهورية مصر**، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة2000.

15. وناس يحي، **الادارة البيئية في الجزائر، مذكرة ماجستار في القانون العام**، معهد الحقوق الإدارية، جامعة السانيا ، وهران، الجزائر 1999.

16. يمينة طالبي، **الدور التنموي للجماعات المحلية**، دراسة حالة، ولاية البيض، مذكرة ماستر علوم سياسية ، كلية حقوق والعلوم السياسية، جامعة البيض, 2016.

ثالثا :الملتقيات والقوانين :

17. حسين مصطفى غانم، **الإسلام وحماية البيئة من التلوث**، مكة المكرمة، جامعة أم القرى 1997.

. خالد ممدوح، **البلديات والمحليات في ظل الادوار الجريدة للحكومة**، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، 2009

18. خالد مصطفى قاسم ، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة** ، جامعة الدول العربية، القاهرة 2007.

19. رمضان محمد مقلد وآخرون، **اقتصاديات الموارد والبيئة** ،الدار الجامعية، الاسكندرية,2004.

20. عبد الحق خنتاسو, **مجال تدخل الهيئات اللامركزية في حماية البيئة في الجزاير**, مذكرة لنيل شهادة الماجستير حقوق, جامعة ورقلة , 2011.

21. صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي،**النظام القانوني الدولي لحماية البيئة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، سنة 2010.

22. د_ السيد محمد السايح، **التنوير البيئي والصحي لطلاب المدارس العليا و الجامعات**، عالم الكتب، القاهرة، 2009.

23. محمد الموسخ, **دور الجماعات المحلية في حماية البيئة**, الملتقى الدولي الخامس حول دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية, المنعقد يومي 04.03 ماي 2009 من طرف مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع, كلية الحقوق والعلوم السياسية,جامعة محمد خيضر ,بسكرة مع جمعية هانص سيدال.

24. محمد محمود الطمامنة, **نظم الادارة المحلية, المفهوم والفلسفة و الاهداف** , ورقلة, مقدمة في الملتقى الأول حول نظم الادارة المحلية في الوطن العربي، صلالة، سلطنة عمان أيام 18. 20 أغسطس 2003.

25. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية, المادة15 من دستور 28 نوفمبر 1996.

26. المنظمة العربية للعلوم الإدارية، **النمو الحضري في الوطن العربي**، المؤتمر الرابع عشر للشؤون الاجتماعية، جامعة الدول العربية، 1999.

27. اسماعيل نجم الدين زنكنة، **القانون الاداري البيئي**، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية2012.

28. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 03|10, مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق ل 19 يوليو 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية ،العدد 43، الصادرة في 20 جويلية 2003.

29. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, قانون 01.19, المؤرخ في 12 ديسمبر 2001.

30. قانون البلدية 11.10,المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق ل 22 يونيو 2011.

31. مادة 03 من قانون 10.03 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة.

32. المادة 03 من قانون 10.03 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة.

الملاحق

الملحق رقم 01 :

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تخصص إدارة محلية

طلب إجراء استبيان بغرض دراسة أكاديمية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

يقوم الباحث بإجراء دراسة عنوانها: "**دور الإدارة المحلية في التنمية البيئية دراسة ميدانية لبلدية المسيلة** " كبحث ميداني تكميلي للحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة محلية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة .

نرجو تفضلكم بالإجابة على هذه الاستبانة بكل صدق وموضوعية ،وذلك بوضع إشارة (**×**) في المربع الذي ترونه مناسبا علما أن إجاباتكم لها الفضل في إثراء موضوع الدراسة، وتنمية الإدارة البيئية والاهتمام بها في بلدية المسيلة، كما أحيطكم علما أن المعلومات التي ستدلونها ستستعمل بسرية كاملة وفي إطار أغراض علمية لا غير.

شكرا

على حسن تعاونكم.

إعداد الطالب : عبد الكبير أحمد

إشراف الدكتور: برادشة فريد

المحور الأول : البيانات الشخصية

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

السن: أقل من 30 سنة ☐ من 30 الى 40 سنة ☐ من 41 الى 52 سنة ☐

53 سنة فما فوق ☐

المستوى التعليمي: مستوى ثانوي ☐ بكالوريا ☐ ليسانس ☐

ماجستير ☐ ماستر ☐ دكتوراه ☐

. المصالح: مصلحة الصحة و البيئة(5)، مكتب الوقاية (04) ، مكتب البناء (02) ، الوسائل العامة (04) ، الصفقات (02) ، المنازعات (03) ، الصيانة العامة (02)، الادارة و المالية (02) ، الامانة العامة (02) ، الاعلام و الاتصال (02) ، مصلحة المتابعة (02)

الخبرة في العمل: من 05 الى10 سنوات ☐ من 10 الى15 سنة ☐ من 15 إلى 20 سنة

مجال التكوين: البيئة ☐ الفلاحة ☐ الصحة ☐ الري ☐ أخرى ☐

المحور الثاني : إمكانيات بلدية المسيلة البيئية والأخطار الموجودة.

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق	موافقة بشدة
01	تقوم كل مصلحة في البلدية بإحصاء الإمكانيات والقدرات البيئية				
02	تتوفر بلدية المسيلة على إمكانيات طبيعية وصناعية معتبرة.				
03	تعاني بلدية المسيلة من مشاكل بيئية كالتلوث بمختلف أنواعه.				
04	تقوم البلدية بتصنيف النقاط السوداء المضرة بالبيئة.				

05	يعتبر العنصر البشري أحد العناصر المتسببة في تدهور البيئة .				
06	النفايات الصناعية والمنزلية والصرف الصحي إحدى مشكلات البيئة الكبرى في البلدية .				
07	تتخذ البلدية أنجع الأساليب والوسائل لحماية البيئة مثل الردع القانوني . العمل الميداني بمختلف المؤسسات . التوعية والتربية البيئية .				
08	تهدف السياسات البيئية إلى تحقيق حماية البيئة والمحافظة عليها من خلال التنسيق بين المصالح المختلفة في البلدية من أجل تطبيق المخططات المحلية لحماية البيئة .				
09	تتوفر البلدية على العتاد المتطور والتجهيزات الملائمة لسلامة العمال والسكان				
10	توفر البلدية تقنيات حديثة سنويا في معالجة مشاكل البيئة .				
11	تشجع مخططات البلدية المساحات الخضراء والتهيئة العمرانية ودورها في تنمية البيئة .				
12	لا توجد ضغوطات من طرف المؤسسات الصناعية على مخططات البيئة المرسومة من طرف البلدية				
13	تهدف البلدية بمختلف هيئاتها ولجانها لتحقيق حماية للبيئة وتنميتها من أجل الحصول على بيئة نظيفة				
14	يساهم المنتخب المحلي في وضع استراتجيات حماية البيئة على المستوى المتوسط والبعيد .				

المحور الثالث : التشريعات والنصوص القانونية ومدى تجسيدها في تنمية البيئة .

01	التشريعات والنصوص المعمول بها تخضع لمقاييس علمية وعالمية مواكبة للتطور العلمي في حماية البيئة وتنميتها				
02	مدى مرونة القوانين البيئية في التكيف مع المشكلات البيئية المعاصرة (معالجة المشاكل البيئية وفقا للقوانين) .				
03	تسعى البلدية كل سنة الى تسخير طاقم بشري كبير لتنفيذ القوانين البيئية .				
04	لتسهيل تطبيق القوانين توظف البلدية دوريا كفاءات بشرية متخصصة في مجال البيئة .				
05	تسطر البلدية برنامج سنوي لتكوين الطاقم المتخصص في قوانين البيئة إضافة إلى الملتقيات والندوات الدورية المتخصصة.				
06	تهتم قوانين البلدية بتنمية مخططات البيئة في الجزائر .				
07	تعتبر التنمية البيئية من أولويات التنمية المحلية للمنتخب المحلي				
08	تطبيق كل القوانين الخاصة بحماية البيئة في حالة الاخلال بعناصرها .				
09	هناك تنسيق بين مصالح البلدية ومديرية البيئة في تطبيق مخططات و قوانين حماية البيئة .				
10	. مشاركة المجتمع المدني بكل أطيافه في مجال حماية البيئة . يقدم المواطن خدمات تطوعية لحماية البيئة وفقا للقانون .				
11	يتم تطبيق سياسات التهيئة العمرانية والصناعية خاصة في مجال الري ومراعاة القوانين والمقاييس البيئية لأي مشكل بيئي يؤثر على عناصر التنمية الأخرى .				
12	. توجد صناديق بلدية للمساهمة من طرف الصناعيين والمواطنين في تدعيم ميزانية البلدية لحماية البيئة وفقا للقوانين السطرة من طرف المتخصصين.				
13	احداث تنمية مستدامة مربوط بحل المشكلات البيئية في البلدية .				

الملحق رقم 02 :

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	19	63,3	63,3	63,3
	انثى	11	36,7	36,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

السن

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اقل من 30سنة	5	16,7	16,7	16,7
	من30 الى 40 سنة	6	20,0	20,0	36,7
	من 41 الى 52سنة	17	56,7	56,7	93,3
	53سنة فما فوق	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

المستوى التعليمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي	6	20,0	20,0	20,0
	بكالوريا	3	10,0	10,0	30,0
	ليسانس	8	26,7	26,7	56,7
	ماجستير	3	10,0	10,0	66,7
	ماستر	8	26,7	26,7	93,3

	دكتوراه	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

الخبرة في العمل

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من 05 الى 10سنوات	8	26,7	26,7	26,7
	من 10 الى 15سنة	14	46,7	46,7	73,3
	من 15 الى 20سنة	8	26,7	26,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

المصالح

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	الصحة والبيئة	5	16,7	16,7	16,7
	مكتب الوقاية	4	13,3	13,3	30,0
	مكتب البناء	2	6,7	6,7	36,7
	الوسائل العامة	4	13,3	13,3	50,0
	الصفقات	2	6,7	6,7	56,7
	المنازعات	3	10,0	10,0	66,7
	الصيانة العامة	2	6,7	6,7	73,3
	الادارة والمالية	2	6,7	6,7	80,0

	الامانة العامة	2	6,7	6,7	86,7
	الاعلام والاتصال	2	6,7	6,7	93,3
	مصلحة المتابعة	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

مجال التكوين

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	الفلاحة	10	33,3	33,3	33,3
	الصحة	4	13,3	13,3	46,7
	الري	5	16,7	16,7	63,3
	الادارة	11	36,7	36,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س1

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	13,3	13,3	13,3
	غير موافق	12	40,0	40,0	53,3
	موافق	13	43,3	43,3	96,7
	موافق بشدة	1	3,3	3,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س1

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
غير موافق بشدة	4	7,5	-3,5
غير موافق	12	7,5	4,5
موافق	13	7,5	5,5
موافق بشدة	1	7,5	-6,5
Total	30		

Test

	س1
Khi-deux	14,000[a]
ddl	3
Signification asymptotique	,003

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 7,5.

س2

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	6,7	6,7	6,7
	غير موافق	8	26,7	26,7	33,3
	موافق	19	63,3	63,3	96,7
	موافق بشدة	1	3,3	3,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س2

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
غير موافق بشدة	2	7,5	-5,5
غير موافق	8	7,5	,5
موافق	19	7,5	11,5
موافق بشدة	1	7,5	-6,5
Total	30		

Test

	س2
Khi-deux	27,333[a]
ddl	3
Signification asymptotique	,000

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 7,5.

س3

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	6,7	6,7	6,7
	غير موافق	4	13,3	13,3	20,0
	موافق	19	63,3	63,3	83,3
	موافق بشدة	5	16,7	16,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س3

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
غير موافق بشدة	2	7,5	-5,5
غير موافق	4	7,5	-3,5
موافق	19	7,5	11,5
موافق بشدة	5	7,5	-2,5
Total	30		

Test

	س3
Khi-deux	24,133[a]
ddl	3
Signification asymptotique	,000

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 7,5.

س4

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	13,3	13,3	13,3
	غير موافق	7	23,3	23,3	36,7
	موافق	17	56,7	56,7	93,3
	موافق بشدة	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س4

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
غير موافق بشدة	4	7,5	-3,5
غير موافق	7	7,5	-,5
موافق	17	7,5	9,5
موافق بشدة	2	7,5	-5,5
Total	30		

Test

	س4
Khi-deux	17,733[a]
ddl	3
Signification asymptotique	,000

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 7,5.

س5

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	6,7	6,7	6,7
	غير موافق	1	3,3	3,3	10,0
	موافق	17	56,7	56,7	66,7
	موافق بشدة	10	33,3	33,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س5

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
غير موافق بشدة	2	7,5	-5,5
غير موافق	1	7,5	-6,5
موافق	17	7,5	9,5
موافق بشدة	10	7,5	2,5
Total	30		

Test

	س5
Khi-deux	22,533[a]
ddl	3
Signification asymptotique	,000

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 7,5.

س6

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	3,3	3,3	3,3
	غير موافق	1	3,3	3,3	6,7
	موافق	18	60,0	60,0	66,7
	موافق بشدة	10	33,3	33,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س6

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
غير موافق بشدة	1	7,5	-6,5
غير موافق	1	7,5	-6,5
موافق	18	7,5	10,5
موافق بشدة	10	7,5	2,5
Total	30		

Test

	س6
Khi-deux	26,800[a]
ddl	3
Signification asymptotique	,000

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 7,5.

س7

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	20,0	20,0	20,0
	غير موافق	12	40,0	40,0	60,0
	موافق	10	33,3	33,3	93,3
	موافق بشدة	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س7

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
غير موافق بشدة	6	7,5	-1,5
غير موافق	12	7,5	4,5
موافق	10	7,5	2,5
موافق بشدة	2	7,5	-5,5
Total	30		

Test

	س7
Khi-deux	7,867[a]
ddl	3
Signification asymptotique	,049

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 7,5.

س8

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	3,3	3,3	3,3
	غير موافق	10	33,3	33,3	36,7
	موافق	15	50,0	50,0	86,7
	موافق بشدة	4	13,3	13,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س8

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
غير موافق بشدة	1	7,5	-6,5
غير موافق	10	7,5	2,5
موافق	15	7,5	7,5
موافق بشدة	4	7,5	-3,5
Total	30		

Test

	س8
Khi-deux	15,600[a]
ddl	3
Signification asymptotique	,001

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 7,5.

س9

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	20,0	20,0	20,0
	غير موافق	14	46,7	46,7	66,7
	موافق	8	26,7	26,7	93,3
	موافق بشدة	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س9

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
غير موافق بشدة	6	7,5	-1,5
غير موافق	14	7,5	6,5
موافق	8	7,5	,5
موافق بشدة	2	7,5	-5,5
Total	30		

Test

	س9
Khi-deux	10,000[a]
ddl	3
Signification asymptotique	,019

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 7,5.

س10

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	20,0	20,0	20,0
	غير موافق	15	50,0	50,0	70,0
	موافق	8	26,7	26,7	96,7
	موافق بشدة	1	3,3	3,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س10

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
غير موافق بشدة	6	7,5	-1,5
غير موافق	15	7,5	7,5
موافق	8	7,5	,5
موافق بشدة	1	7,5	-6,5
Total	30		

Test

	س10
Khi-deux	13,467[a]
ddl	3
Signification asymptotique	,004

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 7,5.

س11

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	10,0	10,0	10,0
	غير موافق	10	33,3	33,3	43,3
	موافق	14	46,7	46,7	90,0
	موافق بشدة	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س11

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
غير موافق بشدة	3	7,5	-4,5
غير موافق	10	7,5	2,5
موافق	14	7,5	6,5
موافق بشدة	3	7,5	-4,5
Total	30		

Test

	س11
Khi-deux	11,867[a]
ddl	3
Signification asymptotique	,008

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 7,5.

س12

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	10,0	10,0	10,0
	غير موافق	10	33,3	33,3	43,3
	موافق	15	50,0	50,0	93,3
	موافق بشدة	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س12

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
غير موافق بشدة	3	7,5	-4,5
غير موافق	10	7,5	2,5
موافق	15	7,5	7,5
موافق بشدة	2	7,5	-5,5
Total	30		

Test

	س12
Khi-deux	15,067[a]
ddl	3
Signification asymptotique	,002

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 7,5.

س13

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	3	10,0	10,0	10,0
	موافق غير	6	20,0	20,0	30,0
	موافق	16	53,3	53,3	83,3
	بشدة موافق	5	16,7	16,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س13

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
بشدة موافق غير	3	7,5	-4,5
موافق غير	6	7,5	-1,5
موافق	16	7,5	8,5
بشدة موافق	5	7,5	-2,5
Total	30		

Test

	س13
Khi-deux	13,467[a]
ddl	3
Signification asymptotique	,004

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 7,5.

14س

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	9	30,0	30,0	30,0
	موافق غير	15	50,0	50,0	80,0
	موافق	3	10,0	10,0	90,0
	بشدة موافق	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س14

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
غير موافق بشدة	9	7,5	1,5
غير موافق	15	7,5	7,5
موافق	3	7,5	-4,5
موافق بشدة	3	7,5	-4,5
Total	30		

Test

	14س
Khi-deux	13,200[a]
ddl	3
Signification asymptotique	,004

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 7,5.

سس1

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	10,0	10,0	10,0
	غير موافق	24	80,0	80,0	90,0
	موافق بشدة	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

سس1

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
غير موافق بشدة	3	10,0	-7,0
غير موافق	24	10,0	14,0
موافق بشدة	3	10,0	-7,0
Total	30		

Test

	سس1
Khi-deux	29,400[a]
ddl	2
Signification asymptotique	,000

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 10,0.

سس2

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	12	40,0	40,0	40,0
	موافق	14	46,7	46,7	86,7
	موافق بشدة	4	13,3	13,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

سس2

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
غير موافق	12	10,0	2,0
موافق	14	10,0	4,0
موافق بشدة	4	10,0	-6,0
Total	30		

Test

	سس2
Khi-deux	5,600[a]
ddl	2
Signification asymptotique	,061

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 10,0.

سس3

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	8	26,7	26,7	26,7
	غير موافق	9	30,0	30,0	56,7
	موافق	11	36,7	36,7	93,3
	موافق بشدة	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

سس3

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
غير موافق بشدة	8	7,5	,5
غير موافق	9	7,5	1,5
موافق	11	7,5	3,5
موافق بشدة	2	7,5	-5,5
Total	30		

Test

	سس3
Khi-deux	6,000[a]
ddl	3
Signification asymptotique	,112

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 7,5.

سس4

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير بشدة	6	20,0	20,0	20,0
	موافق غير	9	30,0	30,0	50,0
	موافق	10	33,3	33,3	83,3
	بشدة موافق	5	16,7	16,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

سس4

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
بشدة موافق غير	6	7,5	-1,5
موافق غير	9	7,5	1,5
موافق	10	7,5	2,5
بشدة موافق	5	7,5	-2,5
Total	30		

Test

	4سس
Khi-deux	2,267[a]
ddl	3
Signification asymptotique	,519

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 7,5.

5سس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	20,0	20,0	20,0
	غير موافق	9	30,0	30,0	50,0
	موافق	10	33,3	33,3	83,3
	موافق بشدة	5	16,7	16,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

سس5

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
غير موافق بشدة	6	7,5	-1,5
غير موافق	9	7,5	1,5
موافق	10	7,5	2,5
موافق بشدة	5	7,5	-2,5
Total	30		

Test

	5سس
Khi-deux	2,267[a]
ddl	3
Signification asymptotique	,519

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 7,5.

سس6

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	13,3	13,3	13,3
	غير موافق	23	76,7	76,7	90,0
	موافق بشدة	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

سس6

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
غير موافق بشدة	4	10,0	-6,0
غير موافق	23	10,0	13,0
موافق بشدة	3	10,0	-7,0
Total	30		

Test

	6سس
Khi-deux	25,400[a]
ddl	2
Signification asymptotique	,000

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 10,0.

سس7

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	12	40,0	40,0	40,0
	غير موافق	9	30,0	30,0	70,0
	موافق	6	20,0	20,0	90,0
	موافق بشدة	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

سس7

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
غير موافق بشدة	12	7,5	4,5
غير موافق	9	7,5	1,5
موافق	6	7,5	-1,5
موافق بشدة	3	7,5	-4,5
Total	30		

Test

	سس7
Khi-deux	6,000[a]
ddl	3
Signification asymptotique	,112

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 7,5.

سس8

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	10,0	10,0	10,0
	غير موافق	17	56,7	56,7	66,7
	موافق	6	20,0	20,0	86,7
	موافق بشدة	4	13,3	13,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

سس8

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
غير موافق بشدة	3	7,5	-4,5
غير موافق	17	7,5	9,5
موافق	6	7,5	-1,5
موافق بشدة	4	7,5	-3,5
Total	30		

Test

	سس8
Khi-deux	16,667[a]
ddl	3
Signification asymptotique	,001

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 7,5.

سس9

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	3,3	3,3	3,3
	غير موافق	9	30,0	30,0	33,3
	موافق	15	50,0	50,0	83,3
	موافق بشدة	5	16,7	16,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

سس9

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
غير موافق بشدة	1	7,5	-6,5
غير موافق	9	7,5	1,5
موافق	15	7,5	7,5
موافق بشدة	5	7,5	-2,5
Total	30		

Test

	سس9
Khi-deux	14,267[a]
ddl	3
Signification asymptotique	,003

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 7,5.

سس10

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	6,7	6,7	6,7
	غير موافق	13	43,3	43,3	50,0
	موافق	12	40,0	40,0	90,0
	موافق بشدة	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

سس10

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
غير موافق بشدة	2	7,5	-5,5
غير موافق	13	7,5	5,5
موافق	12	7,5	4,5
موافق بشدة	3	7,5	-4,5
Total	30		

Test

	سس10
Khi-deux	13,467[a]
ddl	3
Signification asymptotique	,004

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 7,5.

سس11

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	13,3	13,3	13,3
	غير موافق	12	40,0	40,0	53,3
	موافق	9	30,0	30,0	83,3
	موافق بشدة	5	16,7	16,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

سس11

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
غير موافق بشدة	4	7,5	-3,5
غير موافق	12	7,5	4,5
موافق	9	7,5	1,5
موافق بشدة	5	7,5	-2,5
Total	30		

Test

	سس11
Khi-deux	5,467[a]
ddl	3
Signification asymptotique	,141

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 7,5.

سس12

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	10	33,3	33,3	33,3
	غير موافق	9	30,0	30,0	63,3
	موافق	8	26,7	26,7	90,0
	موافق بشدة	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

سس12

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
غير موافق بشدة	10	7,5	2,5
غير موافق	9	7,5	1,5
موافق	8	7,5	,5
موافق بشدة	3	7,5	-4,5
Total	30		

Test

	12سس
Khi-deux	3,867[a]
ddl	3
Signification asymptotique	,276

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 7,5.

سس13

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	10,0	10,0	10,0
	غير موافق	4	13,3	13,3	23,3
	موافق	12	40,0	40,0	63,3
	موافق بشدة	11	36,7	36,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

سس13

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
غير موافق بشدة	3	7,5	-4,5
غير موافق	4	7,5	-3,5
موافق	12	7,5	4,5
موافق بشدة	11	7,5	3,5
Total	30		

Test

	سس13
Khi-deux	8,667[a]
ddl	3
Signification asymptotique	,034

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 7,5.

فهرس الأشكال

الشكل		الصفحة
الشكل(01)	يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	61
الشكل (02)	يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن	62
الشكل (03)	يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	63
الشكل (04)	يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة في العمل	64
الشكل (05)	يوضح نسب المصالح	65
الشكل (06)	يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير مجال التكوين	66
الشكل (07)	يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (01)	67
الشكل (08)	يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (02)	69
الشكل (09)	يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (03)	71
لشكل (10)	يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (04)	72
الشكل (11)	يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (05)	74
الشكل (12)	يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (06)	75
الشكل (13)	يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (07)	77
الشكل (14)	يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (08)	78
الشكل (15)	يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (09)	80
الشكل (16)	يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (10)	81
الشكل (17)	يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (11)	83
الشكل (18)	يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (12)	84
الشكل (19)	يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (13)	86
الشكل (20)	يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (14)	87
الشكل (21)	يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (01)	89
الشكل (22)	يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (02)	90

الشكل (23)	يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (03)	**92**
الشكل (24)	يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (04)	**93**
الشكل (25)	يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (05)	**95**
الشكل (26)	يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (06)	**96**
الشكل (27)	يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (07)	**98**
الشكل (28)	يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (08)	**99**
الشكل (29)	يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (09)	**101**
الشكل (30)	يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (10)	**102**
الشكل (31)	يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (11)	**104**
الشكل (32)	يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (12)	**105**
الشكل (33)	يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (13)	**107**

فهرس الجداول

الجدول		الصفحة
الجدول (01)	**يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس**	**60**
الجدول (02)	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن	**61**
الجدول (03)	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	**62**
الجدول (04)	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة في العمل	**63**
الجدول (05)	يوضح توزيع المصالح	**64**
الجدول (06)	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير مجال التكوين	**66**
الجدول (07)	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (01)	**67**
الجدول (08)	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (02)	**69**
الجدول (09)	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (03)	**70**
الجدول (10)	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (04)	**72**
الجدول (11)	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (05)	**73**
الجدول (12)	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (06)	**75**
الجدول (13)	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (07)	**76**
الجدول (14)	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (08)	**78**
الجدول (15)	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (09)	**79**
الجدول (16)	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (10)	**81**
الجدول (17)	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (11)	**82**
الجدول (18)	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (12)	**84**
الجدول (19)	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (13)	**85**
الجدول (20)	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (14)	**87**
الجدول (21)	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (01)	**88**
الجدول (22)	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (02)	**90**
الجدول (23)	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (03)	**91**
الجدول (24)	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (04)	**93**

الجدول (25)	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (05)	**94**
الجدول (26)	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (06)	**96**
الجدول (27)	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (07)	**97**
الجدول (28)	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (08)	**99**
الجدول (29)	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (09)	**100**
الجدول (30)	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (10)	**102**
الجدول (31)	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (11)	**103**
الجدول (32)	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (12)	**105**
الجدول (33)	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (13)	**107**
الجدول (34)	تفسير نتائج الفرضية الأولى من خلال إجابات افراد عينة الدراسة	**109**
الجدول (35)	تفسير نتائج الفرضية الثانية من خلال إجابات افراد عينة الدراسة	**111**

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
المقدمة	أ– ط
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي (الايتمولوجي) للدراسة المضامين المفاهمية .	
تمهيد	11
المبحث الأول: ماهية الإدارة المحلية.	12
المطلب الأول: تعريف الإدارة المحلية والمصطلحات المشابهة لها.	12
أولا: المصطلحات و المفاهيم المشابهة لها.	13
المطلب الثاني: مقومات الادارة المحلية و عوامل نجاحها.	15
أولا : مقومات الإدارة المحلية	15
ثانيا : عوامل نجاح الادارة المحلية.	16
المطلب الثالث: خصائص وأهداف الادارة المحلية.	17
أولا: خصائص الادارة المحلية.	17
ثانيا: أهداف الادارة المحلية.	17
المطلب الرابع: مبررات اعتماد الادارة المحلية	18
المبحث الثاني: ماهية التنمية البيئية .	19
المطلب الأول: تعريف مصطلحي البيئة و التنمية.	19
أولا: تعريف البيئة.	19
ثانيا: تعريف التنمية.	21
ثالثا: تعريف التنمية البيئية.	22
المطلب الثاني: عناصر البيئة.	22
أولا: العناصر الطبيعية	22
ثانيا: العناصر الاصطناعية.	23
المطلب الثالث: أساليب ووسائل حماية البيئة	24
أولا: حماية البيئة.	24
ثانيا: أساليب و وسائل حماية البيئة.	24

المطلب الرابع: مشكلات وتحديات البيئة.	25
أولا : تلوث البيئة.	25
ثانيا: استنزاف الموارد البيئية.	26
خلاصة	28
الفصل الثاني :التنمية البيئية في الإدارة المحلية الجزائرية	
تمهيد	30
المبحث الأول: دور الإدارة المحلية في مجال حماية البيئة	31
المطلب الأول: موقع التنمية البيئية في التنمية المحلية	31
المطلب الثاني: مخططات الإدارة المحلية لحماية البيئية وتنميتها في الجزائر.	32
أولا: الميثاق البلدي للبيئة.	32
ثانيا: المخطط البلدي لحماية البيئة.	33
ثالثا: المخططات الولائية لتهيئة الإقليم	33
المطلب الثالث: مكانة التنمية البيئية المحلية في قوانين البلدية	34
أولا: حماية البيئة في قوانين البلدية.	34
ثانيا: اختصاصات البلدية في القوانين ذات الصلة بحماية البيئة.	34
المطلب الرابع: مكانة التنمية البيئية المحلية في قوانين الولاية	36
أولا: دور الولاية في حماية البيئة الطبيعية.	38
ثانيا: دور الولاية في حماية البيئة الحضرية.	38
المبحث الثاني: الوسائل والإجراءات الميدانية العملية لإرساء التنمية البيئية.	39
المطلب الأول: المبادئ العامة و التدخلية للوقاية من الأخطار البيئية المعاصرة.	39
أولا: مبادئ ذات طابع وقائي.	39

ثانيا: المبادئ التدخلية لحماية البيئة.	41
المطلب الثاني: الوسائل القانونية التي يمكن للإدارة المحلية استعمالها لحماية البيئة.	42
أولا: الوسائل القانونية التي يمكن للإدارة المحلية استعمالها لحماية البيئة.	42
ثانيا: الأدوات الحديثة لحماية البيئة من طرف الجماعات المحلية.	43
المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه الإدارة المحلية في حماية البيئة وتنميتها.	45
المطلب الرابع: الإجراءات الوقائية والحلول المقترحة لحماية البيئة.	46
أولا: الإجراءات الوقائية للمحافظة على سلامة الماء.	46
ثانيا: الإجراءات الوقائية للمحافظة على سلامة الهواء	47
ثالثا: الإجراءات الوقائية للمحافظة على سلامة التربة.	47
خلاصة	48
الفصل الثالث: دراسة ميدانية لبلدية المسيلة.	
تمهيد	50
المبحث الأول: نبذة عن ولاية المسيلة وتحليل هيكلها التنظيمي	51
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن بلدية المسيلة.	51
المطلب الثاني: تحليل الهيكل التنظيمي لبلدية المسيلة .	54
المبحث الثاني: عرض اجراءات و مناقشة منهجية الدراسة الميدانية	57
المطلب الأول: عرض اجراءات منهجية الدراسة	57
المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة	60
المطلب الثالث: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها	109
خلاصة	112
خاتمة	114

قائمة المراجع	118
قائمة الملاحق	
فهرس الاشكال	
فهرس الجداول	
فهرس المحتويات	
ملخص الدراسة	

الملخّص:

لقد قامت هذه الدراسة على إبراز دور الإدارة المحلية في التنمية البيئية في الجزائر، في ظل الترسانة القانونية المتعلقة بالبيئة، حيث تمحورت إشكالية الدراسة حول كيفية مساهمة الإدارة المحلية في تنمية البيئة . وتمّ إجراء دراسة ميدانية لبلدية المسيلة والتوصّل إلى الإجابة على الفرضية الأولى المتمثلة في حماية العناصر البيئية والمحافظة على التوازن الطبيعي لها، حيث يكون باستخدام الوسائل والإمكانيات المتوفّرة لاستغلال أمثل للثروات وتجنب ضررها، أمّا الفرضية الثّانية فتمّ التوصّل إلى أنّ قوانين الإدارة المحلية غير كافية لتنمية البيئة نتيجة لضعف المنتخب المحليّ وعدم كفاءته وفعاليته في مجال البيئة والمشاركة في سَنّ القوانين، مع تقديم توصيات في أعادة النظر في قوانين البلدية في مجال البيئة وكذا المنتخبين ، إضافة إلى تسخير الوسائل الماديّة والبشرية للقضاء على المشاكل البيئيّة لإحداث التنمية والحصول على بيئة نظيفة وسليمة.

الكلمات المفتاحية : الإدارة المحلية – البيئة – التنمية البيئية – المشكلات البيئية – المجتمع المحلي

This study hidhlighted the role of local administration in the development of Algeria in light of the legal arsenal related to the environment. The problem of the study focused on how the local administration contributes to the Development of the environment.A fieled study was conducted in town of M’sila and reaching to the answer the first hypothesis which protect environmental elements and maintaining its natural balance where it is using the means and possibilities available and the optimal exploitation of wealth and avoid harm.

The second hypothesis was that the local administration laws are insufficient to develop the weakness of the local team, its inefficiency and effectiveness in the field of the environment and participation in enacting laws, with recommendation in revision of municipal laws in the field of environment as well as elected .In addition to harness the physical and human means to eliminate environmental problems for development events and get a clean and healthy environment

key words : Local administration - Environment - Environmental development - Environmental problems - Local community